

ماذا في السودان ؟



بفكره

جلال الدين الحامصي

ماذا في السودان ؟



بفكره

جلال الدين الحامصي

الاءاء

الى اية الهمى فجلتى

أفجع منى ركة ..

٥ ديسبر ١٩٤٥

صلا

مقدمة الكتاب

بقلم حضرة صاحب المعالي مكرم عبید باشا

ماذا في السودان ؟ . . .

سؤال خطير يوجهه المصري إلى نفسه متسائلاً متحيراً ، وإن جاء متأخراً . . . بل لعلَّ الحيرة منشؤها أن السؤال جاء متأخراً . . . إذ ما كان أحرانا منذ أن نادينا بوحدة وادي النيل ، أن نعي أول ما نعي بوحدة أبناء النيل . . . فنحاول أن نتقرب إلى إخواننا نفساً ووطناً ، بمقدار ما قربتهم إلينا الطبيعة حساً وسكناً ! ومهما يكن من أمر ، فإنه خير لنا أن نتأخر أمداً ، من أن لا نعمل أبداً . . . وقد كان لزميلي وصديقي الأستاذ جلال الدين الحمامصي قصب السبق على الكثيرين من المصريين ، فلم يقنع بزيارة السودان ، بل رجع إلينا وهو يحمل السودان معه ، بين جنبات قلبه ، وفي نفحات قلبه . . . وإذا كان لي أن أناشد المصريين أن يقرأوا كتابه — وكل كتاب مثله عن السودان — فلا أني أرى في ذلك واجباً وطنياً ، أكثر منه علمياً .

ولعل إخواننا السودانيين يعذروننا إذا كنا حتى الآن قد أغفلنا العناية بهم وبشؤونهم ، فلقد أغفلنا من قبل العناية بأنفسنا . . . ولم نحس نفوسنا حية فينا ، إلا حينما نهضنا نطالب بحرية بلادنا فأحسنا أن لنا وطناً حراً نحيا فيه ويحينا . . . وكان طبيعياً أن يتجه شعورنا الوطني بادية الأمر إلى وطننا الصغير — مصر — كما يتجه حب الفرد أولاً إلى أسرته ، أو القروي إلى قريته . ثم تطورت بنا الوطنية وامتدت إلى وطننا الكبير — وادي النيل — فإذا بنا نحب السودان للسودان ، بعد أن كنا نحب السودان لمصر . . .

ولعل اخواننا السودانين يجتازون الآن في نهضتهم مثل ما اجتازنا من مراحل في نهضتنا ، فيبدأون بالسودان وطناً لهم صغيراً ، ويتجهون إلى وادي النيل وطناً لهم كبيراً ... ومن دواعي الغبطة أن هذه النهاية السعيدة قد بدت بشاؤها منذ الآن ، فرأينا أكثر الأحزاب السودانية تنادى بأن لها هدفاً أعلى هو الوحدة أو الاتحاد بين السودان ومصر ، في ظلال التاج المصري السوداني ، ممثلاً في مليكنا المحبوب فاروق الأول أعزه الله .

ولا يحسن أحد أن الوحدة بين القطرين هي بنت الطبيعة أو العاطفة فحسب ، بل إنها أيضاً وليدة المصلحة المشتركة — وهي مصلحة حيوية من جميع نواحيها المادية والسياسية والجنسية .

فمن الناحية المادية ، حسبنا وحدة النيل لتوحيد المصلحة ، بل والحياة بيننا ... ومن الناحية السياسية ، فإن المصلحة المشتركة تقضى بتعاوننا على كسب استقلالنا كاملاً ، لأن في تجزئة بلادنا ، تجزئة لجهادنا ، ومن ثم لاستقلالنا .

ومن ناحية الجنسية ، فإنني أعرف في السودانين رجولة وأخلاقاً كريمة تجعل منهم بالاشتراك مع اخوانهم المصريين وحدة جنسية ، أو مجموعة خلقية ، يكمل بعضها بعضاً ، ويشد بعضها بعضاً .

لم يبق إذن إلا أن نشكر للأخ الكريم جلال الدين الحامصي كتابه ، بل رسالته ، تلك التي كان لها من التوفيق حظ أن فتحت أبواباً — بل قلوباً — كانت حتى الآن مغلقة ، وولدت آمالاً كباراً ، لو شئنا — واتحدت مشيئتنا — لرأيناها يفضل اتحادنا ميسورة محققة ...

فلنأمل ، ولنعمل ، فإن الله مع العاملين ؟

سعيد

١٩٤٥/١٢/١٠

مقدمة المؤلف

هذا بحث في أحوال السودان السياسية الراهنة ، بنيت على ما شهدت وسمعت في رحلتى إلى ربوعه في أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وقد أتبعته بلمحة تاريخية سريعة عن الأحداث التى انتهت إلى تدخل الإنجليز في وادى النيل وحلهم مصر على عقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، ثم أردفت ذلك بالنصوص الخاصة بالسودان فى المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا وختمت بمعاهدة ١٩٣٦

وما كان لى أن أتجاوز بهذا البحث مقداره فأنشره فى كتاب لولا أنى رجوت أن يكون حافزاً لأبناء وادى النيل فى هذه الآونة التى ينتظر أن يبت فيها فى مصير بلادهم إلى أن يراجعوا أنفسهم ويتدبروا موقفهم ويحددوا أهدافهم ويذكروا أن لمستقبل هذا الوادى شأنًا جليلاً دونه شأن ماضيه على ما امتاز به من جلالة قدر ، وأنه بالغ هذا الشأن ما لم ينزع بين أهله الشيطان محاولاً تفريق ما جمعت الطبيعة واللغة والدين صارفاً إياهم بذكر الصغائر والاشتغال بها عن التسامى إلى ما هم أهله من حياة عزيزة ومقام رفيع .

فإذا حقق هذا الكتاب ما رجوت فقد بلغت به على قصوره ما أردت ؟

مهول الدين الحمصى

١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥

حَتَانُ مَرَّة

« السودان منا ، ونحن منه » !

كلمات ترددها في مصر ، دون أن تفكر في أن تزور هذا السودان ، أو تظهر لأهله ما نكنه لهم من حب وإخلاص ! ! بل لعل لا أغلو إذا قلت إننا في مصر لا نعرف ما هو هذا السودان ، وإن هذه الكلمات التي ترددها في المظاهرات والمناسبات إنما هي « تقليد » توارثناه . . . فرددناه دون أن نعرف لماذا نردده ! ! وأسرع فأقول إن التمسك « بالتقاليد الموروثة » ليس بدعة من البدع ، بل هو واجب يجب أن يلتزمه الأب ولده إذا ما نما ، وبدأ يعرف ما له وما عليه ، وهو واجب على المسؤولين بعد الآباء أن يفرسوا في نفوس الشباب هذه المبادئ « عملياً » حتى يشعروا ، ويشعر أهل السودان — بالفعل لا بالقول — أن في الجانب الآخر من « الوادي » قوماً يحسون باحساسهم ، يتألمون لآلامهم ، ويفرحون لأفراحهم . .

فهل هذا هو الوضع القائم بيننا وبين أهل السودان ؟

أنا أعرف أن من بيننا في مصر من يجيب على هذا السؤال « بالإيجاب » مندفعاً وراء حماسة الوطنية و متمسكاً « بالتقاليد الموروثة » . فإذا طالبت به بالتدليل على صحة إجابته ، فهو عاجز حتماً عن أن يقدم دليلاً واحداً ! ! وسأقدم لهم في هذا الباب ، وغيره ، الدليل بعد الدليل على أن إجاباتهم غير صحيحة ، وأن المسألة الآن — كما يجب أن يفهمها أهل مصر — هي أن هناك حقائق مرة يجب أن تتجابه اليوم بصراحة ، وهي حقائق جاءت نتيجة سياسة موضوعة ومرسومة نفذت بدقة جعلت السودان يوشك أن يسير في طريق أخشى ألا يكون اتجاهه هذا الجانب الآخر من « وادي النيل » مصر ! !

أما عن تاريخ العلاقات بيننا وبين السودان ، فسوف لا أتعرض له من بعيد أو من قريب ، لأننا هنا في مصر نعرف هذا التاريخ جيداً ، من كثرة ما يردده المتحمسون للسودان ، وهو حماس مبنى على هذه الحقائق التاريخية القديمة ، دون أن يكون لأصحابه أدنى معرفة « بالحقائق الحديثة » . . . الحقائق المرة ! !

عند ما فكرت في الذهاب إلى السودان قيل لى إنه يجب زيارة وكالة حكومته في القاهرة ، فعملت بالنصيحة . وهم يقابلونك في هذه الإدارة الحكومية الانجليزية مقابلة طيبة ويدور الحديث بينك وبين « الشريك » الانجليزى فى جو من المودة والصفاء وإظهار غاية الاستعداد لتقديم كل التسهيلات الممكنة خلال زيارتك « للسودان » . . وفى هذه المجاملات تبرز أسئلة تحمل بين طياتها « الحقيقة المرة الأولى » .

« لماذا تريد زيارة السودان ؟ » « من من السودانين تعرف ؟ » « هل سبق لك أن زرت السودان ؟ » إلى آخر هذا النوع من الأسئلة التى يرمى صاحبها إلى إشعارك بأنك ستزور بلداً لا تمت له ولا يمت لك هو بصلة ما ! !

فاذا انتهت أسئلة المجاملة ، فأنت أمام « حقيقة مرة ثانية » : فان صاحبنا يعلن لك مغتبطاً بأن وكالة حكومة السودان يسرها أن تؤشر على جواز سفرك والسماح لك بزيارة السودان لمدة أقصاها (كذا) من الوقت ! !

وهذه الأسئلة تشعرك بأنك فى الطريق إلى بلد غريب حقاً ، ... وأن ما جاء فى المعاهدة المصرية الانجليزية لا يعمل به فعلاً ! وقد قال لى بعض الكبراء « كان يجب أن تحتج على هذا لأنك « نائب » والنائب لا يجب أن يدخل السودان بجواز سفر » ولكن المسألة — فى رأى — ليست مسألة « نائب » أو « شيخ » أو « موظف كبير » . بل المسألة مسألة مصرى له الحق فى السفر إلى السودان من غير قيد

أو شرط . وأن هذا الحق قد سقط تنفيذاً للسياسة الموضوعة المرسومة دون أن تفكر في الاحتجاج أولاً ، ثم إعادة هذا الحق لنا في صورة لا تقبل التغيير ثانياً .

وقد كان في نيتي أن أحتج فعلاً ، وكان ممكناً أن يكون من نتائج هذا الاحتجاج أن أفوز بدخول السودان من غير جواز سفر ، ولكن ما قيمة هذه « الجمالة الشخصية » إلى جانب الحق الثابت « المفقود » . وما قيمة « الجمالة الشخصية » ما دامت هذه القيود تواجه كل مصري آخر ليس صحفياً أو نائباً يفكر في زيارة السودان ! أما الإجراءات التي تتبع في جمرات القاهرة فقد كان يمكن أن تكون وحدها كفيلاً بأشعارك أنك تغادر مصر إلى بلد أجنبي ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإجراءات التي تتبع في جمرات الخرطوم . ويكفي أن أقدم لك مجموعة من الأسئلة التي طرحت على هناك لتفهم منها الموقف على حقيقته :

« كم معك من النقود المصرية ؟ »

« كم يوماً ستبقى في السودان ؟ »

« نرجو السماح لنا بتفتيش حقائبك ؟ . . . »

وقد سألت في جمرات مصر « لماذا تتبع هذه الإجراءات مع المصريين في السفر إلى السودان ؟ » فكان جواب الموظف « المصري » وهو خجل « إنها الأوامر ! ؟ » ، وعدت فسألت الموظف السوداني في جمرات الخرطوم نفس السؤال فأجاب وهو أيضاً خجل غاية الخجل « ما العمل .. إنها الأوامر !! »

والسؤال الذي تبادر إلى ذهني في كلتا الحالين « أوامر من ؟ »

ولكن هذه الحقائق المؤلمة للنفس تزول إذا ما أنت تحدثت إلى السوداني العادي

الذى يشعر أنه منك وأنت منه . فانه يسعده أن يتحدث اليك باللغة المشتركة — العربية — وأن يسألك متاهماً « كيف الحال في مصر؟ » . فاذا أنت سألته « بل كيف حالكم هنا ؟ » ، أجابك « إننا نحن الذين يهمنا حالكم في مصر ، فاذا كنتم في حالة طيبة فنحن نسعد لهذا وإن كنتم لا تسألون عنا كثيراً ... »

وهكذا دار الحديث الأول بينى وبين أول من قابلت ، وهكذا تتلاشى من ذهنى فى لحظات هذه « الرسميات » التى ألبست العلاقات بيننا وبين « اخواننا » فى الجانب الآخر من الوادى صورة قائمة محزنة أليمة إلى النفس . وهكذا استقبلت فى السودان ، وقد رأيت عامل الجمرك يعلم أنى قادم إليه ، ويعلم كذلك أن غيرى من اخوانى الفواب سيقومون بزياراتهم فى القريب العاجل ! انهم هناك يسرون إذا جاء المصرى وسعى إليهم ليتعرف حالهم ويسألهم « ماذا تريدون ؟ » ، ولكننا فى مصر لا نعرف هذا ، ولا نشعر أن الواجب الأول علينا قبل أن نقول « السودان منا ونحن منه » أن ندلل على أن هذا المبدأ حقيقى قولاً وفعلاً ! فالثغرة الأولى — وهناك ثغرات كثيرة — فى العلاقات القائمة بيننا وبين أهل السودان إنما جاءت نتيجة لاهمالنا نحن ، أو إن شئت قلت جاءت نتيجة للتقصير فى واجب الزيارة أو الإقامة . فالمصرى إذا ذهب إلى السودان ، فانما يذهب إليه سائحاً ومشاهداً ، يريد أن يرى ليستمتع بجمال الطبيعة دون أن يفكر فى أن يشعر زميله السودانى أنه إنما جاء خصيصاً له . ودون أن يفكر فى أن ينفذ إلى القلب الكبير الذى يحمله كل رجل هناك حيث يجد فيه حباً كبيراً ساكناً فيحركه لينطق بما يريد أن ينطق به .! ويساعد على أن يحقق الأمل الكبير الذى يجيش فى صدورنا ، أمل « الوحدة أو الاتحاد » .

على أنى أود أن أستدرك فأقول إن هذا الحب الكبير قد طال سكونه بحيث

أحس أنه قد يلزم لتجريكه وقت طويل ومجهود قد يكون كبيراً في حالات ، وقد يكون مستعصياً في حالات أخرى . . .

إن هذا كله نتيجة لإهمال من جانبنا . . . وأخشى ما أخشاه — إن تمادينا فيه — أن ندفع الثمن ، وأن يكون غالياً !

ومن المسائل الهامة التي هي حديث كل سوداني ، هذه الأوامر الجديدة التي أصدرها البوليس وحرمت على طالب العلم أن يغادر السودان إلى مصر إلا إذا كان يحمل معه « تأشيرة » من مدير مدرسة فاروق الثانوية « المصرية » بأنه قبل فعلاً في المدارس المصرية الأميرية .

أما الموظف المصري فليس لديه أي أوامر من هذا النوع من حكومته . .

وأما الطالب السوداني فهو يذهب إلى هذا الموظف المصري ليحصل على التأشيرة المطلوبة ، فيرد على أعقابهم حزيناً نالوا قائمة الموظف المصري من هذه التعليمات أولاً؛ ولأنه يرى أن تلقى العلم ان لم يكن في المدارس الحكومية المصرية فالمدارس الأهلية كفيلاً بقبوله ثانياً . والطالب السوداني ، وكذلك ولي أمره ، يحسان إما مباشرة — أو بالايجاز — أن مصر لا تريد أن يذهب إليها أبناء السودان « الشقيق » لتلقى العلم في مدارسها . . .

بهذا الوضع بدت المسألة أمام السودانيين فأحدثت في النفوس أثراً سيئاً إذا أضفته إلى الآثار التي خلفها هذا الإهمال من جانبنا في تعرف حاجات السودانيين من مصر أمكنك أن تدرك كيف تلعب « السياسة الموضوعة » دورها الخطير

في هذه الأيام ، وأحب أن أقول إن هذه السياسة الموضوعية هي سياسة مرنة ، أعني أن واضعيها لا يترددون في إبدال البعض منها إذا وجدوا أن هناك « تذمراً » أو « احتجاجاً » . انهم هناك في الجانب الآخر من الوادي ينفذون السياسة الموضوعية ، ولكن على أن تسير في طريقها بسهولة ودون اعتراض . . . فإذا وجد الاعتراض . . . وجد له « الحل » . . .

فهل نتنبه لهذا ؟ .

برلمان الشعب ... وبرلمان الحكومة

كان أول ما لاحظته وأنا في طريقى من المطار إلى الفندق الكبير أن حركة مرور السيارات في الخرطوم تختلف عن النظام الموضوع في مصر والمعمول به في معظم بلاد العالم ، وأنه يسير وفقاً للنظام الانجليزى حيث تتبع السيارات في سيرها الجانب الأيسر من الطريق . . . والملاحظة في حد ذاتها تافهة ولكنها تحمل بين طياتها مغزى كبيراً خصوصاً إذا أضفت إليها أن اللغة الغالبة هناك هى اللغة الانجليزية وكذلك الأحاديث في المحال العامة تبدأ أول ما تبدأ بالانجليزية ، ثم لا تلبث أن تتغير إذا عرف المتحدث إليك أنه يتحدث إلى زميل له تجمع بينهما « اللغة الواحدة » .

والخرطوم بلد حبهته الطبيعة جمالا يتفق في كثير مع جمال الريف المصرى . وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام : « الخرطوم البحرى » وهو الحى الوطنى ، « الخرطوم » وهو الحى الأفرنجى حيث يقوم المركز الرئيسى لحكومة السودان ، وفي الجانب الجنوبى يلتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق في موضع يطلقون عليه اسم « الجرن » وهى كلمة مشتقة من « المقترن » حيث يقترن النهران ويخرج منهما فرع النيل الذى يربط بين طرفى « الوادى » ، وبلى « الجرن » مدينة « أم درمان » الجزء الثالث من العاصمة ، ولهذا أطلقوا على الخرطوم اسم العاصمة المثلثة .

وفي هذه المدينة « الصاخبة » — مدينة أم درمان — وفي مكان بعيد عن الضوضاء يقوم نادى الخريجين ، « والخريج » فى السودان معناه مثقف متخرج من مدارس السودان أو التى فى مستواها . وترجع الفكرة فى انشاء هذا النادى إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى . ولكن الفكرة فى أول ظهورها لم تجد تأييداً — بل حوربت — من حكومة السودان . ولكن هذه الحرب لم تحل دون معاودة الكرة مرة

بعد أخرى حتى نجح الخريجون في إقناع ولاية الأمر فبرز « نادى الخريجين » إلى الوجود في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقد ساعد على إبراز الفكرة مستر سمبسون ، الذى تولى مراقبة التربية البدنية بوزارة المعارف المصرية إلى وقت قريب ، وهو الذى وقف فى حفلة افتتاح النادى — وكانت فى الوقت ذاته حفلة وداع له — وقال : « إن هذا النادى الذى يفتح اليوم ليجمع بين جذرائه كل مثقف سيكون له أكبر الشأن فى مستقبل السودان السياسى ... » . وقد تحققت نبوءة الرجل . وأصبح النادى اليوم مركز النشاط السياسى « الشعبى » فى عاصمة السودان ، وفى هذا النادى تجتمع الجمعية العمومية لمؤتمر الخريجين فى عيد الأضحى المبارك من كل عام لانتخاب ستين عضوا بطريقة القائمة — وهم على حد تعبير أعضاء المؤتمر « البرلمان » الذى يمثلهم ، ويطلقون عليه « الهيئة الستينية وهؤلاء الأعضاء ينتخبون من بينهم هيئة مؤلفة من ١٥ عضوا يطلقون عليها اسم « اللجنة التنفيذية » وفى قول آخر « وزارة المؤتمر » ، وهذه الهيئة تنتخب هيئة ثالثة هى « مكتب المؤتمر » .

ويعطى حق التصويت لانتخاب « برلمان المؤتمر » لكل « خريج » دفع اشتراكه السنوى . وقد كان عدد الذين اشتركوا فى التصويت فى عام ١٩٤٤ حوالى ٥٠٠٠ عضو ، ولكنهم يتوقعون أن يزيد عددهم إلى الضعف فى انتخابات هذا العام (١)

وقد انعقدت الدورة الأولى لهذا المؤتمر فى عام ١٩٣٨ ، وقد كان الدافع المباشر إليه عدم رضا السودانين عن المعاهدة المصرية الانجليزية وما دار من مناقشات بشأنها فى مجلس العموم خصوصا عند ما سئل مسترايدن « هل استشير السودانين بصدد مصيرهم » فأجاب الوزير الإنجليزى بأنه ليس للسودانيين هيئة تستطيع التعبير

(١) جاءت الأنباء بعد ذلك مؤيدة ما توقعته دوائر المؤتمر .

عن هذه الآراء ... » فكان هذا الرد الدافع القوي إلى إيجاد الهيئة التي يمكن أن يكون لها الحق في التعبير عن آراء أهل السودان . . . فكانت « هيئة المؤتمر » .
ومن أهم أعمال هذا المؤتمر منذ بدأ نشاطه :

١ — مذكرة تقرير المصير الأولى التي قدمت إلى الحاكم العام في أبريل سنة ١٩٤٢ لإبلاغها إلى الحكومتين المصرية والإنجليزية وطلب فيها « حق تقرير المصير » وقد ردها الحاكم العام بحجة أن حكومة السودان لا تعترف بحق مؤتمر الخريجين في أن يقدم مطالب باسم الشعب السوداني .

٢ — معارضته لفكرة المجلس الاستشاري . وقراره باعتباره كل « خريج » يقبل عضوية هذا المجلس مفصولاً من المؤتمر . وقد قبل واحد فقط هذه العضوية ففصل ، ورفضه إثنان بعد أن بذلت معهما محاولات كثيرة .

٣ — يوم التعليم حيث تجمع الأموال لنشر المدارس واعانتها وبذلك أصبحت مهمة المؤتمر اجتماعية كما هي سياسية .

٤ — المذكرة الأخيرة الهامة التي رفعها لتفسير حق تقرير المصير في قراره المشهور « بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحت التاج المصري » وقد ردت عليها الحكومة برديماثل ردها على مذكرة ٢ أبريل سنة ١٩٤٢ ! !

٥ — المذكرة التي بعث بها أخيراً رئيس المؤتمر إلى معالي الحاكم العام رداً على رفض المذكرة الأخيرة . وسنتعرض للكلام عن ذلك كله فيما بعد

وجميع الأحزاب السياسية السودانية ممثلة في المؤتمر ، بل يمكن أن يقال — كما سأبين فيما بعد عند الكلام عن هذه الأحزاب بالتفصيل — إن الأساس السياسي لكيان هذه الأحزاب مشتق من مؤتمر الخريجين ، ومن هذا يمكن للقارئ

المصري أن يدرك الأهمية التي يعلقها أعضاء المؤتمر — كما هو الحال بالنسبة لسلطات حكومة السودان وإن أخفت هذا — على الانتخابات التي ستجرى في اليوم الثاني من عيد الأضحى المبارك الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

ومع أن حكومة السودان تحاول في شتى المناسبات أن تظهر عدم اكتراثها بمؤتمر الخريجين ، إلا أنها في الواقع ترقب خطواته وقراراته بعين ساهرة . وتحرص هذه الحكومة على أن تردد في المكاتبات الحاسمة المتبادلة بينها وبين رئيس المؤتمر القول بأنها « لا تعترف بحق مؤتمر الخريجين العام في أن يقدم مطالب باسم الشعب السوداني » كما أنها تحاول التأكيد بأن الانتخابات التي جرت لهيئة المؤتمر الستينية في عام ١٩٤٤ لم تكن « نزيهة » وأنها لهذا « لا تعترف بلجنة مؤتمر الخريجين العام الحاليين المنتخبتين كممثلين في الواقع للطبقة المتعلمة . . . » بل ذهبت حكومة السودان إلى أبعد من هذا : فقد حدث أن بعث رئيس المؤتمر ببرقية وداع إلى حاكم السودان السابق باسم « الشعب السوداني » بمناسبة سفره معتزلاً منصبه ، فاحتجت الحكومة بحجة أن المؤتمر « لا يمثل الشعب السوداني » !! . . . وأخيراً وليس آخراً تحرص الحكومة في مكاتباتها مع رئيس المؤتمر على القول بأن « وجهات نظر أهالي السودان عن مستقبل بلادهم ستقدم بواسطة حكومة السودان للحكومتين الشريكتين بالطريقة الاعتيادية وفي وقت مناسب بعد التأكد منها بالطرق الصحيحة » . . . وترجمة هذا الكلام الموجه إلى رئيس المؤتمر هو « اتركوا الشعب السوداني ولا تتحدثوا باسمه وسنتحدث نحن — أي الحكومة — عنه عندما يحين الوقت المناسب . . . » .

وفي الرد على هذا يقول رئيس المؤتمر إنه ما كان لحكومة السودان أن تحاول دون رفع هذه المطالب « لأنها لا بد عالمة بكل ما يساور السودانيين في هذه الآونة الدقيقة من الاهتمام بأمر مستقبلهم ، ولا بد محيطة احاطة تامة بما وصلوا إليه في هذا

الشان، ألا وهو « قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى ». وإنه ليمدو غريباً أن تقول حكومة السودان إنها لا تعترف بأن المؤتمر يملك حق تمثيل السودانين . ومن غير مؤتمر الخريجين يملك هذا الحق ؟ والمؤتمر هو الهيئة الوطنية الشعبية الوحيدة في البلاد — المؤتمر الذى يتكون من النخبة المثقفة الواعية المبسوثة في البلاد جميعها — المؤتمر الذى يسير وفقاً للنظم الديمقراطية الصحيحة — المؤتمر الذى التفت حوله قلوب السودانين جميعاً ، حتى الذين لم تشملهم عضويته « موافقين راضين » .

ويرى المؤتمر كذلك أنه صاحب الحق الأول في التقدم بمطالب السودان لأنه أدري من غيره بالمطالب التى تعود بالرفاهية الحقيقية على أهليه ولأنه يتمتع بالعطف الشامل والثقة المطلقة من جميع الطوائف والطبقات ، وليس من الطبيعى أن يعهد بالتعبير عن رغبات شعب من الشعوب إلى أفراد أو جماعة تعينها الحكومة . . كما أنه ليس من حق حكومة السودان أن تعبر عن أمانى البلاد ورغباتها الحقيقية لأن « التعيين » يشملها أيضاً ، ولأن جميع الأحزاب السياسية تعمل تحت لواء المؤتمر « فهي أجزاءه التى يعتز بها والتى تتكون منها مجموعته » .

أما دفاع رئيس المؤتمر عن التصرفات الخاصة بالانتخابات الأخيرة فيقول فيه : « إن شرعية انتخاب لجنتى المؤتمر الحالية لا شك فيها وللتدليل على هذا لم يتقدم لنا عضو من أعضاء المؤتمر بطعن في هذه الانتخابات التى لو لم تكن شرعية لبادر الأعضاء بتقديم الطعون بالطرق المنصوص عليها في لوائح المؤتمر . . . »

هذه صورة من الصراع الدائم بين الحكومة السودانية من ناحية وبين مؤتمر الخريجين من ناحية أخرى . وهو صراع لا أحسب أنه سينتهى في القريب العاجل

إلى اتفاق ، وإن كنت أتوقع أن تخف حدته على مر الأيام وأن تقرب وجهات النظر بعض التقريب ، وليس كله نتيجة لاتفاق الأحزاب جميعاً في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وهو الاتفاق الذي سأتكلم عنه فيما بعد مبيناً وجهة نظر كل حزب من الأحزاب التي وقعت على الميثاق الوطني ، والذي أطلق عليه اسم « الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة » .

هذا هو المؤتمر الذي نتحدث عنه الصحف كثيراً . بل هذا هو « البرلمان الشعبي السوداني » الذي يشق طريقه وسط عواصف و « ظروف » دقيقة ، ويتعرض (بعض) رجاله لشتى أنواع الاضطهادات ، ولكن هذا « البعض » — مع هذا — يرى في مهمته الشاقة واجباً يجب عليه تأديته لبلاده ، ويرى في « التضحية » أقل ما يجب أن يقدمه لطرفي وادي النيل . ولكننا في هذا الطرف لا نشعر ولا نحس بما يلقاه أولئك الإخوان الذين ينادون بما نحب أن ينادوا به ، بل إننا نلقى نظرة على ما تنقله لنا الصحف المصرية ، دون أن نحاول تفسير ما بين السطور ، وما تحمله هذه البرقيات من آمال . . . وآلام . !

وفي مواجهة هذا المؤتمر أو برلمان الشعب أخرجت حكومة السودان « المجلس الاستشاري » إلى الوجود في مايو سنة ١٩٤٤ ، وأعضاء هذا المجلس يعينهم معالي الحاكم العام بقرار منه . وهذه الهيئة — في رأى الحكومة — هي التي تستطيع أن تعبر عن « رأى » الشعب السوداني ، وسترى في حديث جناب السكرتير الإداري — الذي سأسجله فيما بعد — أنه يرى أن أعضاء هذا المجلس لا « يعينون » في الواقع ، وإنما « ينتخبون » من بين أعضاء مجالس المديرية !!

والحديث عن المجلس الاستشارى محصور فى دائرة ضيقة لأن نشاطه فى الواقع إنما هو « نشاط » يقع تحت إشراف الحكومة التى يرأس أحد رجالها البارزين الاجتماعات ، ويضع جدول أعمال الجلسات ، ويوجه المناقشات الوجهة التى يراها « ملائمة » و « مناسبة » !!

ونظراً للأهمية التى تعلقها حكومة السودان الحالية على هذا المجلس فقد رأيت أن أخصص فيما بعد باباً للتفاصيل الرسمية عن هذا المجلس .

وبعد ، فلعل من الواجب الآن أن تنتقل بك من هذه المقدمة إلى الحديث المفصل عن « الأحزاب السياسية » فى السودان .

الأحزاب في السودان

والأحزاب في السودان كثيرة العدد : غادرت مصر وعددها ستة ، وما كدت أصل الخرطوم في اليوم ذاته حتى سمعت أن حزبا جديداً يوشك أن يخرج إلى الحياة وقيل إنه سيطلق عليه اسم « الحزب الجمهورى » ، وقد عرف فيما بعد باسم « حزب الجمهور » !! ومن العجيب أن يتم تأليف هذه الأحزاب بسرعة فائقة . فقد يحدث أن يجلس شاب من الخريجين — ممن لا ينتمون إلى حزب معين — مع زميل آخر يتحدثان في السياسة فتبدو لهما فكرة جديدة معينة بشأن الوضع السياسى أو حل للموقف السياسى الحالى . . . هذه الفكرة الجديدة لا تلبث فى نهاية الجلسة بين الزميلين أن تكون قد برزت للناس فى صورة « حزب جديد » وهذا مادعا بعض الصحف السودانية إلى المناداة برأى عنوانه « حسبنا هذه الستة » ويقصد بالستة الأحزاب الموجودة فعلا حتى الآن . . . ثم عودة بعض الصحف إلى مناشدة الأحزاب أن تشكل فى ثلاثة فقط .

على أنه ما من شك أن هذه الأحزاب مع كثرتها وتبلبل الأفكار بشأنها قد أيقظت الوعى الوطنى فى نفوس جانب — وإن لم يكن كبيراً — من السودانيين بل إنها كانت مدرسة لهذا الشعب فى التمسك بحقوقه وأرضه والمجاهرة بهذا كله علناً . . . بل لقد ذهب الأمر إلى حد قيام الممارك بين الأهالى والسلطات الرسمية كما حدث عند ما فكرت الحكومة فى وضع يدها على جزيرة تعرف باسم جزيرة « توتى » تواجه مدينة الخرطوم لاستعمالها كمنطار، فغضب الأهالى وتمسكوا « بأرضهم » فدارت معركة، ثم رؤى بسببها وما أسفرت عنه من خسائر فى الأرواح — أرواح الأهالى — صرف النظر عن الفكرة من أساسها . . . فظلت « الأرض » لأصحابها . .

فما هي هذه الأحزاب ، وكيف نشأت ، وماذا ترى في علاقاتها مع مصر وبريطانيا؟

ان لفظة « حزب » في السودان هو لفظ حديث لم يعرف إلا منذ عهد قريب على أن التنافس كان قائماً بسبب العقائد « الروحية » إذ كان « الأبروفيون » (نسبة إلى جهة أبوروف من نواحي أم درمان) وهم أبناء « الختميين » (نسبة إلى جد السيد علي المرغني باشا على أنه خاتم الأولياء) يحاربون « الأنصار » (أنصار السيد عبد الرحمن المهدي باشا) ومن الأنصار تكون فيما بعد الحزب الذي أطلق على نفسه اسم « الأشقاء » وظلت هذه الحرب حتى عام ١٩٤٢ عند ما وضع مؤتمر الخرطوم مذكرة تقرير المصير وقدمت إلى الجهات المختصة فقام الأشقاء ، بخلاف شخصي ، يطعنون في هذه المذكرة ويقولون إن الانجليز يريدون فصل السودان عن مصر بينما يجب أن تقوم بينهما وحدة . وتقدم الأشقاء إلى الانتخابات في نهاية ١٩٤٢ بهذه الفكرة ففازوا بالأغلبية . هذا مع أن خصوم حزب الأشقاء يقولون إن رجاله لم يجاهرُوا بهذا الرأي « كتابة » .

وفي سنة ١٩٤٣ ظهر على الألسنة السؤال التالي : « هل أنت اتصالي ؟ (أي مؤيد الاتصال مع مصر) أم أنت انفصالي ؟ (أي مؤيد الانفصال عن مصر) .. » على أن « الخوف » من بطش السلطات الرسمية جعل قبول هذا السؤال ، بهذا الوضع عسيراً ، وفي ذلك الوقت بذل بعض أفاضل السودانيون جهوداً كبيرة للتقريب بين وجهتي نظر الأشقاء والأبروفيين ، ولكن الخلافات الشخصية عادت فحالت دون ذلك ، على أن هذه الأمنية تحققت في أوائل عام ١٩٤٤ عندما تم هذا الاتفاق على وضع اللبداً التالي : « مصر والسودان قطر واحد تحت نايج واحد وإدارة داهلية سودانية للسودان » .

ولما جاء أوان الانتخابات للمؤتمر عرض اقتراح بأن تدور المعركة على هذا المبدأ ، ولكن « الأبروفيين » عادوا فنقضوا الميثاق ورأوا أن يطلقوا على أنفسهم اسم « حزب الاتحاد » وأن يدخلوا المعركة على أساس طلب الاتحاد مع مصر بشكل « الدومنيون » ولكن الأشقاء عارضوا في هذا لأنهم رأوا أن نظام « الدومنيون » سيمكن من الانفصال عن مصر - وهو مالا يقرونه - ويضع السودان في وضع التابع للمتبوع .

أحسن الأنصار - أنصار السيد عبد الرحمن المهدي باشا - أنهم فقدوا الأشقاء بسبب حماس الأخيرين لفكرة « الاتحاد مع مصر » فرأوا أن يدخل الباقون منهم معركة الانتخابات تحت ستار حزبين أطلق عليهما « حزب القوميين » و « حزب الأحرار » وكان مبدأ الحزب الأول إلغاء معاهدة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ - أى إلغاء الحكم الثنائي - ثم قبول انتداب من دولتي الحكم الثنائي تحت إشراف هيئة دولية ويكون للحزب برنامج داخلي يجعل السودانين يتوصلون إلى حكم أنفسهم بأنفسهم بعد مدة - لم تحدد في البرنامج - وبلى هذه الخطوات جميعا التفكير في الاتحاد مع مصر . أما مبدأ « حزب الأحرار » فهو استقلال داخلي للسودان بمحدوده الجغرافية ، ثم يتحد مع مصر ، وقد قدم الأنصار لهذين الحزبين معاونة كبيرة في خلال المعركة الانتخابية التي جرت في ديسمبر الماضي ووزعوا منشورات تحت الناس على المطالبة بالسودان للسودانيين .

وجرت المعركة الانتخابية بهذه المبادئ ومع أن الأنصار لم يتقدموا إلى الانتخابات بصورة علنية فإنهم تقدموا بقائمة كان الناس يطلقون عليها اسم قائمة « الحزب الخفي » وقد فاز منهم ١٥ عضوا وفاز الأحرار بتسعة مقاعد وفاز الأشقاء بالباقي من المقاعد وعددها ٣٦ . أما القوميون والاتحاديون فقد خرجوا من المعركة دون أن يكسبوا مقعداً واحداً .

ظهور حزب الأمة في الميدان

بعد هذه المعركة ظهر الأنصار في صورة « حزب الأمة » وكانت دعايتهم بين عامة الشعب قوية مما دفع الأشقاء إلى محالفة الاتحاديين وفريق من الأحرار الذين انقسموا قسمين: (الأول) انصالي وعدد أعضائه ثلاثة وسمى باسم «الأحرار الاتصاليون» انضم إلى الأشقاء والاتحاديين ، (والثاني) انفصالي وعدد أعضائه ستة وسمى باسم « الأحرار الانفصاليون » وانضم إلى حزب الأمة . على أن الثلاثة الأول — كما قيل — في دوائر حزب الأشقاء ، كانوا أقوى من الستة الآخرين من حيث النفوذ.

على أساس هذا الوضع الجديد رأى الأشقاء أن يغيروا لفظة « الوحدة » مع مصر إلى « اتحاد » حتى تتمكن الأحزاب الثلاثة من العمل سوياً ، وخرج المؤتمر على الناس بقراره التاريخي ونصه : « قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر ونحت التاج المصري » .

وقدم المؤتمر بذلك مذكرة إلى معالي الحاكم العام لإبلاغها إلى الحكومتين الشريكتين فكان نصيبها الإهمال كما عرفت .

على أن الظروف الدولية ووطنية أعضاء الأحزاب جميعاً أمأت عليهم أخيراً أن يوقعوا في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وثيقة أطلقوا عليها « اسم » الوثيقة الممدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة نص فيها على أن الأحزاب الموقع ممثلوها على هذه الوثيقة أجمعت على مطالبة المؤتمر (مؤتمر الخريجين) بالسعى لتحقيق المطالب الموضحة فيما بعد في أقرب فرصة ممكنة بالوسائل السلمية المشروعة التي يرتضيها والاستعانة بحكومة السودان بقدر الإمكان لتحقيقها .

والمطالب التي تم الاتفاق عليها هي :

١ — قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى .

٢ — طلب تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثلي الحكومة الثنائية والنصف الآخر من ممثلي الطبقة المستنيرة من السودانيين على أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيين لوضع مشروع بتولى السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر أمد ممكن بشرط أن تعطى الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم تنفيذ توصياتها .

٣ — المطالبة بإطلاق الحريات العامة : حرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة في حدود القوانين العامة التي تمشي مع الأسس الديمقراطية الصحيحة وتعديل القوانين الخاصة القائمة المقيدة لهذه الحريات .

هذه هي آخر وثيقة جمعت بين الأحزاب جميعاً ، وتاريخها هو ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . فهل تمسكت بها الأحزاب إلى النهاية ؟ وهل ظل الاتحاد قائماً أم عادت الخلافات إلى الظهور بعد أيام من التوقيع على هذا الميثاق الوطني ؟ وكيف تفسر هذه الأحزاب كلمة « الاتحاد مع مصر » وما هو مداه ؟..

لعل من المصلحة قبل الإجابة على هذه الأسئلة أن أعطى لك فكرة تفصيلية عن الأحزاب الرئيسية في السودان وكيف تعمل ، وكيف يقف الشعب منها ويستلخص في هذا التفصيل الإجابة الوافية عن هذه الأسئلة .

برامج الأعزاس السودانية

أما حزب الأمة فقد خرج إلى الوجود في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ بعد ظهور نتيجة انتخابات المؤتمر في ديسمبر الماضي بدستور أسماه « دستور حزب الأمة » ، ومبدأه كما جاء في هذا الدستور أن « السودان للسودانيين » وغرضه « العمل على استقلال السودان بكامل حقوقه الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا العظمى » ، وهذا الحزب من أغنى الأحزاب من الناحية المالية وهو يعتمد في ماليته على مورد رسم انتساب خمسة قروش يدفعه العضو مرة واحدة في العمر — أو كما يقول خصومه « تدفع » للعضو ! ثم الاكتمتات والتبرعات ، ولكنه في الحقيقة يعتمد على قوة السيد عبد الرحمن المهدي باشا المالية ، وهذا الحزب هو الوحيد من بين الأحزاب السودانية جميعاً الذي لم يعرف اسم رئيسه للناس بعد .

ويستند خصوم الحزب في محاربتهم له إلى أن حكومة السودان — كما جاء في البيان الذي أذاعه الحزب على الناس — قد صدقت على تأسيس الحزب ، وإلى أنه يجد من الحكومة تأييداً كبيراً ، ويقول بعض رجال الحزب في دفاعهم عن أنفسهم إن « التصديق » يفسره الخصوم تفسيراً لا يتفق مع الواقع إذ المقصود منه هو « التصديق » على تأسيس النادي لأن قوانين البلاد لا تجيز افتتاح أى ناد إلا بعد الحصول على موافقة السلطات الرسمية ، على أنى لمست في أبحاثي اختلافاً بينا في التفسير ، وذهب هذا الاختلاف إلى حد أن قال لي أحد أعضاء الحزب إن الحكومة قد صدقت على دستور الحزب لأنه أعجبها فعلاً . والدستور كما رأيت يقول إن « السودان للسودانيين ... » . كما أن خصوم الحزب يقولون إن الداعين إليه كانوا يرهبون الناس للانضمام إليهم بقولهم إنه « حزب الحكومة » . ومهما يكن من هذا

الاختلاف فما لا شك فيه أن جميع أعضاء الحزب البارزين قد حاولوا بكل وسائل الدفاع أن يدفعوا عن أنفسهم اتهام خصومهم بأنهم يعملون وفقاً لما تراه الحكومة . .

قلت لهم « لقد وقعتم على (الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة) والتي نصها (قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا) فهل تفهم من هذا أن مبدأ الحزب قد عدل ؟ » فأجابوا بأن الشرط الأول من هذا القرار قد وافقنا عليه دون تحفظ إذ أن قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة معناه استقلالنا استقلالاً تاماً أولاً ثم ننظر فيما بعد — بعد استقرار « حكومتنا » — في شكل الاتحاد مع مصر والتحالف مع بريطانيا ، ولقد أبدينا هذا التحفظ في الاجتماع الذي عقدته الأحزاب وتمسكنا به ، وأنه إذا كان حزب الأشقاء قد خطا خطوته في تفسير كلمة الاتحاد مع مصر بقوله أن يكون هذا الاتحاد « تحت التاج المصري » فليس معنى هذا أننا نقر هذا الرأي أو نرفضه لأن هذه مسألة لم نفكر — ولا نفكر في بحثها — وإن نبحثها إلا بعد الحصول على الاستقلال التام . ويقول خصوم حزب الأمة إن هذا الحزب أراد أن يضمن لنفسه بقرار اتفاق الأحزاب المتحدة تقسيم كراسى اللجنة الستينية في الانتخابات المقبلة ، فلما رفض العرض عاد يفتض ما وقع عليه ، ويرد أعضاء الحزب على ذلك بنفي بات لأنهم على ثقة من الفوز .

قلت لهم « وما هي وسائلكم لتحقيق مبدأ السودان للسودانيين . . » فأجابوا في حماس « إن الشرأوله كلام . . » سنسعى إلى فتح باب المفاوضات لتحقيق هذا الهدف فإن لم نفلح فأمامنا وسائل كثيرة .

ومن رأى هذه الجماعة أنه لا ضرورة لتحديد موعد المطالبة بهذا الحق إذ يجب عليهم أولاً أن يعدوا أنفسهم لتحمل تبعات الاستقلال ، والاستقلال بالوظائف الحكومية ، فإذا أتموا هذا الاستعداد طالبوا بختمهم ، أما متى يكون ذلك فهذا ما لم

يستطع أعضاء الحزب أن يحددوه ولو بالتقريب ! أما الجهة التي يفاوضونها — متى جاء أوان المفاوضة — فهو الشخص الذي يمثل الطرفين الشريكين : الحاكم العام . على أنك تعود فتدس مرة أخرى تناقضاً في آراء أعضاء هذا الحزب الواحد ، فبينما يقول البعض كما رأيت إن المفاوضات — عند ما يحين أوانها — تجري مع الحاكم العام بوصفه ممثلاً للحكومتين الشريكتين ، يطالب البعض الآخر بأن يكون السودان طرفاً في المفاوضات التي ستجري بين مصر وبريطانيا العظمى ، فلما سئل هذا الفريق « لو فرض أن الحكومة المصرية قبلت أن يدخل السودان طرفاً في المفاوضات المقبلة ، فهل تضمنون موافقة الطرف الثاني ؟ » فكان الجواب « لا تضمن » قلت « وإذن ماذا يكون موقف الحكومة المصرية ، هل تغفل السودان في مباحثاتها أم تتحدث باسمه أم تؤجل البت في شئونه حتى يوافق الطرف الثاني على تمثيل السودانيين » فجاء الجواب سريعاً وحازماً « لا ، بل في هذه الحالة نقدر لمصر موقفها إذ تكون قد أدت واجبها تماماً ونعد في هذه الحالة أن نقدم إليها مطالبنا لتتحدث عنها باسمنا في مفاوضاتها مع بريطانيا العظمى .. »

وأعضاء هذا الحزب يكثر من الحديث عن الماضي ، الماضي البعيد والقريب ، فهم يتحدثون عن فتوحات مصر وعما يردده بعض أعضاء المجالس النيابية المصرية دائماً في أثناء الكلام « حقوق مصر في السودان » ويقول البعض منهم في وصفه لهذا كله « إن العلم المصري المرفوع هنا على دار الحاكم العام غرسته يد الفاتح ونحن لهذا لا نريده بهذا الوضع ، نريد أن نرفعه من مكانه ، ثم نبحث المسألة بعد ذلك وقد نعود إلى غرسه بأيدينا . . . وعند ذلك يكون العلم علم الإخاء ! »

أما حدود السودان الجغرافية التي أشار إليها غرض حزب الأمة فهي الحدود الحالية ، ويهمس بعض أعضاء الحزب في أذنك قائلين : « وقد قصدنا بذلك أن

يكون الشمال والجنوب جزءاً واحداً » أما لماذا همس أعضاء الحزب بهذا التفسير في غير حماس . . فهذا ما لم أجده له تعليلاً حتى الآن !

وبعد فإن حزب الأمة يعمل جاهداً لبث مبادئه في نفوس الشباب السوداني وهو يصف نفسه بأنه أقوى الأحزاب الموجودة حالياً لأنه يمثل — كما يقولون — أصحاب المصالح الحقيقية ، ورؤساء القبائل والعشائر ، وقد حرصوا على أن يقولوا إن عدد الذين انضموا إلى الحزب حتى الآن هو مائة ألف ، وقد صحح بعض الحاضرين الرقم فأكد أنه مائة ألف وستة ، ويتوقعون أن ينضم إليه مئات الألوف في القريب العاجل .

وللحزب صحيفة رسمية تنطق باسمه اسمها « الأمة » تصدر بانتظام ، كما أنه يجد تأييداً من بعض الصحف الأخرى .

أما حزب « الأشقاء » وهو الحزب الذي فاز بأغلبية كراسي اللجنة الستينية في العام الماضي ، فقد كان مؤيداً في أول الأمر — كما عرفت — من السيد عبد الرحمن المهدي باشا ، ثم أصبح الآن في الجانب الآخر عندما عارض في مذكرة المؤتمر الأولى الخاصة بتقرير المصير وعدّها دعوة « للانفصال عن مصر » وخرج يدعو الناس إلى تأييد فكرة « قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحت التاج المصري » . وهو يدخل معركة نوفمبر سنة ١٩٤٥ وهو واثق من فوزه بمقاعد تزيد عما فاز به في الانتخابات الماضية ، وقد تحقق هذا فيما بعد .

والقرارات التي أصدرتها لجنة مؤتمر الخريجين خلال العام الحالي تعتبر في الواقع معبرة عن رأى حزب « الأشقاء » لأن جميع أعضاء لجنة المؤتمر التنفيذية من هذا الحزب .

والحزب ، وإن لم يكن قوياً من الناحية المالية كحزب الأمة ، إلا أن مصدر قوته في صبر رجاله على الجهاد وتمسكهم بالمبدأ الذي خرجوا به على الناس . كما أن لهم وسائل سياسية من الطراز الأول جعلت الأحزاب جميعاً تؤيد رأى المؤتمر في قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحت التاج المصرى . وبهذا أتاح المؤتمر فرصة استغل فيها هذا القرار الاجماعى في مذكرته إلى معالى الحاكم العام إذ قال : « من هذا يبدو لمعالكم جلياً أن ما وصلت إليه الأحزاب لمجموعة جاء متمشياً في جوهره مع القرار الذى سبق أن تقدم به مؤتمر الحريجين العام في مذكرته للحكومتين المختصتين ، بل جاء مؤيداً ومدعماً ، فأثبت أن المؤتمر قد كان في قراره متوخياً الرأى الذى انعقد عليه الإجماع أخيراً ، فالكل يطلبون « قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة » و يطلبون أن تكون « في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى » — غير أن الأحزاب سكنت عن تعيين نوع الاتحاد — أما المؤتمر فبعد تقلب جميع وجهات النظر رأى أن يكون الاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى . وهكذا بدا حزب الأشقاء محافظاً على المبدأ الذى نادى به من قبل وزاد عليه أن أخذ وثيقة الأحزاب حجة على أن قرار المؤتمر إنما كان متمشياً مع الرأى السودانى الصحيح الذى لم يتأثر بالتعيين أو السلطان وإنما أملت المشاعر الصادقة والفهم الصحيح لرغبات الشعب السودانى .

وجميع أعضاء حزب الأشقاء تفيض قلوبهم بحب المصريين وهم لا يرددون في أحاديثهم ما يردده أعضاء حزب الأمة من الذكريات التاريخية المؤلمة ذلك لأنهم يرون أن السودان في حاجة إلى من يعين عليه ، وهم يرون أن مصر هى التى يجب أن تتولى هذه المهمة .

وهم يحاربون فكرة الاستفتاء حرباً لا هوادة فيها ، ويقولون إن قبول مصر لهذه الفكرة معناه التسليم للشربك الثانى بحقه ، ذلك لأن هذا الشريك يسيطر على جميع

المديريات سيطرة تامة ممثلة في النظار والعمد — وهم من الأهالي — وهو يمنح هؤلاء النظار والعمد سيطرة تجعلهم يخضعون للأوامر الصادرة إليهم من المشرفين على الحكم في البلاد خضوعاً تاماً . فهل يمكن أن نترقب أن يقول الشعب السوداني رأيه صحيحاً إذا أجرى الاستفتاء ؟

والحزب ينادى دائماً بأن يكون الاتصال بين مصر والسودان مستمراً ، وأن يسيرا في سياستهما باتفاق لئلا يكون هناك أى تعارض بين السياستين . ان الإنجليز يعيشون بيننا هنا وهم لهذا يعرفون جيداً حالة السودان ، ولكن مصر بعيدة عن كل هذا . ان الرسميين عندكم يقولون دائماً الزموا السكينة ونحن نرغب كل شئ ، بينما هم في الواقع جميعاً لا يدرون شيئاً ولا يرقبون شيئاً !! إننا إذا ذهبنا إلى مصر فأننا نذهب وكلنا حماس وكلنا رغبة في الاتصال بالرسميين للاستماع إلى توجيهاتهم ، ولكن بدلاً من أن نجد ما نشبع به هذا الحماس صدمنا بسؤال واحد وهو « ماذا تريدون » . . .

ومع هذا ، ورغم كل هذه الشكاوى المؤاة التي تسمعها من كل محب لمصر ، ومن كل راغب في الاتحاد معها ، فإنك لن تجد أن هذه القلوب قد تحولات عن حبها أو رغبتها ، بل إنك تجد الشعراء والزجالين يشيرون إلى هذه الوقائع ثم يعودون فيؤكدون أنهم مع هذا ان يتركوا مصر ، وان يفكروا في غير مصر !

يا لله ! هذا الحماس الشديد ، وهذا الحب القوي الجارف ، وهذا الشعور المتين . . . أى جريمة من مصر إذ هي تتجاهل ذلك كله ، أى جريمة من مصر في أن تترك هؤلاء يقاسون ويلات الاضطهاد وقطع أرزاق الذين ينادون بغير الرأي الذي يعجب أهل السلطان !!

ولعل كل هذا هو الذى يدفع الشباب المتحمس إلى القول في صراحة « إذا حدث أى تأخير من جانب مصر ، فلن تقوم للسودان بعد اليوم قائمة ! » وصدقتى

إذا قلت إن هذه الألفاظ كانت تنطقها الألسنة وقلوب أصحابها تتقطع من الألم . . .
وأى ألم .

وحزب الأشقاء مع قوته في المؤتمر ، وبين طبقات الشعب ، إلا أن ظروفه المالية
القاسية لم تمكنه من إصدار صحيفة يومية بانتظام . ويقوم كيانه المالى على مال قليل
يدفعه الأعضاء من مرتباتهم القليلة عن رضا تام . ولكن إذا كان هذا المال يدوم
بعض الوقت ، فهل يمكن أن يدوم كل الوقت ؟ . . .

أما الأحزاب الباقية فقد قدمت لك أن معظمها مشتق من الحزبين الكبيرين :
« الأشقاء والأمة » .

ويدافع « القوميون » عن أنفسهم دفاعا حاراً إذا سألت رجاله : « هل أتم حقاً
في طريقكم إلى الاندماج في حزب الأمة ؟ » وهم يرون أن هذا الادعاء يحمل بين
طياته طابع « الدعاية الانتخابية » . ومن رأى هؤلاء أن القول بترك مسألة السودان
« لمشئة السودانيين » فيه من الخطر الذى قد يعصف بكل شيء . لأن السودان
ليس هو الخرطوم .. وليس هو مؤتمر الخرطوم ، أو بمعنى آخر ، ليس هو الطبقة المثقفة
وإنما هو البلاد التى تضم بين أسوارها « الشعب » الذى يحكمه النظار والعمد حكماً
قوياً ينفذون الأوامر الصادرة إليهم من « فوق » بكل أمانة وإخلاص . فإذا وافقت
مصر على استفتاء الشعب فليكن معلوماً لديكم أن النتيجة معروفة من الآن حتماً .

قلت لهم « وماذا تريدون من مصر أن تفعل ؟ » فأجابوا « فليكن لها سلطة
ظاهرة كهذه السلطة التى يتمتع بها الشريك الثانى ، فإذا تم هذا انجذب الشعب
السودانى إلى زميله فى اللغة والدين دون تردد . . . » .

أما الأحزاب الباقية فأولها حزب الاتحاد ، وهو من الأحزاب التى خرجت إلى

الميدان السياسى منذ البداية ، وقد نص برنامج على ضرورة قيام حكومة سودانية
ديمقراطية حرة فى اتحاد مع مصر على نظام الدومينيون ، وأن يقر هذا الوضع دولياً
بعد قيام الحرب مباشرة ، ويعمل لتحقيق هذا التطور بالخطوات التى ترتضيها
الطبقة المثقفة فى البلاد تحت إشراف الحكومة الثنائية المؤسسه على اتفاقية ١٩ يناير
سنة ١٨٨٩

وهذه المبادئ التى نادى بها حزب الاتحاد دخل بها معركة انتخابات مؤتمر
الخريجين ولكنه لم يفز بمقعد واحد . وقد كان هذا الحزب هو أول الأحزاب التى
أضربت عن دخول معركة انتخابات هذا العام بحجة أن المعركة أصبحت بين
حزبى الأشقاء والأمة ، وأن المصلحة تقتضى ترك ميدان المعركة فسيحاً لهما ! وإن
كان بعض أعضاء الحزب صرحوا بإصرار حزب الأشقاء على توزيع مقاعد المؤتمر
على الأحزاب جميعاً بنسب يتفق عليها فى جلسة بين الجميع .
وللحزب مذكرة تفسيرية للكيفية التى ينفذ بها البرنامج المذكور .

يتبقى بعد هذا حزب جديد خرج إلى الوجود فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، هو
الحزب الذى يدعو إلى وحدة مصر والسودان فى دولة واحدة هى دولة وادى النيل
أو أى اسم آخر يختار بالاتفاق بين الطرفين ! ومن مقتضى برنامج هذا الحزب أن
يتنازل المصرى عن جنسيته وكذلك السودانى وأن تكون هناك جنسية جديدة
يختار لها اسم جديد .

وقد وجهت إلى البرنامج انتقادات كثيرة رد عليها سكرتير الحزب المؤقت بردود
هى فى الواقع تفسير لوسائله فى تطبيق البرنامج .

ساعت مع السكرتير الإداري

كان يجب بعد أن استتمعت إلى كل هذه التفاصيل عن الأحزاب السياسية الشعبية ، أن أتحدث إلى الجانب الآخر الرسمي : فاجتمعت بمستر روبرتسون الذى يتولى منصب السكرتير الإدارى خلفاً لمستر نيوبولد الذى توفى أخيراً ، وطلب أن يدفن فى السودان .

ومنصب السكرتير الإدارى منصب من المناصب الهامة ، إن لم يكن أهمها من الوجهة السياسية الحكومية ، وشاغلها هو أحد الذين يتولون رئاسة جلسات المجلس الاستشارى . ومستر روبرتسون من الشخصيات الجذابة التى لا تمل الإستماع إليها ، وأنت تراه إذ تطرح عليه سؤالك دارساً لكل جانب من جوانب السودان عالمًا بكل صغيرة وكبيرة ، وهو يعتمد فى بعض إجاباته على خرائط السودان التى تغطى جدران حجرته المكدسة بالأوراق والدوسيهات . وهو رجل ضخم الجسم نوعاً وله « شارب كبير » يستقبلك فى وسط حجرته مرحباً ويودعك إلى الباب راجياً أن يكون قد أدى بعض الواجب نحوك .

المجلس الاستشارى وأغراضه

سألته « إلى أى حد حقق المجلس الاستشارى أغراضه وماهى أهدافه ولماذا يعين الأعضاء ولا ينتخبون ؟ »

فأجاب قائلاً « إن المجلس الاستشارى لا يزال فى بداية عمله ، فهو لم يعقد حتى الآن الا جلسات قليلة . إذ بدأ هذه الجلسات فى أول مايو سنة ١٩٤٤ وينص قانونه على أن يجتمع مرتين على الأقل فى كل عام . وسيعود إلى الاجتماع هذه السنة

في يوم ٣ نوفمبر ويسرني أن أقدم لك كتاباً قد حوى ما دار في الجلسات التي عقدها المجلس أثناء الدورة الثالثة ، وتستطيع منه أن تحكم على الجهود الذي بذله في خلال الفترة الماضية .

« ولست أشك في أن المجلس سيحقق الأغراض التي أنشئ من أجلها .
 « أما التساؤل لماذا عين الأعضاء ولم ينتخبوا ؟ فلا أظن أنه يمثل الحقيقة ، ذلك لأن أعضاء المجلس وعددهم ٢٨ عضواً ، بخلاف الرئيس ونائب الرئيس ، يتمتعون بشروط نص عليها القانون . فان ١٨ عضواً من هؤلاء الأعضاء « ينتخبون » من بين أعضاء مجالس المديرية الستة على أن يوافق الحاكم العام على هذا « الانتخاب » ويضاف إلى هؤلاء اثنان من أعضاء غرفة السودان التجارية على أن يكون واحد منهما على الأقل سوداني الأصل . ويعين الحاكم العام الثمانية الباقين من الشخصيات التي يرى الحاكم أنها كفيلة بتمثيل وجهات النظر المختلفة ، وخاصة ما كان منها خاصاً بالتعليم أو الزراعة أو الصحة أو غيرها . وللحاكم أن يعين بعض أعضاء شرف ، وهؤلاء الأعضاء أن يحضروا الجلسات ويشاركوا في المناقشات ولكن ليس لهم أن يصوتوا عندما يأتي دور التصويت . وقد اختار الحاكم سعادة السيد علي الميرغني باشا وسعادة السيد عبد الرحمن المهدي باشا لهذه العضوية »

مؤتمر الخريجين وموقف الحكومة منه

وقد رأيت في مقال سابق كيف تقف الحكومة موقفاً « عدائياً » من المؤتمر وبعض الأحزاب السياسية المشتقة منه ، ولهذا سألت محذني « إلى أي حد يرى أن المؤتمر يعبر عن رأي الشعب في السودان »
 فأجاب قائلاً « إن هذا المؤتمر يمثل الخريجين ، أي جانباً صغيراً من أهل السودان ، وهو لذلك لا يمثل جميع أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد . إن موقفنا

من هذا المؤتمر أننا كنا نقول لهم على الدوام تكلموا عن أنفسكم فقط ولا تتكلموا عن الشعب السوداني أجمع .

« وقد كانت انتخابات العام الماضي غير صحيحة . فقد كان الخريجون يشتركون في الانتخابات الماضية ويهدفون إلى اختيار من يمثلهم لإدارة المؤتمر . ولكن لما كانت معركة العام الماضي قد ألبست اللون السياسي ، فقد سمح لعدد كبير من غير الخريجين بالاشتراك في هذه الانتخابات كما دلت التقارير الكثيرة التي رفعت إلى ، ولهذا السبب فإن هذه الانتخابات لم تكن صحيحة ومطابقة لقانون المؤتمر .

« ويحتاج المؤتمر دائماً بأن المذكرات التي يرسلها إلى الحكومة لا تبلغ إلى الحكومتين الشريكتين . ولست أفهم معنى لهذه الاحتجاجات فأننا نضمن في تقريراتنا التي نرفعها إلى الحكومتين آراء جميع الهيئات كالمجالس الاستشارية وغرفة السودان التجارية ومؤتمر الخريجين كذلك . . . »

هذا هو ما تحدث به جناب السكرتير الإداري عن مؤتمر الخريجين ولا شك أن هذا التصريح من جانب رسمي يعد « تعديلاً بسيطاً » لموقف حكومة السودان من « الهيئة البرلمانية الشعبية » ذلك لأن الحكومة كانت إلى ما قبل هذا التصريح ترى في المؤتمر غير هذا الرأي الذي صرح به مستر روبرتسون . وقد سرفني أن أجد أعضاء المؤتمر عند ما أطلعهم على هذا التصريح يقابلون هذا التصريح بمقابلة طيبة .

لماذا فصل الجنوب عن الشمال ؟

وحديث الشمال والجنوب ، حديث كل مصري وسوداني : فقد تعرض البرلمان المصري للإجراء الذي اتخذته حكومة السودان وفصلت فيه الجنوب عن الشمال (٤)

وأخرجت للناس المجلس الاستشاري ممثلاً للجانب الشمالي دون الجانب الجنوبي كما أن أهل الشمال يرون في هذه الخطوة خطورة لها ما بعدها خصوصاً ما يقال من أنه لا يسمح للشمال بالسفر إلى الجنوب إلا « بتصريح خاص » كما أن الرسائل التي ترسل بالعربية من الشمال إلى الجنوب ترد ولا تسلم للمرسل إليه !

قلت لجناب السكرتير الإداري « هل هناك مشروعات خاصة وضعت لمستقبل السودان الجنوبي، وإذا كان هناك في أي حد؟ »

فأجاب جنابه قائلاً: « إن حكومة السودان مسئولة عن التقدم في الجنوب كما هي مسئولة عنه في الشمال، ومشروعاتنا الحالية أن نعد سكان هذه المنطقة من ناحية التقدم الاقتصادي والعلمي والزراعي . ونحن بهذا نمهد لهم طريق الاهتمام بشئونهم والعناية بها » ثم استطرد جنابه فتحدث طويلاً عن موقف أهل الشمال من الجنوب والحالة التي عليها أهالي المنطقة الجنوبية وختم بيانه قائلاً « وأعود فأكرر أن الغرض من حركة الشمال والجنوب هو حرصنا على أن نجعل المنطقة الجنوبية في حالة من التقدم تجعلها تسير مع المنطقة الشمالية جنباً إلى جنب ».

سلخ الجنوب عن الشمال

قلت إن الصحف قد تحدثت كثيراً عن سلخ الجنوب عن الشمال وضمه إلى منطقة أوغندا فهل هذا صحيح؟

فأجاب بعد تفكير « قد تكون مسألة فصل الجنوب عن السودان قد أثبتت في مقالات أو تعليقات نشرتها الصحف . ولكنني أستطيع أن أؤكد لك أنها لم تثر رسمياً للآن » ويلاحظ أن محدثي حرص حرصاً كبيراً على أن يحدد في إجابته أن هذه المسألة لم تثر رسمياً « للآن ».

مياه النيل وقلق السودانيين بشأنها

وقبل أن أغادر السودان ، وعند وصولي إلى الخرطوم سمعت كلاماً كثيراً عن مسألة « اتفاقية مياه النيل » وأن المجلس الاستشاري يفكر في إثارة هذه المسألة نظراً لتخوف أهل السودان من أن تأخذ مصر من الماء نصيباً كبيراً قد يعوق تقدمهم ، وقد وجهت سؤالاً في هذا المعنى إلى محدثي فأجاب قائلاً « إن مياه النيل كافية لمصر والسودان . والمسألة كلها مسألة التخزين . فإذا كانت هناك خزانات كافية أمكن إعطاء الماء للجميع . إن السودانيين يريدون أن يكون لهم ما للمصريين من حق في هذا الماء . على أنى أستطيع القول بأنهم غير « غاضبين » ولكنهم « قلقون » يريدون التأكد من أن مستقبل السودان لا يجب أن تؤخره مسألة قلة المياه . وهذا هو كل ما في الموضوع » .

العلاقة بين مصر والسودان

كانت الفكرة السائدة في مصر — حتى الآن — أن السودانيين لا يميلون إلى المصريين كثيراً أو قليلاً . وهي فكرة سافرت بها في حقيقتي إلى السودان ، محاولاً الوصول إلى منبعها ووضع يدي على أسبابها . ولكني أجد الله أني عدت من رحلتي وقد وجدت « الجو » غير هذا الذي تخيلت ، أو غير هذا الذي رسمته يد « مجهولة » في « الجو المصري » فتركت هذا الأثر القوي في نفوس الطرفين . . فالمصري يكن للسوداني في قلبه كل محبة وإجلال ، ولكنه يتردد في الإفصاح عن هذا كله لأن « فكرة ما » سيطرت عليه نتيجة « دعاية منظمة » فصورت له زميله في الطرف الآخر من الوادي غير راغب في الاتحاد معه وأن الخير أن يعني كل طرف بمشاكله الخاصة دون أن يحاول ربطها بمشاكل الآخر .

وهكذا الحال في السودان ، فهم هناك لا يجدون من المصريين — كما قلت في بحثي الأول — أي اهتمام أو عناية ، ولهذا وجدت « الدعاية المنظمة » حقلاً واسعاً لبذورها . ولكن هذه البذور وإن كانت قد نمت بعض النمو لا تنمو بسرعة كما كان منتظراً ومتوقماً . ذلك لأن محبة أهل السودان لمصر كانت أقوى من أن تسمح لها بالنمو السريع . ولكني أقف هنا قليلاً لأقول ان لهذا التوقف في النمو حداً لا يلبث أن ينهار ، وعند ذلك لن تقوم لمحبة السودانيين لمصر بعد اليوم قائمة .

من هذه المقدمة تستطيع أن تفهم أن هذه « الدعاية المنظمة » هي السبب الأول في إيجاد هذا الجو الجديد — أو إن شئت قسمه الجو الخيالي — في مصر والسودان . ولعلك بعد هذا تريد أن تعرف كيف يمكن إزالة آثار هذه « الدعايات » من أفكارنا وأفكارهم ، ثم تهيئة الجو الذي يسمح لنا ولهم بأن نعمل يداً واحدة لتحقيق فكرة

واحدة . وأنت محق في مطالبتى ببيان هذا كله . ولكنى أرى قبل أن أخطو خطوة واحدة في بيان ما تريد ، أن أخطو خطوات كبيرة إلى الوراء فأعود إلى مفاوضات « عدلى - كيرزون » في عام ١٩٢١ ، فأشير إلى أن مسألة السودان أثرت في هذه المفاوضات ، وإلى أن حديثاً من الأحاديث التي دارت بشأنها جرى بين الرئيس المصرى والرئيس الانجليزى لويد جورج في المقابلة التي جرت بينهما يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ فقال الأخير معبراً بهذا عن وجهة نظر الحكومة الانجليزية: « لمصر شأن غير شأن السودان فإننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها لا نريد التدخل في شؤونها — أى شؤون مصر — ونريد أن تربطنا بها مخالفة حقيقية ، ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التي ننزل بها عن مركزنا في مصر ».

هذه هي وجهة النظر الانجليزية في مسألة السودان . ولا أحسب إلا أنها رددت في كل مفاوضات سابقة — وقد تردد — في كل مفاوضات مقبلة . فالإنجليز ينظرون إلى السودان نظرة هامة ، ويعدون حل المسألة المصرية أبسط بكثير من حل المسألة السودانية ، أو كما يقولون ، الصخرة التي ترتطم بها كل المفاوضات ! وقد لا ترى فيما أقوله ما أراه من خطر لأنك لم تزر السودان ولم تحس بالعناية التي يبذلها « الشريك الحليف » هناك ، وبالدعاية المنظمة التي ترمى إلى جعل كل فريق يزهد في الآخر ، ولا يرى أى داع لأن تقوم بين الطرفين أية علاقة بأية صورة من الصور : اتحاداً كان أو تحالفاً أو اندماجاً !!

والسودانى يرقب كل هذه المحاولات ، ويستمع إلى كل هذه الدعايات ، ثم يتجه ببصره بعيداً إلى الجانب الآخر من الوادى يحاول أن ينفذ إلى قلب المصرى ليجد منه ما يهدم كل هذه الاشاعات والدعايات ، فلا يجد إلا إعراساً ممزوجاً بالنداءات التي تجرح شعوره ، وتمس الوتر الحساس في نفسه ألا وهي « حق مصر

في السودان » . وقد كان هذا الإعراض وحده كافياً لأن يجعل السوداني يعمل جاهداً على أن تنمو بذور التفرقة بسرعة حتى يجد نفسه منفصلاً حقاً ، ومتمتعاً بنتائج وعود تبذل له الآن في سخاء . ولكن الزميل السوداني لم يفعل هذا بعد ، ذلك لأنه يعلم أن زميله المصري مهما أهمله ، فلا بد أن يكون في هذا « مغلوباً على أمره » وأنه لا بد أن يعود فيذكره . . . يذكر هذا الزميل السوداني الذي أحبه وأخلص له في حبه .

فالمسألة كما ترى مسألة « نفسانية » لا يحتاج علاجها إلى بذل أو تضحية ، وإنما هي في حاجة إلى علاج نفسي يهدم كل ما بنته الدعاية المنظمة ، فيعني المصري بالسوداني على أساس الزمالة في « الأرض واللغة والجنس والدين » وتبذل من جانب مصر دعاية مضادة تزيل ما تركته الدعاية الأولى من آثار ظالمة كانت أو غير ظالمة ، وتخلق الرابطة التي تربط بين طرفي الوادي ، الرابطة التي لاتنفصم والتي تؤدي إلى وحدة متينة سليمة في الصورة التي ترضيها مصر ويراضيها أهل السودان .

وهذا العلاج الذي نقترحه ليس المقصود منه الحث على الإكثار من السفر إلى السودان والاجتماع بالسودانيين . لا ! فلو أن المسألة كانت بهذه البساطة أو السهولة لما احتاج علاجها إلى وقت طويل أو جهود كبيرة كما أتوقع ، ولكن المسألة أصعب وأعقد من ذلك بكثير ، ولو أنك عدت فقرأت ما سطرته في أول هذا المقال على لسان لويد جورج في مفاوضاته مع عدلى يكن — وهو ما يردده الساسة الانجليز في كل زمان — أمكنك أن تدرك الأهمية التي يعلقها الانجليز على « مركزهم » في السودان ، وأنه لو ظلت مصر تعامل أهل السودان المعاملة القائمة على أساس المناداة « بحق مصر في هذه البلاد » مضافاً إلى ما نبديه من عدم العناية

بأمورهم ، لمت « بذور » التفرقة بسرعة ، وحل الوقت الذى يراه الإنجليز « مناسباً » لا استفتاء الشعب هناك ، أو كما قال جناب السكرتير الإدارى فى خطابه إلى رئيس مؤتمر الخرطوم بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ « بأن وجهات نظر أهالى السودان عن مستقبل بلادهم ستقدم بوساطة حكومة السودان للحكومتين الشريكتين بالطريقة الاعتيادية وفى وقت مناسب بعد التأكد منها بالطرق الصحيحة ... » .

وترجمة هذا الكلام أنه لو جاء الوقت المناسب لمعرفة وجهات نظر أهالى السودان عن مستقبل بلادهم — وكان موقف مصر من هؤلاء الأهالى كما هو الآن ... إسراف فى إهمالهم مع المطالبة « بحقوقنا فى بلادهم » — أقول لو جاء هذا الوقت فإن وجهة النظر هذه لن تكون محققة لرغباتنا وأمانينا ، وتكون « السياسة الموضوعة » قد تحققت ، وجاءت رغبة أهالى السودان عن مستقبل بلادهم مطابقة لما رمت إليه هذه السياسة !

وبعد . فأحسب أنك تريد منى بياناً عن الكيفية التى نرسم بها سياستنا السامية المضادة ، والتى تقرب بين وجهتى النظر السودانية والمصرية ، يمثل منهما فى النهاية وجهة نظر واحدة يبدىها أهالى السودان فى الوقت المناسب .

سياسة مصر في السودان

إن السياسة المصرية المضادة لما هو حادث الآن في السودان يجب أن تقوم على أسس ترضى عنها طبقة السودانيين القادرة على إبداء الرأي صراحة ، أو بمعنى أوضح ، الطبقة التي تستطيع أن تقول « لا » أو « نعم » في حرية وشجاعة رأى ، ودون تدخل من جانب العمد والنظار .

إن على المصرى أن يعلم اليوم أن المسألة لم تعد « حق مصر في السودان » ولم تعد مسألة علاقات تاريخية ربطتنا بهذا البلد الشقيق . إذ أنه ما من بريطاني مسئول إلا ويتمنى أن يردد شعب مصر هذه الكلمات والمبادئ ، وأن يطلقها قوية حاسمة ليتخذ منها دعامة لدعايته هناك . وما من سوداني يستمع إلى هذه المبادئ إلا وينفر من التفكير في أن يسعى إلى مصر وأن يتخذها « وحدها » أو مع « غيرها » زميلاً في السراء والضراء . فليكن إذن الأساس الأول لسياسةنا الجديدة نحو السودان ، حكومة وشعباً ، أن تتناسى هذه المبادئ العتيقة البالية ، وأن تشعر هذا الشعب الذي يتطاع إلى مصر بقلب نابض يفيض بالحب أننا لا ننظر إليه نظرة صاحب الحق في أرضه ووظائفه وقوته ، وأننا لا نرى من السعى إلى الوضع الجديد الذي يربطنا به إلى اغتصاب حق من حقوقه ، وإنما العمل على إسعاد شعب تربطنا وإياه روابط وثيقة .

والعمل من أجل هذا كله لا يقع وحده على عاتق الحكومة المصرية ، بل يقع عليها وعلى الشعب نفسه ، إذ ما من حكومة تستطيع أن تخطو خطوة إيجابية في عمل ما إلا إذا وجدت من الشعب تأييداً حماسياً ، ودفعاً إلى السير في هذا العمل حتى النهاية . كما أن هذه السياسة الشعبية تثمر ثمرتها السريعة إذا وجدت من الحكومة تأييداً وتنفيذاً .

فالسياسة المصرية المضادة التي نحن بصدد الحديث عنها في هذا المجال إنما تنقسم إلى قسمين : أحدهما شعبي ، والآخر حكومي .

أما السياسة الشعبية فلا يمكن أن يترك وضعها وتنفيذها لمجموعة الشعب دون أن تكون هنالك رابطة أو جمعية تضع الأسس والمبادئ والقواعد التي تسير بمقتضاها هذه السياسة ، وأهلك لاحظت في بياناتي السابقة ما قاله بعض رجال الأحزاب السودانية التي تدعو إلى الاتحاد أو الوحدة مع مصر من أن الاتصال بين البلدين يجب أن يكون دائماً ومستمراً » وأن يسيرا في سياستهما باتفاق لئلا يكون هناك أي تعارض بين السياستين » . ولكن كيف يمكن أن يكون الاتصال مستمراً ، وأن يكون هناك وفاق بين السياستين إذا لم تقم في مصر الجمعية التي نبدأ بالدعوة إلى تكوينها ويطلق عليها اسم « جمعية السودان في مصر » وأن تقوم في السودان جمعية أخرى مشابهة لها تسمى باسم « جمعية مصر في السودان » .

أما « جمعية السودان في مصر » فتتولى وضع السياسة الشعبية التي تقرب بين وجهتي النظر هنا وفي السودان ، وتقوم بتذليل الصعوبات التي تعترض رغبات السودانيين في مصر ، وهذه الصعوبات كثيراً ما يفهمها اخواننا هناك على أنها من صنع المصريين ، وأقرب مثال لذلك مسألة القيود التي وضعت لقبول الطلبة السودانيين في المدارس الأميرية ، كما تقوم الجمعية بدراسة برامج الأحزاب السودانية وتغذية الشعب بالبيانات الوافية عنها ، وجهود كل حزب من هذه الأحزاب ، ثم توجيه أنظار الشعب إلى جانب الفريق الذي يتفق رأيه مع الرغبات المصرية ، ثم تغذية الشعب السوداني من ناحية أخرى بالبيانات والنشرات التي تدلل بها على أن مصر إنما تبغى من وراء هذا النشاط من جانبها رقي الشعب الشقيق ورفاهيته وتقدمه .

ولا شك أنه يجب على الصحافة المصرية أن تلعب دورها الهام في تركيز هذه السياسة الشعبية ، وتغذية الرأي العام بمجهودات الجمعية التي ستتولى هذا العمل

الكبير ، ثم توجيه أنظار الشعب إلى أن الصوت الذى يرتفع هناك فى الجانب الآخر من الوادى يجب أن يجد صدها هنا فى مصر ، وأن السودانى يطمع فى معونة أخيه المصرى .. المعونة التى تعينه على النهوض بكل مرفق من مرافق حياته .. والمعونة الصادقة التى تجعله ينسى الماضى البعيد ويتمسك بالبقاء إلى جانب مصر فى السراء والضراء مهما كانت الوعود والمحاولات . وعلى الصحافة المصرية أن تخصص جانباً من صفحاتها لأبناء السودان وأن تولى هذا الجانب عنايتها بحيث يتولاه الذين خبروا شئون البلد الشقيق ، وعرفوا الاتجاهات والتيارات الحزبية المختلفة بحيث لا يتخبط الشعب هنا بين هذه التيارات وينتهى به الأمر إلى الخلط بين الداعى إلى الوحدة والداعى إلى الانفصال ... فإن أشد ما يؤلم السودانى الداعى إلى الوقوف إلى جانب مصر أن يرى زميله المصرى لا يعرف شيئاً عن حقيقة هذه التيارات .

هذه هى مقترحاتنا بشأن السياسة المصرية الشعبية والصحفية معاً . أما عن جمعية « مصر فى السودان » فأحسب أن مهمة تشكيلها تقع على عاتق أهالى السودان وحدهم بل إن الإسراع فى تأسيس جمعية « السودان فى مصر » ووضع برامجها ونشره على الناس يعجل بتأسيس الجمعية الأخرى .



أما عن سياسة الحكومات المتعاقبة بشأن السودان ، فلست أود أن أذهب بعيداً ، أو أن أشعب الموضوع بحيث لا نخرج منه بنتيجة ما . إذ يكفي أن نرجع إلى مضابط البرلمان لنرى أنه حينما عرضت المعاهدة المصرية الإنجليزىة للتصديق عليها فى جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ تحدث رئيس الوزراء المصرى إذ ذاك قائلاً إن هيئة المفاوضات توصلت إلى الاتفاق على تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ تطبيقاً فعلياً بمسائل منها :

١ - « يعين المصريون كما يعين البريطانيون فى وظائف حكومة السودان التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء » ، وقد راعينا فى ذلك ما يجب علينا نحو إخواننا

السودانيين من العمل على رقيهم ورفاهيتهم وتقديمهم . وبالطبع لا يكون هذا التعيين إلا عند خلو الوظائف بالتدريج إذ لا يمكن إخلاء الوظائف المشغولة دفعة واحدة . ويرقى الموظفون المصريون إلى أعلى الدرجات ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس في مجلس الحاكم العام وهم بمثابة الوزراء عندنا وبذلك أصبح نصيب المصريين في وظائف حكومة السودان على قدم المساواة التامة مع الإنجليز ... »

هذه هي المسألة الأولى التي أشير إليها في بيان الوزارة . . فهل تم شيء من هذا ؟ ! وهل حرصت الحكومات المتعاقبة على أن تنفذ ما جاء في هذا الكلام الذي يعتبر تفسيراً لنصوص المعاهدة ؟ ! الجواب على هذا كله بالنفي . إذ ما من مصري وصل إلى هذه المراكز الهامة التي أشير إليها في هذا البيان حتى الآن . بل ما من موظف مصري له كلمة مسموعة في حكومة السودان ، فالإدارة الرئيسية الإنجليزية لحماً ودماً ، واللغة التي يسير العمل بمقتضاها هي اللغة الإنجليزية وحدها !! وهكذا أصبح للإنجليز مطلق الحرية في العمل بما يتفق وسياساتهم وأصبح الحكم الثنائي اسماً على غير مسمى .

واجب الحكومة الأول إذن أن تطالب بحقها في هذه الوظائف الكبيرة . على أن يكون مفهوماً لدى السودانين أن الحكومة المصرية لا تطالب بها لأنها تريدها لذاتها . لا ! بل إنها في هذا تريد أن تقدم للشعب السوداني دليلاً على أنها حريصة — أكثر من غيرها — على رفاهيته وتقديمه وإلى أن سياستها اليوم نحو السودان غير سياسة أمس .

وعند هذا الحد أقف قليلاً لأقول إن هذا المبدأ — مبدأ تعيين المصريين في الوظائف الكبيرة — يجب أن يكون الأساس الأول لقبول فكرة استفتاء الشعب السوداني في مصيره السياسي ، فإذا كنت قد قلت إن البت في هذه المسألة متروكة لمشيئة السودانين ، فليس معنى هذا أن يتم الاستفتاء اليوم وبالوضع الحالي وبالسياسة

الحالية . لا ! بل إن الطبقة المثقفة السودانية نفسها لا تقبل الاستفتاء مع استمرار نظام الحكم الحالي قائماً ، ذلك لأن الشعب السوداني واقع تحت سيطرة العمد والنظار الذين تعينهم وتفصلهم الحكومة ، وإن أى استفتاء يتم في الظروف الحالية ستكون نتيجته وفقاً لما تراه الحكومة التي تمثل حتى الآن جانباً واحداً : هو الجانب البريطاني !

إنى أطالب — دون تردد — بأن يكون للشعب السوداني حق تقرير مصيره ، ولكن على أن يكون الحكم ثنائياً بالفعل لا بالقول — وذلك تسليماً منا بالوضع القائم المتفق عليه — وأن يحس السوداني إذا أبدى رأيه صراحة — وأنا أعلم مقدار حبه لمصر — أنه لن يضار إذا قال باتحاده أو وحدته مع مصر .

٢ — أما المسألة الثانية التي اتفق عليها لتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ فهي « أن تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام » .

فهل هذا هو الحاصل الآن ؟ وهل يسمح للمصري بالسفر إلى السودان إلا كما يسافر إلى أى بلد أجنبي ؟ أوليست الاجراءات التي اتبعت معى في جمركى القاهرة والخرطوم وكذلك في وكالة السودان بمصر فيها الدليل الحاسم على أن شيئاً من هذا الذى قاله رئيس الوزراء في عام ١٩٣٦ إنما كان أقوالاً لم تأخذ شكلاً جدياً حتى الآن مع تعاقب الحكومات المصرية المختلفة الممثلة لجميع الأحزاب الموجودة وكذلك الممثلة لطائفة المستقلين ! !

٣ — أما المسألة الثالثة فهي خاصة بحرية التجارة والملكية والتي قال رئيس الوزارة المصرية إذ ذاك بشأنها إنه لن يكون هناك تفريق بين المصريين والإنجليز . ولا أجد تحت يدي حتى الآن — للأسف — أى دليل على أن هذا الكلام قد طبق — أو سميح بتطبيقه — بالفعل !

فالساسة التي نطلب من الحكومة تنفيذها ليست كما رأيت سياسة جديدة يحتاج الأمر فيها إلى مشاورات ومباحثات تنتهي بمفاوضات . بل إن المطلوب هو التمسك بتطبيق ما جاء في المعاهدة وفي التفسيرات الرسمية لنصوصها . وقد قلت في بحث سابق إن هذه الحقوق اكتسبها الإنجليز نتيجة لسياسة التراخي في التمسك بما أعطته المعاهدة لمصر من حق ، أو نتيجة لسياسة عدم المبالاة بكل خطوة جريئة تخطوها حكومة السودان — الممثلة لجانب واحد — هادمة بها جانباً من حقنا في الحكم الثنائي .

فليكن عمل الحكومة منذ الآن أن تحول بين حكومة السودان وبين إهمال رأي الجانب المصري ، ثم لتكن خطواتها الثانية أن تعيد إلينا هذه الحقوق التي أخذت منا أخذاً والتي يرى أهالي السودان — قبل المصريين — أن نطالب بها لنهد السبيل إلى مستقبل نتمناه جميعاً ... مستقبل يجمع بين الشعبين في صورة جديدة ، مستقبل تضمه الراية الخضراء ويتغنى فيه الجميع بمجد وادي النيل .

التطور السياسي في السودان

بعد هذا أرى تئمة للبحث الذى قمت به خلال زيارتى للسودان أن أنقل لك المذكرات والقوانين الرسمية التى أصدرتها حكومة السودان ورأت أنها « أهم مرحلة فى التطور السياسى فى السودان » خاصة بالمجالس الاستشارية :

مذكرة تفسيرية من الحاكم العام

مقدمة : كان إصدار أمر المجالس الاستشارية وأمر المجالس الإقليمية ، إلى جانب الأمر الخاص بإنشاء مجلس استشارى لشمال السودان ، أهم مرحلة فى التطور السياسى فى السودان ، والواقع أن هذه الهيئة التشريعية هى أوسع خطوة ظهرت فى سياسة الحكومة الخاصة بإشراك السودانين فى إدارة بلادهم وهذه القوانين جزء من سلسلة متتابعة من قوانين صدرت فى خلال ٢٠ عاماً فى ما يشبه درجات السلم المتعاقبة ، وظهرت بوادر سياسة اشتراك السودانين فى الإدارة بتجارب بسيطة محلية فى المديریات ، ويرجع ذلك إلى ١٩١٤ ، ولكنها اتخذت شكلاً تشريعياً لأول مرة فى عام ١٩٢٢ ، وذلك بأمرٍ مَنَح رؤساء بعض القبائل سلطات قضائية ، فكان هذا بداية سلسلة من الأوامر عاجلت مسألة إحالة القضاء المدنى والجنائى إلى السلطات المحلية ، ووصل هذا إلى التروة فى أمر الحاكم الأهلية الصادر فى ١٩٣٢ ، ومع أن الغرض من هذه الأوامر هو علاج التحول الذى لا مفر منه بين الجماعات الزراعية والسلطات المحلية وتطورها من أساس نظام القبائل إلى أساس إقليمى فإنها كانت مقصورة على إحالة السلطات القضائية إلى أهل البلاد فقط .

أما مسألة إحالة السلطات الإدارية إلى السلطات المحلية — وهو أمر كان يحدث بصفة غير رسمية في جميع المديریات من سنوات طويلة — فقد اتسع نطاقها واتخذت شكلاً قانونياً في أوامر الحكومة المحلية الثلاثة التي صدرت في ١٩٣٧ ، وقد وصفت نصوصها وأغراضها في المذكرة التفسيرية التي نشرت مع هذه الأوامر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان (٦٥٢ في ١٥ أكتوبر ١٩٣٧) وقد نصّ في الأوامر الأصلية الخاصة بالبلديات والمدن على إشراك المجالس البلدية ومجالس المدن (وكانت استشارية فقط إلى ذلك الحين) في العمل مع مديري المديریات ومأموري المراكز ، وتم التوسع في هذا بأمر الحكومة المحلية الصادر في ١٩٣٩ (تعديل رقم ٢) وقد نص على إنشاء مجالس للبلدية والمدن (أنظر صفحتي ٢٢١ و ٢٩٦ من قوانين السودان) ، أما أمر المناطق الزراعية فقد نص على التوسع في مسألة إحالة السلطات التنفيذية إلى السلطات الوطنية المحلية .

ولقد شهدت السنوات الست التي صدرت فيها هذه الأوامر نمواً مطرداً في الحكومة المحلية ، وذلك في المناطق الزراعية وفي المدن على السواء ، وكان آخر تطور هام هو إنشاء مجالس المدن ، وقد خولت أعمالاً تنفيذية ، وفيها ممثلون للشعب بعضهم معينون والآخرون منتخبون .

مجالس المديریات

وختمت المذكرة التفسيرية الصادرة في أكتوبر ١٩٣٧ بقولها إن الحاجة لا تدعو إلى اعتبار قانون الحكومة المحلية منتهياً بالأوامر الثلاثة الصادرة في ذلك العام ، أما أمر مجالس المديریات الجديدة فإنه يكمل نظام الحكومة المحلية الذي يشبه الهرم في تدرجه .

ومن الممكن أن تحتوى المديرية بلدية ، وعدة مدن ، وعددا من المناطق الزراعية ، ولكل من هذه وتلك سلطة محلية خاصة بها ، وتنشأ أحيانا حالات تخرج فيها المسائل المحلية الخاصة بالتعليم والتطور الاقتصادى والصحة العامة والأمن والمواصلات عن حدود بعض السلطات المحلية واختصاصها ، أو يصبح سن القوانين الخاصة أمراً مرغوباً فيه بين السلطات المحلية ، ولهذا يقع عبء التنسيق واتخاذ القرارات النهائية على عاتق مدير المديرية .

واقـد حدث فى ١٩١٠ بسبب ازدياد مظاهر تعقد الإدارة أن رأت السلطات أن الأمر يقتضى إشراك المجلس مع الحاكم العام فى تنفيذ بعض سلطاته التشريعية والتنفيذية وبعد النمو الأخير الذى نمته الحكومة المحلية ظهر أنه يحسن إشراك المجالس المؤلفة من أعضاء فى السلطات المحلية والمواطنين المتنورين مع مديرى المديرية فى تنفيذ سلطاتهم الخاصة بالحكومة المحلية .

ويخول أمر مجالس المديرية للحاكم العام أن يؤلف مجلس مديرية بأمر صادر منه فى أية مديرية ، وأن يصف كيفية تأليفه بنصوص عامة ، كما يعين سلطاته المجلس الذى يؤلف على هذا النحو وواجباته ، والقسم الخامس من الأمر يصف مظهر الحكومة المحلية فى مجالس المديرية ويؤكد ، فهو ينص على أن يكون نصف أعضاء أى مجلس من هذا النوع على الأقل من أشخاص يعدون (قانوناً) من السلطات الزراعية المحلية أو أعضاء فى سلطات المدن (أى مجالس المدن والبلديات) التى تأمست تنفيذاً لتشريع الحكومة المحلية الحاضر ، أما بقية أعضاء مجالس المديرية فيمثلون أصحاب أهم المصالح الاقتصادية والاجتماعية فى المديرية (أى الزراعة والصحة والتجارة والتعليم الخ) ، ويمكن تعيين ممثلى السلطات المحلية أو انتخابهم طبقاً للطريقة التى يثبت أنها أفضل من غيرها لضمان تمثيل الطوائف والجماعات ذات الشأن على

أحسن ونجه ، ويعين الحاكم الأعضاء الباقين بعد ذلك كله بطريقة حددت في أمر خاص يبين كيف ينشئ الحاكم مجلساً لمديريته ، وتنوى حكومة السودان أن تدخل في أوامر إنشاء مجالس المديريات نصوصاً تسمح بانضمام الموظفين السودانيين العاملين إلى الأعضاء الباقين في المجالس ، وذلك في الأماكن التي يرى أن الضرورة تقضى بوجودهم في مجالسها .

والقسم السادس من هذا الأمر مهم لأنه يبين وظائف المجالس ومهامها ، وأهمها هو توجيه النصيح إلى الحاكم بشأن المسائل التي تكون لها صلة بالإشراف على الحكومة المحلية في أنحاء المديرية وتنسيق أعمالها ، على أنه قد تظهر أمور لها أهمية عامة للسودان ، وقد ترغب الحكومة المركزية في الاطلاع على رأى مجلس أو أكثر من مجالس المديريات ، وهذا هو سبب وضع الفقرة الثالثة من القسم السادس . وينص الأمر كذلك على أنه من الممكن أن يخول الحاكم سلطة إحالة بعض السلطات التنفيذية التي أسندت إليه بناء على قانون الحكومة المحلية إلى مجلس المديرية ، ويخول له القسم الثامن من الأمر أن يحيل إلى مجلس المديرية السلطات التي تخولها له قوانين أخرى .

المجالس الاستشارية

ويعدّ أمر المجالس الاستشارية قسماً منفصلاً وحده وفيه وصف طريقة إشراك السودانيين مع الحكومة في مهام تمتد من نطاق الحكومة المحلية إلى نطاق الحكومة المركزية ، وهو أول وثيقة قانونية تضعها حكومة السودان لهذا الغرض . ومع أن العادة جرت دائماً بأن تستشير الحكومة أقساماً شتى من الرأى العام في السودان بشأن بعض المسائل الخاصة بالسياسة العامة ، لم يصدر قبل ذلك أى نظام رسمى عن الاستشارة .

وكتب السير ستوارت سايمز في رسالته بشأن إدارة السودان (وهو ملحق بالتقرير السنوى المنشور عن عام ١٩٣٧) يقول :

« ولابد من زمن طويل قبل أن يحين الوقت الذى يتخذ فيه اشترك السودانين فى الحكومة المركزية الشكل النيابى الصالح لجمهور بعيد عن السفسة أقل اختلافا فى أجناسه من السودان » ومع ذلك فإن حكومة السودان تبحث من سنوات فى إمكان اشراك السودانين فى الحكومة المركزية طبقاً لأمانهم المشروعة ، وفى يناير ١٩٤٣ عين الحاكم العام لجنة خاصة تشمل خمسة أعضاء من مجلس سعاده (أى الحاكم العام) وتشمل حاكمى أكبر مديريتين فى السودان للبحث فيما إذا كان مناسباً أن يؤلف مجلس استشارى مركزى لشمال السودان ، والقانون الذى صدر بهذا الشأن هو نتيجة للتوصيات التى وضعتها اللجنة بعد ذلك .

ويمكن « أمر المجالس الاستشارية » الحاكم العام من أن ينشئ مجلساً أو مجالس استشارية للسودان بأسره ، ومعنى ذلك كما يفهم من المقدمة أنه ينشئ إدارة أو هيئة أكثر دواماً لاستشارتها ولإيضاح سياسته لها ، ولكى يصبح مضموناً أن يمثل أى مجلس من هذا النوع مصالح البلاد تمثيلاً واسع النطاق ، ينص الأمر على أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من أعضاء مجالس المديريات ، إما بالتعيين أو بالانتخاب ، ومعنى هذا أن أكثرية أعضاء أى مجلس استشارى سيكونون عادة أشخاصاً لهم تجارب عملية بشأن الإدارة المحلية للمديريات والمراكز ، ولديهم اطلاع وعلم بالأحوال المحلية وحاجة الفلاح العادى وصاحب الماشية والحانوت الخ ، فضلاً عن ذلك يدمج نظام الهيئة الاستشارية المركزية مع أنظمة الحكومة المحلية فى المديريات .

ويعين الأعضاء الباقون بأمر الحاكم العام من المواطنين المتنورين ليمثلوا المصالح الاجتماعية والاقتصادية العامة والخاصة .

المجلس الاستشارى لشمال السودان

وتنفيذاً لنصوص هذا الأمر، وافق الحاكم العام على إنشاء مجلس استشارى يشمل المديريات الست فى شمال السودان، وهناك سببان لقصر المجلس على هذه المديريات الست (وعدد سكانها يزيد على أربعة ملايين ونصف مليون) : (أولهما) أن الأحوال العامة — من اجتماعية وثقافية واقتصادية ولغوية — فى شمال السودان تختلف اختلافاً شديداً عنها فى جنوب السودان، وهذا بناء على وصف السير ستوارت سايمز (الحاكم السابق) فى الفقرة السابعة من الرسالة السابقة الذكر. (وثانيهما) أن الاختلاف العنصرى الأساسى بين قبائل الجنوب والمحطاتها النسبية يعوقان مسألة اختيار الممثلين الوطنيين المناسبين، وفى كلمة مختصرة لا يمكن أن يمثل جنوب السودان فى الوقت الحاضر تمثيلاً ملائماً فى الشمال، ولا يمكن أن يمثل الشمال الجنوب كذلك، على أن الأمر نص على إمكان إنشاء مجلس استشارى منفصل للمديريات الجنوبية، أو مجلس استشارى للسودان بأسره فى أى وقت يظهر فيه أن إنشاء أحد هذين المجلسين أمر ممكن مرغوب فيه.

ولما كانت حكومة السودان تدرك الحاجة إلى هيئة استشارية مركزية فإنها لم تنتظر إلى أن ينشأ مجلس مديرية فى كل مديرية شمالية، ثم تؤلف المجلس الاستشارى المركزى بعد ذلك، لذلك أدخلت نصاً خاصاً فى القسم السادس من الأمر (١) لتعيين أعضاء فى المجلس الاستشارى من المديريات التى لا تملك مجالس مديرية.

وتنص الفقرة الرابعة (القسم الخامس) على إمكان اختيار الموظفين السودانيين العاملين أعضاء فى المجلس إلى أن يحين الوقت الذى يظهر فيه عدد كاف مناسب لعضوية المجلس من السودانيين غير الموظفين، والغرض من هذا النص غير العادى هو أن لا يكون عدد المرشحين المتعلمين الذين يمكن تعيينهم فى المجالس محدوداً، لأن

الأكثرية العظمى من المتعلمين السودانيين في خدمة الحكومة الآن ، وتنص الفقرة الخامسة على تعيين الأعيان السودانيين البارزين أعضاء فخريين في المجلس ، وتمكن هذه الفقرة الحكومة من أن تشرك في أعمال المجلس الشخصيات الكبيرة الدينية أو البارزة التي قد لا ترغب أو لا تستطيع - لأسباب صحية أو خاصة - في أن تعين كأعضاء عاملين في المجلس ، وتتجه النية إلى تطبيق هذا النص على عدد قليل جداً .

وتنص الفقرة السادسة على تعيين أعضاء غير عاديين في جلسات خاصة للمجلس ، وذلك لكي يفضوا ببيانات أو إيضاحات عن موضوعات فردية خاصة بالسياسة ، ويشمل هؤلاء رؤساء المصالح وحكام المديريات والخبراء الفنيين من داخل السودان أو خارجه .

وتبين الفقرات ١٤ و ٢٠ و ٢١ الإجراءات التي تقدم بها النصائح والتي تفسر بها السياسة ، ولم ينص في القانون على تحديد الموضوعات التي تعرض للبحث ، ما عدا قوله إن الرئيس (أي الحاكم العام) هو الذي يقرر جدول الأعمال الأول في كل دورة ، وأن الموضوعات الأخرى التي يطلب العدد القانوني من الأعضاء إدماجها في جدول الأعمال يجب أن تعرض عليه لإقرارها .

أمر الحكومة المحلية (مجالس المديريات) ١٩٤٣

أمر رقم ٦ - ١٩٤٣

أمر ينص على إنشاء مجالس مديريات وإشراك هذه المجالس في أعمال النظام الخاصة بالمديريات وفي حكومة المديريات ذات الشأن .
- وقد رسمه الحاكم العام للسودان قانوناً على الوجه الآتي :

١ — يمكن أن يسمى هذا الأمر أمر ١٩٤٣ للحكومة المحلية (مجالس المديريات)
وينفذ من تاريخه .

٢ — ينص هذا الأمر على ما يلي إلا إذا كان فيه شيء يتعذر تنفيذه
في الموضوع أو في النص :

تشمل كلمة « حاكم » القائم بأعمال الحاكم أو أى موظف رسمى
يمثله بصفة وقتية .

معنى « سلطة الحكومة المحلية » أى شخص أو هيئة أسند الحاكم
إليها — بناء على أمر الحاكم العام المدين فى القسم (١٤) من أمر الحكومة
المحلية (بلديات) ١٩٣٧ أو فى القسم (١٣) من أمر الحكومة المحلية (مدن)
١٩٣٥ — أية سلطة من السلطات المخولة له أو المخولة لأية سلطة تخضع
له بمثل هذا الأمر أو بأية لائحة تابعة له ، ومعنى « سلطة الحكومة المحلية »
كذلك ، أى شخص أو هيئة عينت بأمر الحاكم العام المدين فى القسم ٥ من
أمر الحكومة المحلية (مناطق زراعية) ١٩٣٧ ، ومعنى « تشريع الحكومة
المحلية » أمر الحكومة المحلية (بلديات) ١٩٣٧ وأمر الحكومة المحلية (مدن)
١٩٣٧ ، وأمر الحكومة المحلية (مناطق زراعية) ١٩٣٧ ، وجميع اللوائح
والأوامر الثابتة لهذه الأوامر ، ويشمل هذا التشريع أى أمر أو جزء من أمر
أو أية لائحة أو أمر تابع لها يعلن — تنفيذاً لنصوص الأمر الحالى — أنه
جزء من تشريع الحكومة المحلية للغرض المقصود من صدور هذا الأمر .

٣ : (١) يكون من حق الحاكم العام قانوناً ، وبناء على الأمر المنشور فى الجريدة
الرسمية لحكومة السودان ، أن ينشئ مجلساً فى أية مديرية على أن تسند
إلى هذا المجلس (فيما يتعلق بمثل هذه المديرية) أية سلطة أو واجبات
تحال إليه من حين إلى آخر تنفيذاً لهذا الأمر ، وأن يصدر اللوائح التى

لا تتناقض مع نصوص هذا الأمر ، وهى لوائح تنظم طريقة تنفيذ السلطات والواجبات التى تحال إلى هذا المجلس من حين لآخر ، وأن يضع الاجراءات التى يسير عليها المجلس فى مداولاته ، وأن يضع النصوص المرصية والتكميلية التى تبدو ضرورية له أو ملائمة فى نظره لتنفيذ أغراض هذا الأمر على أحسن وجه .

(ب) يكون من حق الحاكم العام أن يعدل هذا الأمر من حين لآخر بأمر ينشر فى جريدة حكومة السودان الرسمية .

٤ : (١) يكون حاكم المديرية رئيس المجلس ، أما الوكيل فهو الشخص الذى يعين تنفيذاً لأمر تشكيل المجلس ويتولى الرئيس رئاسة جميع الاجتماعات إذا كان موجوداً .

(ب) فى حالة غياب الرئيس يتولى الوكيل الرئاسة ، وإذا غاب تولاها أى عضو من أعضاء المجلس يعينه الحاكم من حين إلى حين لهذا الغرض ، وإذا غاب مثل هذا العضو ، أو لم يوجد ، فإن العضو الذى ينتخبه المجلس هو الذى يرأس اجتماعاته .

٥ : (١) يعين ما لا يقل عن نصف أعضاء أى مجلس يؤسس تنفيذاً لهذا الأمر (بطريق التعيين أو الانتخاب) من الأشخاص الذين يوصفون بأنهم « سلطات الحكومة المحلية » أو من أعضاء « السلطات الحكومية المحلية » فى المديرية ، ولا يدخل فى هذا الرئيس ووكيله .

(ب) يمثل الأعضاء الباقون فى مثل هذا المجلس (وهم يعينون بالطريقة التى ينص عليها فى أمر إنشاء المجلس) أهم المصالح الاقتصادية والاجتماعية فى المديرية .

(ج) لا يجوز أن يرشح شخص لمنصب أى عضو من أعضاء المجلس المنصوص عليهم فى الفقرة (١) من هذه المادة إلا إذا كان قد أتم السنة الخامسة والعشرين من عمره ، ولا يجوز أن يرشح شخص لمنصب أى عضو من أعضاء المجلس المنصوص عليهم فى الفقرة (ب) من هذه المادة إلا إذا كان قد أتم السنة الثلاثين من عمره .

٦ - تكون سلطات وواجبات أى مجلس يؤسس تنفيذاً لهذا الأمر كما يلى ، وذلك إلى الحد وبالطريقة التى تبين فى اللوائح الملحقه بالأمر المذكور :

(١) مد الحاكم بالنصح فى ما يتعلق بتنفيذ سلطاته وواجباته بوصفه السلطة المشرفة المنسقة ، و بوصفه متممناً بالسلطات الأخرى المذكورة فى قانون الحكومة المحلية .

(ب) ينفذ المجلس أية سلطة أو واجب يسند لها قانون الحكومة المحلية إلى الحاكم ، ثم تحال إلى المجلس تنفيذاً للمادة السابعة من هذا الأمر .

(ج) توجيه النصح إلى الحاكم بشأن أية مسألة أخرى .

٧ - يستطيع الحاكم العام بأمر ينشر فى جريدة السودان الرسمية أن يخول للحاكم أن يحيل إلى أى مجلس يؤلف فى مديريته (تنفيذاً لنصوص هذا الأمر) جميع السلطات التى تخول له من حين لآخر تنفيذاً لقانون الحكومة المحلية أو يحيل إليه أى جزء من هذه السلطات .

٨ : (١) يستطيع الحاكم العام بأمر ينشر فى جريدة حكومة السودان الرسمية أن يعلن أن أى أمر أو جزء من أى أمر قد أصبح قسماً من قانون الحكومة المحلية للأغراض المذكورة فى الأمر الحالى .

(ب) يكون مفروضاً أن أى أمر من هذا النوع يشمل أية لائحة أو أمر جديد يصدر وفقاً لنصوص الأمر الحالى أو أى جزء من الأمر الذى يتعلق به ، إلا إذا كان ما تقرره اللائحة أو الأمر الجديد مستبعداً ملغى بصفة خاصة فى نصوص الأمر الحالى ؟

وضعه الحاكم العام للسودان فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٣

إمضاء :

هـ . ج . هـرلسترون
حاكم عام

إمضاء :

ل . د . د . هـرلسترون
سكرتير الحاكم فى المجلس

أمر المجالس الاستشارية ١٩٤٣

الأمر رقم ٧ - ١٩٤٣

وهو أمر ينص على أن يؤسس فى السودان مجلس استشارى واحد أو أكثر من واحد لتؤلف منها أداة أكثر دواماً مما هو قائم الآن ، ويستطيع الحاكم العام ، إلى الحد الذى قد يراه ضرورياً أو مناسباً من حين لآخر ، أن يستشير بواسطة هذه المجالس أشخاصاً يمثلون السودان ، وأن يشرح لهم أى مظهر عام أو خاص لسياسة حكومة السودان .

وقد رسم الحاكم العام للسودان هذا الأمر قانوناً على الوجه الآتى :

١ - يمكن أن يسمى هذا الأمر « أمر المجالس الاستشارية ١٩٤٣ » وينفذ من تاريخه .

٢ - ينص هذا الأمر على ما يلى ؛ إلا إذا كان هناك ما يتناقض معه فى النص أو الموضوع :

« سلطة الحكومة المحلية » هي أى شخص أو هيئة من الأشخاص يخول لها الحاكم (بأمر من الحاكم العام وفقاً للقسم الرابع (١) من أمر الحكومة المحلية (بلديات) ١٩٣٩ ، أو تنفيذاً للقسم الثالث (١) من أمر الحكومة المحلية ١٩٣٧ مدن) أية سلطة تكون قد أسندت إليه أو أسندت إلى أية سلطة تخضع له بهذا الأمر أو بأية لائحة أو نظام يوضع على أساسه ، ويدخل فى معنى هذه السلطة كذلك أى شخص أو هيئة من الأشخاص تعين بأمر من الحاكم العام طبقاً للقسم الخامس من أمر الحكومة المحلية (مناطق زراعية ١٩٤٣) .

٣ : (١) بناء على الأمر المنشور فى جريدة حكومة السودان الرسمية يكون من حق الحاكم العام قانوناً أن ينشئ مجلساً أو أكثر فى الهيئة الاستشارية التابعة للحاكم العام ، وذلك لحكم السودان بأمره حكماً طيباً أو حكم أى جزء معين منه ، ومن حقه أن يدخل فى مثل هذا الأمر لوائح لا تتنافى مع نصوص الأمر وتعين الطريقة التى يطلب بها النصح من المجلس والطريقة التى يدلى المجلس بواسطتها بهذا النصح ، وتضع اللائحة كذلك الاجراءات التى يتبناها المجلس فى مداولاته والنصوص التكميلية والعرضية التى تبدو ضرورية أو مناسبة لتنفيذ أغراض هذا الأمر على أفضل وجه .

(ب) يكون من حق الحاكم العام قانوناً أن يصدر من حين لآخر أمراً بتعديل مثل الأمر السابق المذكور على أن ينشر فى جريدة حكومة السودان الرسمية .

٤ : (١) يكون الحاكم العام رئيساً لكل مجلس استشارى ينشأ تنفيذاً لهذا الأمر وإذا حضر اجتماعاته فانه يرأسها جميعاً .

(ب) إذا لم يحضر الحاكم العام رأس الاجتماعات وكيله ، وإذا لم يحضر وكيله يرأس الاجتماعات أى شخص يعينه الرئيس وتكون له أية سلطة كانت تخول للرئيس .

٥ — يكون السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القانونى — كل حسب وظيفته — وكلاء لكل مجلس استشارى ينشأ تنفيذاً لهذا الأمر ، ولكن لن يكون للوكيل الحق فى أن يقترح على أى مسألة تقدم إلى أعضاء المجلس للاقتراع عليها .

٦ : (١) تكون عضوية ما لا يقل عن نصف أعضاء أى مجلس استشارى يؤسس تنفيذاً لهذا الأمر بالتعيين ، ولا يدخل فى هذا الرئيس ووكلاؤه والأعضاء الفخريون ، على أن يكون التعيين بالتساوى بين كل مديرية وأخرى ، ويحدث ذلك بالترشيح أو بالاقتراع من أعضاء مجالس المديريات التى تؤسس تنفيذاً لأمر الحكومة المحلية (مجالس مديريات) لعام ١٩٤٣ ، ويسرى هذا على ذلك الجزء من السودان الذى تأسس المجلس الاستشارى له ، أو يسرى على أية مديرية لم ينشأ فيها مثل هذا المجلس من الأشخاص الذين يسمون « سلطات الحكومة المحلية » أو أعضاء الهيئة التى تسمى « سلطات الحكومة المحلية » أو الأشخاص الذين يوصى الحاكم بصفة خاصة بترشيحهم للتعيين أعضاء فى مجلس المديرية عند انشائه .

(ب) يمثل الأعضاء الباقون فى أى مجلس استشارى من هذا النوع أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية فى السودان إلى المدى الذى يرى الحاكم العام أنه أصبح مرغوباً فيه أو ملائماً .

(ج) لا يرشح لعضوية مثل هذا المجلس أى شخص لم يتم السنة الثلاثين من عمره ما

وضع هذا الأمر الحاكم العام للسودان في ٢٦ أغسطس ١٩٤٣

امضاء :

امضاء :

ك . و . ز . هـ . ج . هـ . ل . س . ث .
حاكم عام

ك . و . ز . هـ . ج . هـ . ل . س . ث .
سكرتير الحاكم لدى المجلس

أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان ١٩٤٣

أصدر الحاكم العام الأمر التالى تنفيذاً للسلطات المخولة له بالأقسام ٢ و ٣ و ٤ من أمر المجلس الاستشارية ١٩٤٣ :

القسم الأول - تمهيد

١ - يمكن أن يسمى هذا الأمر « أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان ١٩٤٣ » وهو يدخل فى طور التنفيذ من يوم نشره فى جريدة حكومة السودان .

٢ - يكون معنى الكلمات والجلل المستخدمة فى هذا الأمر هو المعنى نفسه الوارد فى أمر المجلس الاستشارية ١٩٤٣

القسم الثانى - تشكيل المجلس

٣ : (١) ينشأ بهذا الأمر مجلس استشارى (سيشار إليه فيما بعد بأنه « المجلس ») لذلك الجزء من السودان الذى يشمل مديريات النيل الأزرق ودارفور وكسلا والخرطوم وكردفان ومديرية الشمال .

(ب) يكون اسم المجلس هو « المجلس الاستشارى لشمال السودان » .

٤ : (١) يتألف المجلس من الرئيس والوكيل و ٢٨ عضواً عادياً .

(ب) يعين الحاكم العام ثلاثة أعضاء عاديين من كل مديرية ذكرت في الفقرة ٣ (١) من هذا الأمر ، وإذا حدث في تاريخ التعيين أن كان مجلس مديرية قد تأسس في أية مديرية من هذه المديريات تنفيذاً لنصوص أمر الحكومة المحلية « مجالس مديرية » ١٩٤٣ فإن الأعضاء العاديين الثلاثة الذين يختارهم الحاكم العام من هذه المديرية يعينون من أعضاء مجلس المديرية ، إما بناء على ما يترأى للحاكم العام نتيجة لتوصيات مباشرة من حاكم المديرية ، أو ينتخبهم أعضاء مجلس المديرية تنفيذاً للقواعد المبينة فيما بعد .

وإذا لم يكن في أي مديرية « مجلس مديرية » عند تاريخ تعيين الأعضاء العاديين للمجالس الاستشاري لشمال السودان فإن الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون المديرية يعينون بناء على توصية الحاكم من الأشخاص الذين يوصفون بأنهم « سلطات الحكومة المحلية » أو من الذين يوصفون بأنهم « أعضاء في سلطات الحكومة المحلية » ، في المديرية المذكورة ، أو من الأشخاص الذين يوصى الحاكم بصفة خاصة بترشيحهم لعضوية مجلس المديرية عند انشائه .

(ج) يعين الحاكم العام عضوين عاديين من أعضاء غرفة السودان التجارية ويكون واحد من العضوين على الأقل من أصل سوداني .

(د) يعين الحاكم العام الأعضاء الثمانية العاديين الباقين بطريقة يكون القصد منها هو أن تمثل في المجلس أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية ، ومنها الزراعة والتعليم والصحة وفقاً لما يرى أنه أمر مرغوب فيه .

(أ) لكي يمثل المجلس جميع مظاهر الرأي العام السوداني بقدر المستطاع —

وإلى أن يحين الوقت الذي يظهر فيه أن هناك عدداً مناسباً كافياً من

السودانيين « الصالحين للعضوية » خارج صفوف الموظفين العاملين

في حكومة السودان — يمكن تعيين عضواً أو أكثر من الأعضاء العاديين

الذين تنطبق عليهم الفقرة (د) من الموظفين الرسميين السودانيين العاملين.

٥ : (١) يستطيع الحاكم العام أن يعين الأعيان السودانيين البارزين أعضاء

فخريين في المجلس ، ويستطيع هؤلاء بناء على دعوة الحاكم العام أن

يشهدوا أي جزء من إجراءات أي دورة من دورات المجلس .

(ب) ترسل إلى كل عضو فخري نسخ من جداول الأعمال ومحاضر جلسات

المجلس ، كما يرسل إليهم أي تقرير يضعه الحاكم العام تنفيذاً لنصوص

الفقرة ٢٠ من هذا الأمر إذا وافق الرئيس على ذلك .

٦ — حينما يرغب الحاكم العام في أن يدلى أي شخص بآرائه إلى المجلس

عن أي ناحية من سياسة الحكومة إزاء أي مادة أدرجت في جدول

الأعمال بأي جلسة من جلسات المجلس أو يفسر هذه السياسة — فإنه

يستطيع أن يعين مثل هذا الشخص عضواً غير عادي في المجلس لمثل

هذه المناسبة .

(ب) يستطيع أي عضو غير عادي في المجلس أن يشترك في مداولات المجلس

بالطريقة نفسها التي يشترك بها أي عضو عادي فيها ، ولكنه لا يقترح

على أي مسألة قد تعرض على أعضاء المجلس للاقتراع عليها .

٧ : (١) يجدد أعضاء المجلس بصفة عامة — ما عدا الرئيس والوكيل — مرة

كل ثلاث سنوات بشرط أن تعتبر المدة الأولى (وهي من ثلاث

سنوات) وكأنها قد ابتدأت في اليوم الأول من شهر يناير التالي لنشر

هذا الأمر، وذلك بغض النظر عن التاريخ الفعلي لتعيين الأعضاء العاديين الذين يتألف منهم أول مجلس .
 (ب) وينسحب من المجلس كل عضو من الأعضاء العاديين عند انتهاء كل مدة (وهي من ثلاث سنوات) ومع ذلك يمكن ترشيحه ليعاد انتخابه مرة أخرى .

٨ - يستطيع أى شخص يعين عضواً فى المجلس أن يستقيل من منصبه بإخطار كتابى يرسل إلى الحاكم العام .

٩ - يستطيع الحاكم العام كتابة أن يلغى تعيين أى عضو من أعضاء المجلس
 ١٠ : (١) يستطيع الحاكم العام أن يقف أى عضو من أعضاء المجلس عن أداء وظائفه كعضو فيه .

(ب) يستطيع الحاكم العام أن يعيد إلى المجلس أى عضو سبق وقفه .
 ١١ - فى حالة خلو منصب أى عضو بالوفاة أو الاستقالة أو إلغاء التعيين يستطيع الحاكم العام أن يعين شخصاً آخر لملء هذا المنصب .

١٢ : (١) يعين الحاكم العام سكرتيراً للمجلس .
 (ب) يحفظ السكرتير جميع السجلات والوثائق الخاصة بالمجلس .

القسم الثالث - اللوائح

١٣ - تعقد دورات المجلس مرتين على الأقل فى كل عام ، ويكون موعد عقدها ومكانه طبقاً للتعليمات التى يصدرها الرئيس .

١٤ : (١) يصدر السكرتير إعلاناً بدعوة الأعضاء إلى الدورات التى تعقد على أن يكون مرفقاً بنسخة من جدول الأعمال ، وترسل الدعوة إلى المسكن المعتاد لكل عضو أو تترك فيه قبل تاريخ افتتاح الدورات بثلاثين يوماً

على القليل ، ولكن عدم إرسال أى إعلان أو جدول أعمال من هذا النوع لا يؤثر من الناحية القانونية في صحة الدورات أو الإجراءات التي تتخذ فيها .

(ب) الرئيس هو الذى يضع جدول الأعمال التي تعرض في أى دورة من دورات المجلس ، ويقسم الجدول قسمين : فالقسم الأول يذكر المسائل التي يرغب الرئيس في استشارة المجلس بشأنها والطريقة التي تقدم بها كل مشورة من هذا النوع ، والقسم الثانى يشمل موضوعات السياسة الحكومية التي يراد شرحها للمجلس .

(ج) ويستطيع أى خمسة أعضاء — بإخطار كتابى يسلم إلى سكرتير المجلس قبل تاريخ افتتاح الدورة بشهرين كاملين على الأقل — أن يطلبوا إدماج أى موضوع معين في القسم الثانى من جدول الأعمال . ويترك إدماج مثل هذا الموضوع في الجدول للرئيس يتصرف فيه كما يشاء ، ويستطيع أن يقتصر في أى إدماج من هذا النوع على أى جزء أو مظهر معين من الموضوع .

(د) يستطيع الرئيس بمطلق حريته بعد موافقة أكتريية الأعضاء الذين يشهدون أى دورة أن يدخل أى موضوع جديد في أى جزء من جدول الأعمال .

(هـ) لا يعرض للبحث في أى دورة من دورات المجلس مسألة لم تدرج في جدول الأعمال بالطرق المبينة سابقاً .

١٥ : (١) بعد الفراغ من المسائل المدرجة في جدول الأعمال يعلن الرئيس انتهاء الدورة .

(ب) يستطيع الرئيس بمطلق حريته وفي أى مرحلة أن يعلن انتهاء أى دورة من دورات المجلس ، وفي مثل هذه الحالة لا يحال أى موضوع في الجدول إلى الدورات التالية للمجلس .

(ج) يستطيع الرئيس بمطلق حريته وفي أى مرحلة أن يعطل أى دورة ، وفي هذه الحالة تدمج الموضوعات الباقية في جدول الأعمال في مكانها المناسب من جدول الدورات التالية .

(د) بعد انتهاء أو تعطيل أى دورة لا يجتمع المجلس مرة أخرى لأى غرض إلا إذا دعى إلى الاجتماع في الوقت المناسب تنفيذاً لنصوص الفقرة الخاصة بالإجراءات .

١٦ - يستطيع الرئيس بقرار منه أن يؤجل أى دورة .

١٧ : (١) يعمل الرئيس على وضع محاضر لإجراءات كل دورة ثم تدمج في كتاب يحفظ لهذا الغرض .

(ب) لا تسجل المحاضر إلا مخصصاً لأى خطبة افتتاح ، وفيما يتعلق بالموضوعات التي تدخل في الجزء الأول من جدول الأعمال تذكر في المحاضر مسألة عرض أى موضوع على المجلس ، ونوع أى مشروع قرار أو تعديل يعرض عليه سواء وافق المجلس عليه أو رفضه مع أسماء المقترحين والمؤيدين والقرار الذي اتخذ بشأنه ، وتذكر كذلك المناقشات التي دارت في المجلس وموضوعها وتعيين أى لجنة خاصة أو قائمة لهذا الشأن والغرض منها ، ويذكر أى تقرير يقدمه المجلس أو لجنة منه وموضوع التقرير ، وفي ما يتعلق بالموضوعات التي تدخل في الجزء الثاني من جدول الأعمال يذكر كل شرح من جانب الحكومة لسياستها والموضوع الذي شرحته .

(ج) تجمع كل التقارير التي يقدمها المجلس وتوضع لها أرقام وتحفظ مرتبة ترتيباً زمنياً في ملف أو ملفات خاصة .

(د) يضع السكرتير ملخصاً لأي تفسير لسياسة الحكومة بشأن أى موضوع وتجمع هذه التلخيصات وتوضع لها أرقام وتحفظ مرتبة ترتيباً زمنياً في ملف أو ملفات خاصة ، ويفعل السكرتير ذلك بناء على تعليمات الرئيس أو طلب أكثرية الأعضاء الذين يسمعون هذا التفسير .

(هـ) تسجل المحاضر باللغتين الإنجليزية والعربية ويحفظها سكرتير المجلس ويقرأها ويأخذ موافقة المجلس عليها ويوقعها الشخص الذى يرأس الجلسات التالية للجلسات التى سجلت حوادثها .

— ١٨ — يستطيع أى فرد من أفراد الجمهور أن يطلع على محاضر إجراءات المجلس فى جميع الأوقات المعقولة ، ويستطيع أى فرد أن يحصل على نسخة منها أو ملخص لها بعد دفع الرسوم المعقولة التى تحدد لذلك .

— ١٩ — المسائل التى تعرض فى أى دورة تبسط وفقاً للنظام الذى تبنت عليه فى جدول الأعمال إلا إذا أراد الرئيس غير ذلك .

٢٠ : (١) يقدم المجلس إلى الرئيس نصحه بشأن أى موضوع وفقاً للتعليمات الواردة فى جدول الأعمال بإحدى الطرق التالية :

(١) بقرار من المجلس بعد المناقشة فى الموضوع

(٢) بالمناقشة فى الموضوع فقط

(٣) بتقرير من لجنة خاصة يعينها المجلس لهذا الغرض نفسه

بشرط أن يكون من حق المجلس أن يصدر قراراً يطلب فيه

أن يعرض مثل هذا التقرير أولاً عليه لمناقشته ثم إقراره

(٤) بتقرير يوضع بعد إحالة الموضوع إلى لجنة مؤلفة من المجلس كله .

(٥) بتقرير من لجنة قائمة في المجلس بشرط أن يكون من حق المجلس أن يصدر قراراً يطلب فيه أن يعرض مثل هذا التقرير أولاً عليه لمناقشته ثم إقراره .

(ب) يستطيع الرئيس — أو الشخص الذي يتولى الرئاسة في أى دورة إذا غاب الرئيس — أن يطلب قبل تقديم النصح إليه بأى طريقة من هذه الطرق تقديمه إليه بأى طريقة أخرى .

(ج) يعرض الرئيس على المجلس كل تقرير تقدمه أى لجنة من المجلس إليه مباشرة لإبلاغ الأعضاء فخواه في الجلسة التالية لتسليم هذا التقرير إليه

٢١: (١) يشرح الوكيل أو أى عضو أو أعضاء غير عاديين يعينون لهذا الغرض كل موضوع يكون خاصاً بسياسة الحكومة من الموضوعات المذكورة في القسم الثاني من جدول الأعمال .

(ب) بعد الانتهاء من مثل هذا الشرح يستطيع الرئيس بمطلق حريته أن يسمح بتوجيه الأسئلة لغرض واحد هو إيضاح أى نقطة تظهر أو تثار في أثناء الشرح .

٢٢ — يستطيع الرئيس — أو الشخص الذي يرأس أى دورة للمجلس في غيابه — أن يقفل باب المناقشة بشأن أى موضوع معروض على المجلس في أى وقت .

٢٣: (١) يعين المجلس — عند ما يقتضى ذلك جدول الأعمال أو السلطات التي خوات له في الفقرة (ب) من المادة ٢٠ — لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة أعضاء أو أكثر لترفع تقريرها إلى الرئيس ، أو لترفع تقريرها — بعد قرار يتخذه المجلس تنفيذاً لنصوص الفقرة (١—٣) من المادة ٢٠ —

إلى المجلس أى موضوع من الموضوعات التى يشملها الجزء الأول من جدول الأعمال .

(ب) يستطيع المجلس أن يعين واحداً من الأعضاء رئيساً للجنة خاصة ، فإذا لم يفعل المجلس ذلك انتخب أعضاء اللجنة رئيسهم .

(ج) يكون رئيس اللجنة الخاصة مسئولاً بصفة عامة عن إعداد التقرير وكتابته وهو مسئول كذلك (إلا إذا صدرت إليه تعليمات من الرئيس أو المجلس بغير ذلك) عن إتمام التقرير وتسليمه إلى الرئيس أو المجلس وفق ما تقضى به الحالة فى خلال أربعة أشهر من تاريخ تعيين اللجنة .

(د) تجتمع اللجنة الخاصة فى الأماكن والمواعيد التى يحددها رئيسها .

(هـ) ينتهى تعيين اللجنة الخاصة عند ما ترفع تقريرها إلى رئيس المجلس أو إلى المجلس نفسه وفق ما تقضى به الحالة .

(و) يستطيع المجلس بقرار منه أن يلغى تعيين أى لجنة خاصة وأن يعين لجنة خاصة أخرى بدلا منها .

٢٤ : (١) يستطيع المجلس بقرار منه أن يعين لجنة أو لجاناً قائمة فى المجلس تكون مؤلفة من ثلاثة أعضاء أو أكثر ترفع تقريراً إلى الرئيس - أو إلى المجلس وفق ما تقضى به الحالة - بشأن أى موضوع من الموضوعات المعروضة على المجلس تنفيذاً لنصوص الفقرة (١ - ٥) من المادة ٢٠ و يستطيع أن يعين أعضاء إضافيين فى هذه اللجنة أو اللجان من حين لآخر .

(ب) يستطيع المجلس أن يعين أحد الأعضاء رئيساً لأى لجنة قائمة ، فإذا لم يفعل (المجلس) ذلك انتخب أعضاء اللجنة رئيسهم .

(ج) يكون رئيس اللجنة القائمة مسئولاً بصفة عامة عن إعداد التقرير الخاص بأي موضوع يعرض على اللجنة وكتابته ، وهو مسئول كذلك (إلا إذا صدرت إليه تعليمات من الرئيس أو من المجلس بغير ذلك) عن إتمام التقرير ورفعها إلى الرئيس — أو المجلس وفق ما تقضى به الحالة — في خلال أربعة أشهر من تاريخ عرض مثل هذه المسألة على اللجنة .

(د) تجتمع اللجنة القائمة التابعة للمجلس في الأماكن والمواعيد التي يحددها رئيس اللجنة .

(هـ) يستطيع المجلس بقرار منه أن يلغى تعيين أى لجنة قائمة أو تعيين رئيسها أو جميع أعضائها أو بعضهم . ويستطيع أن يعين رئيساً جديداً أو أعضاء جديداً وفق ما تقضى به الحالة .

(و) ينتهى تعيين أى لجنة قائمة عند انتهاء مدة الثلاث السنوات المقررة للمجلس الذى عين اللجنة .

(ز) يستطيع المجلس بقرار منه أن ينحول للرئيس في الفترة الواقعة بين دورتين أن يرفع أى مسألة لها صلة بأي موضوع معين إلى اللجنة القائمة لكي تضع تقريراً عنها .

٢٥ — يستطيع رئيس أى لجنة في المجلس (بموافقة رئيس المجلس أو وكيله) أن يدعو أى شخص — سواء كان عضواً في المجلس أو لم يكن عضواً فيه — إلى حضور أى اجتماع للجنة بصفة استشارية ، ولكن مثل هذا الشخص لا يحسب عضواً من تلك اللجنة ولا يقترح على أى مسألة تعرض على اللجنة للاقتراع عليها .

٢٦ — يستطيع المجلس من حين لآخر أن يصدر أوامر بشأن إدارة أعمال المجلس أو أى لجنة منه بشرط أن لا تكون هذه الأوامر متناقضة أو متنافرة مع نصوص أمر المجالس الاستشارية ١٩٤٣ أو الأمر الحالى .

القسم الرابع - الانتخابات

٢٧ - عند ما يحدث أى انتخاب قبل تعيين أى عضو من أعضاء المجلس من

بين أعضاء أى مجلس مديرية يحدث الانتخاب وفقاً للقواعد الآتية :

(أ) يعقد رئيس مجلس المديرية المذكور اجتماعاً خاصاً من أعضاء هذا المجلس .

(ب) يقترح عضو من أعضاء المجلس اسم أى شخص يرشح للانتخابات

ويؤيده عضو ثان ، بشرط أن لا يرشح أى موظف عامل فى حكومة

السودان إلا إذا كان قد حصل على إذن كتابى بذلك من حاكم

المديرية أو رئيس مصلحته .

(ج) يقدم الرئيس إلى كل عضو من الأعضاء عند اجتماع المجلس ورقة

اقتراع تحتوى أسماء جميع المرشحين الذين اقترحت أسماؤهم وتأيدت

بالطريقة القانونية المناسبة ، ويسجل كل عضو فى هذه الورقة صوتاً

أو عدة أصوات وفقاً لعدد الأعضاء الذين يراد انتخابهم ثم يعيد

الورقة إلى الرئيس .

(د) يفتح الرئيس أوراق الاقتراع فى الاجتماع ويسجل النتائج .

(هـ) يعلن الرئيس أن العضو — أو الأعضاء إذا كان يراد انتخاب أكثر من

عضو — الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات قد انتخبوا ، وفى

حالة تساوى الأصوات بطريقة تؤثر فى نتيجة الانتخاب يحدث انتخاب

آخر مباشرة بقدر ما تقضى به الضرورة وبالطريقة نفسها التى حدث

بها الانتخاب السابق .

الثورة المهندسية وذيولها

رأيت لزما على ، وقد انتهت من إعطاء القارىء للمصرى فكرة واضحة عن الحالة السياسية الحاضرة في السودان ، وما رأته الحكومة القائمة هناك بشأن تطور البلاد السياسى ، أن أشير — مجرد إشارة — إلى الثورة المهدية التى قامت فى السودان وأدت إلى إعادة فتحه ثم عقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، وإلى قيام الحكم الثنائى (!) فى السودان . ولا تزال أنباء هذه الثورة وأسبابها والدوافع إليها موضع بحث المؤرخين والكتاب وليس من المصلحة أن أثقل للقارىء ما يردده هؤلاء جميعاً فى أبحاثهم — لا لأنها غير جديدة بالنقل — وإنما لأن الوثائق الحقيقية التى تكشف الستار عن أسباب هذه الثورة ، والدوافع إليها — لا تزال بعيدة عن متناول الجمهور ، وليس من المصلحة — وخاصة من الجانب المصرى — أن يثار هذا الموضوع إثارة لا تقوم على أساس ، أو أن يتناولها الكتاب على أنه بحث « للتسلية » أو إثارة جمهور القراء ببيانات مثيرة تنفع الكتاب مادياً ، ولكنها تصيب القضية العامة بإصابات جارحة ..

لهذه الأسباب جميعها ، رأيت أن أشير إشارة موجزة إلى أنه فى فترة قصيرة من تاريخ السودان قامت الثورة المهدية لأغراض — لم تدرس دراسة جدية حتى الآن — ولدوافع — لم تعرف تمام المعرفة — انتهت إلى اتفاقيتى ١٨٩٩ وإلى أن قام فى السودان نوع من الحكم هو الذى كان مثار البحث فى كل مباحثات ومفاوضات رسمية حتى الآن . وهذه الثورة المهدية هى التى أشارت إليها مقدمة اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الذى تنشره فيما بعد .

وقد رأيت أن أضع الإتفاقية بنصها أمام أنظار القراء حتى يستطيعوا تتبع تطورات المسألة السودانية فى كل المفاوضات المصرية البريطانية ، وهى التطورات

التي حرصت على إبرازها — دون سواها من التطورات التي تلت عقد هاتين الاتفاقيتين — رغبة منى في أن يلم المصري والسوداني بوجهة النظر المصرية ، وكذلك وجهة النظر البريطانية في مسألة هي اليوم في مقدمة المسائل الوطنية الكبرى :

اتفاقيتا يناير ويوليو عام ١٨٩٩

في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وقع بطرس غالى باشا عن حكومة الجنباب العالى خديو مصر ، واللورد كرومر عن حكومة جلالة ملكة الانجليز الوفاق الآتى نصه بشأن إدارة السودان فى المستقبل ، وهو الوفاق أو الاتفاق المعروف باسم «اتفاقية ١٨٩٩» وهذا هو نص الاتفاق :

« حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانجليز والجنباب العالى الخديوى ؛

« وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ؛

« وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل ؛

« وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفاوسواكن إدارياً بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها .

« فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من التفويض
اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

المادة الأولى

« تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي
الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

- أولاً — الأراضي التي لم تغلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو !
- ثانياً — الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان
الآخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة
المصرية بالاتحاد أو !
- ثالثاً — الأراضي التي قد تفتتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن
فصاعداً.

المادة الثانية

« يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان
ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط .

المادة الثالثة

« تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب
« حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة
الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة

« القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من
شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها

وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر
بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها
على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو
ضمناً تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

« وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا
القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس
نظار الجنباب العالى الخديوى .

المادة الخامسة

« لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية
أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بأجرائه
منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة

« المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح
للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية التجارة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك
كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لزعايا أية دولة أو دول .

المادة السابعة

« لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها
إلى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة
من غير الأراضى المصرية ، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى
السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى البحر الأحمر لا يجوز
أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من

البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة

« فيما عدا سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه . . . »

المادة التاسعة

« يعتبر السودان بأجمعه ، فيما عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلافه بمنشور من الحاكم العام . »

المادة العاشرة

« لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية . »

المادة الحادية عشرة

« ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازمة اتخاذها لتنفيذ بهذا الشأن . »

المادة الثانية عشرة

« قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والدخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها . »

الإمضاءات

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

كرور بطرس غالى

وفي ١٠ يوليو من السنة نفسها عدلت هذه الاتفاقية على الصورة التالية :

« حيث قد تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ؛

« وحيث إنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن في أى وقت من الأوقات ، وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يترتب عليه من النفقات ؛

« وحيث إن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضرراً جسيماً فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان ؛

« وحيث إنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

المادة الأولى

« تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل «

تحريراً بمصر فى ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

إمضاء : إمضاء :
بطرس غالى كرومر

السودان في تقرير ملنر

أما ما حدث بعد ذلك في السودان فلن يفيدنا في كثير أو قليل في بحثنا هذا ،
إذ أنى أرمى كما سبق القول إلى إبراز نظرة المفاوض البريطاني ، وكذلك المفاوض
المصرى إلى السودان ، فمن الخير — خوفاً من تشعب البحث — أن نخطو خطوة
كبيرة بعد ١٨٩٩ وأن ننقل إلى الفترة التي بدأت مسألة السودان تصبح فيها أساساً
من أسس المفاوضات المصرية البريطانية :

ففى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ فوضت لجنة خصوصية برئاسة اللورد ملر لتحقيق
أسباب الاضطرابات التي حدثت في القطر المصرى ، وتقديم تقرير عن الحالة في تلك
البلاد . وقدمت اللجنة مشروعاً للاتفاق مع مصر من غير ذكر للسودان ، وفى هذا
قال اللورد فى تقريره ما يلى :

« إن المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان ،
البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها وكون حالتها
السياسية محددة تحديداً جلياً فى الاتفاق الإنجليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير
سنة ١٨٩٩ وليست كحالة مصر التى لا تزال غير مهيئة . فلهذه الأسباب أخرجنا
السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد ، وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه ،
ولكن منعاً للخطأ وسوء الفهم بمصر فى غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد ملر
الكتاب التالى إلى عدلى باشا يكن لما أرسل اليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٥

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس ، أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين
أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيته على السودان كما هو

ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكنى أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل ، أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة : وهو أن موضوع السودان الذى لم نناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فإن البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر .

إن السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذى يصل إليها ماراً في السودان ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيد هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك لإيراد حاجتها الحالية والمستقبلية ما

الامضاء

عاشق

العنوان : حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التى نرى أنها تقضى باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها ، ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التى يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها ، وأما السودان فتقسم بين العرب والسود وفى كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ، ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين .

والإسلام آخذ في الانتشار في السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله ،
وهذه المؤثرات تلطف ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ولكنها لا تقوى
عليه بعد ما زادت تذكر سوء الحكم المصري الماضي قوة وشدة .

أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان
الماضي فكانت دائماً روابط واهية فإن الفاتحين المصريين اجتاحتها أقساماً من السودان
بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان إخضاعاً حقيقياً ولا ادغمته فيها
وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعاني ، وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على
البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدي التي قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب
في أوائل العقد الثاني من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة
أكثر من عشر سنوات إلا في مقاطعة صغيرة حول سواكن ، فاضطرت بريطانيا
العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالاً طائلة لنجدة
الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة
واستلمت الأيدي البريطانية زمام حكومة السودان فعلاً منذ فتحت القوات البريطانية
والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين في سنتي ١٨٩٦ — ١٨٩٨ ، وبات السودان
تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام وإن كان يعينه
سلطان (وسابقاً خديو) مصر فإن الحكومة البريطانية هي التي ترشحه وكل مديري
المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين ، فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدبياً
تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لأننا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة
هذه القضية وهي إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متمدنة إلى بلاد أهلها
لا يزالون في أول عهد السذاجة ، حكمنا أن النجاح العظيم الذي نجحته بلاد السودان
في المدة الطويلة التي كان فيها السرر يجنل ونجت حاكماً عاماً عليها يعد أمجد صفحة
في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة

عند أهل السودان ، والسلام والتقدم مخيان على تلك البلاد إلا فيما ندر .
غير أنه وإن تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر ، وارتقاؤهما
يكون على منهاجين مختلفين ، فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً في السودان : وهي
أن النيل الذي يتوقف عاياه وجود مصر وكيانها يجري مسافة مئات من الأميال
في بلاد السودان فمن أهم الأمور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة
أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من إصلاح أراضيها التي تبلغ مساحتها حوالى
مليونى فدان وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرى عما هو
عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التي يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى
الآن ، ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لأجل
تقدمها ؛ وقد يفضى ذلك إلى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ، ولكن
الأمل وطيد أنه إذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل
الأطيان التي يمكن أن تحتاج إلى الرى سواء كانت في مصر أو في السودان . ولكن
التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة على أعظم مكان من الأهمية ، والقضايا التي
تنطوى تحت ذلك فنية ، كانت أو غير فنية ، صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى في رأينا
تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل
البلدان التي لها علاقة بهذا الأمر وهي مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل
التي لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط .

ولتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما في المصلحة في النيل يحسن أن تكون
بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها
خضوع السودان لمصر فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها
 واحتياجاتها مستقلة بنفسها ، ويحق لها أن تكون كذلك أيضاً ، ولم يحن الوقت بعد
لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الأمر ، ويكفيها لقضاء أغراضها

في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلاً عن مصر .

والضرورة تقضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ، ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية ، بل الواجب القاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم ، فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق وإنما تلائمها اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطيع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها في الحالة التي هي عليها من التقدم ، لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في كفاية رجالها وحسن إدارتها ، والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قليلي العدد في جنب الذين يؤتى بهم من مصر ، وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السودان ، ولكن هذه الصعوبة ستذلل كلما تقدم التعليم في السودان وزاد عدد الذين يصيرون أكفاء من أهله لتقلد الوظائف الرسمية ، والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلى إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب في مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلاميذ لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخرج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام في الحكومة . فليس في السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ، ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى في السودانيي القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة ، إذ حاجة تلك البلاد الآن هي إلى الترقى المادى وفي وسعها الاستغناء عن نظام إدارى على غاية من الاتقان .

إن القواعد العسكرية التي لا تزال تستخدم في السودان كبيرة جداً . نعم إن

وجود جيش كبير في تلك البلاد كان لازماً لإتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها ،
ولكننا نرى أن الزمان قد حان لإعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد
وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من ابقائها هناك . ثم إن
وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتين
في شخص واحد ، وكانت الأسباب التى تقتضى ذلك وجيهة في الماضى ، ولكن قد
يمكن الدفاع عنه إذا أريد أن يكون كذلك دائماً ، ولذلك يجب تعيين حاكم عام
ملكى عند سنوح أول فرصة .

ويقال بالإجمال ان الغرض الذى ترمى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون
إخلاء مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل
على قاعدة تضمن ارتفاع السودان ارتقاء مستقلاً ، ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل ،
فلمصر حق لا ينزاع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها
الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة
الهندسية أن تأتى بها . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق
وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال مكنت بذلك روع
المصريين (! ! !) وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل . ورأينا
أن هذا التصريح يفي بالغرض المقصود إذا تم في الوقت الحاضر .

مشروع الوفد المصرى في سنة ١٩٢٠

أما الوفد المصرى فكان قد قدم إلى لجنة اللورد ملتر نصاً لمشروع المعاهدة
في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ جاء في مادته الثالثة عشرة أن « مسألة السودان تكون
موضوع اتفاق خاص » .

السودان في مفاوضات سنة ١٩٢١

وفي شهر يوليو سنة ١٩٢١ أبحر وفد مصرى رسمى من الاسكندرية برئاسة
المفوض له دولة عدلى يكن باشا إلى لوندرة إجابة لطلب الحكومة البريطانية
فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٢١ الذى رأت فيه تعيين وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق
بين البلدين .

وقد وصل الوفد إلى العاصمة الإنجليزية فى ١١ يوليو سنة ١٩٢١ وبدىء
بالمفاوضات من اليوم الثانى لوصول الوفد ، وأثيرت مسألة السودان فى الجلسة الثانية
التي عقدت فى يوم الأربعاء ١٣ يوليو سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية البريطانية بين
الوفد الرسمى المصرى وبين اللورد كيرزون وزير الخارجية ومساعديه . وقد أشير إلى
التحفظات التي قدمها سعد زغلول باشا وكان من رأى اللورد كيرزون أن اللورد ملنر
كان على حق فى تجنب المناقشة فيها لأن ذلك كان خارجاً عن اختصاص اللجنة . . .
ولكنه رأى — أى اللورد كيرزون — قراءة هذه التحفظات ، فلما جاء دور
التحفظ المختص بالسودان قال عدلى باشا « لا حاجة إلى قراءة هذا التحفظ كما
هو وارد فى الصورة المقدمة الآن لأن المسألة من المسائل المشككة ، ولنا فيها وجهة نظر
وطلبات أبعد وأوسع مما هو وارد فى هذا التحفظ فأطلب أرجاء الكلام فيها إلى
فرصة أخرى » .

ثم عاد الوفد الرسمى المصرى إلى الكلام فى مسألة السودان فى الجلسة التاسعة
عشرة التي جرت بين دولة عدلى باشا ومستر لندسى فى يوم الاثنين ١٧ أكتوبر
سنة ١٩٢١ بدار وزارة الخارجية البريطانية وقد دارت بين الطرفين المناقشة التالية :

« مستر لندسى — وماذا ترون فى السودان ؟

« عدلى باشا — اتنا لم نتعرض له لأننا فضلنا أن ننتظر الفراغ من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن نعالج هذه المسألة .

« مستر لندسى — إن الموضوع لم يعهد إلى الكلام فيه ، على أنه لم يمنع عنى ، ولعلكم تذكرون ما كتبه اللورد ملنر في تقريره عنه ولا أظن أن الحكومة الإنجليزية الآخذة برأيه فيه .

« عدلى باشا — ولكن اللورد لم يضع لمسألة السودان حلاً معيناً وضمن تقريره شيئاً عن تفاصيل نظام الحكم فيه ، ولا يخرج الأمر في ذلك التقرير عن بعض آراء عامة ترمى إلى استيفاء طابع الحكم الذى جرى في السودان من عهد فتحه إلى الآن ، وإذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن ، فإنى أحب أن أعرف أولاً رأيك في مركز السودان .

« المستر لندسى — إنه حكم ثنائى "Condominium" (ملك مشترك) .

« عدلى باشا — انما الاشتراك في الإدارة ، أما حق السيادة فهو لمصر وحدها . كان السودان لمصر فتركته زمناً ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه حتى تهيأت الظروف لإعادة فتحه فاشتركت إنجلترا مع مصر في جزء من التجربة التى أرسلت إليه والأموال التى أنفقت عليه ولكنها لم تدع يوماً حقاً على السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فانما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، وما زالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب ، وقد أعلن ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه .

« المستر لندسى — ولكن المرفوع على دور الحكومة في السودان هو العلمان الإنجليزي والمصرى .

« عدلى باشا — نعم ، ولكن السبب في ذلك لم يكن الرغبة في تقرير حق سيادة لإنجلترا على السودان ، وإنما كان ذلك لأسباب خاصة أهمها اتقاء سريان الامتيازات

على تلك البلاد ، وما كان يخشى أن ينتج عنها من تعطيل تنظيم السودان وترقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الإصلاح . فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه . وإنما وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر وإنجلترا في إدارته ، على أنك لا تجهل أن نصيب مصر من تلك الشركة في حكم العدم ، فإن الإدارة أصبحت انجليزية محضة ، وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التي يصدرها حاكم السودان تبلغ إلى رئيس مجلس الوزراء بمجرد تبليغ ، وليس لهذا أن ينقض أمراً أو يبرم حكماً ، والذي يعنيننا الآن من أمر السودان هو أن نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجي . وآية ذلك أن يكون لمصر يد في إدارة السودان . أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهي محل البحث . وأرجو ألا يسبق إلى ذهنك أننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة سلطة ، وإنما يدفعنا إلى ذلك النظر في مصالحنا في السودان والحرص على توفيرها . وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس هو كل ما يعنيننا في السودان ، فهناك الجيش السوداني ووجوب تبعيته للجيش المصري وإخلاصه لولي أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين إلى السودان ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تموين السودان لمصر ، ولست أبغى حصر المسائل التي تهمنا في السودان ، وإنما أردت أن أسوق لك مثلاً على المصالح المختلفة التي يمكن أن تقوم لنا فيه .

« المستر لندمي — أظن أنني فهمت وجهة نظركم .

« عدلى باشا — وماذا ترون في مسألة النيل ؟

« المستر لندمي — إن اللورد كيرزون مستعد لأن يعترف لمصر بصوت جدى في قسمة مياه النيل وهو يرى أن ينشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التي توجد

في أمريكا وإن كانت قسمة المياه في أمريكا لا يتفق بها تنظيم الري وإنما تنظيم القوى الهيدروليكية .

« عدلى باشا — يجب أن يسبق التفكير في قسمة المياه تقريراً لمصر من الحق في أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التي تزرع حالياً أو القابلة للاستصلاح والزراعة في المستقبل .

« المستر لندسى — يعنى أنكم تريدون مراقبة على مياه النيل .

« عدلى باشا — إنما نريد أن يكون لنا وحدنا حق المراقبة عليها .

« المستر لندسى — أظن أن الطلب فيه مبالغة ، فإن لكم أن تطلبوا ألا يعمل شيء دونكم ، أما أن يكون لكم حق الاعتراض على عمل لا يضركم وتكون فيه فائدة للسودان ، فهذا ما لا يمكن أن يقر لكم به ، ويجب في مثل هذه الأحوال التي يقوم فيها الخلاف على صلاحية الأعمال أن تفصل في الأمر لجنة مشتركة .

« عدلى باشا — إن اللورد ملتر أشار إلى ذلك في تقريره وإنما بطريق الإجمال ولم يفصل كيف يكون تشكيل تلك اللجنة . والذي يعنيننا قبل كل شيء أنه لا يجوز أن يعمل شيء على النيل ضد رغبة الحكومة المصرية .

« المستر لندسى — أتريدون أن تقدموا مذكرة أو مشروعاً عن مسألة السودان ؟

« عدلى باشا — سأنظر في ذلك ، وأذكر أن سعد باشا في المفاوضات السابقة لم يتعرض لمسألة السودان لأنه أراد أن يكون الاتفاق قاصراً على مصر وأن تتولى مصر في نظام حكمها الجديد بحث مسألة السودان مع إنجلترا . ولكن اللندويين^(١) لما سافروا إلى مصر ليمثلوا رأى الأمة في مشروع الجنسية ملتر الذي لم يتعرض أيضاً

(١) كان الوفد قد أرسل بعض رجاله إلى مصر لاستطلاع رأى الشعب في المشروع الذي قدمته لجنة ملتر .

لمسألة السودان تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة في أن تحل مسألة السودان منذ الآن ، وهذا أصل التحفظ الأخير الذي لم أقدمه وهو يرمى إلى ضمانة الإشراف على النيل وإلى جعل سيادة مصر على السودان فعلية لا إسمية . أما تفصيل ذلك وترتيب أحكامه فهو محل البحث ويصح أن نتفاهم عليه . »

مع رئيس الوزارة البريطانية

وفي يوم الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ اجتمع عدلى يكن باشا مع المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بدوتنج ستريت ودار بينهما حديث كان نصيب السودان فيه الآتى نصه :

« المستر لويد جورج — وماذا ترون في مواصلاتنا مع السودان ؟

« عدلى باشا — إن هذه المواصلات حاصلة بطريق بورسودان .

« المستر لويد جورج — ولكنها قد لا تكفى .

« عدلى باشا — لست أرى دخلا للسودان في أمر المواصلات فإنت ما يفهمه المصريون من المواصلات البريطانية هي المواصلات مع المستعمرات الانجليزية فيما وراء البحار . أما السودان فهي مسألة أخرى وهي كبيرة الأهمية عند المصريين ، ولنا بشأنه مطالب لم نبعدها بعد لأننا أردنا أن نتبين أولاً ما إذا كان الاتفاق ممكناً بشأن مصر ، وكفنا قد اعتزمنا أنه إذا تم الاتفاق بشأنها انتقلنا إلى بحث مسألة السودان فهي مسألة لم يأت دورها بعد .

« المستر لويد جورج — لمصر شأن غير شأن السودان فأننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها لا نريد التداخل في شؤونها ، ونريد أن تربطنا وإياها محالفة حقيقية ولكننا

لا يسعنا ترك السودان أو أن ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التي ننزل بها عن مركزنا في مصر .

« عدلى باشا — ولكن ما هي علاقة السودان بمسألة حماية المواصلات أو مسألة القوة العسكرية ؟ فان في السودان جيشاً مصرياً ، وهو الذى يتولى حفظ الأمن فيه والدفاع عنه .

« للمستر لويد جورج — قد تقوم فتن واضطرابات خطيرة في السودان نحتاج معها إلى ارسال جنود لقمعها ونقل هذه الجنود بطريق مصر .

« عدلى باشا — إن هذه حالة نقل جنود في ظروف خاصة ولا حاجة معها إلى قوة عسكرية دائمة وهي حالة لا يمكن النظر فيها على حداثها أو بمناسبة البحث في حماية المواصلات والقوة العسكرية ، وإنما هي مرتبطة بمسألة السودان في جملتها . ويمكن عند البحث في النقاط المتفرعة عن مسألة السودان وضع اتفاق خاص يرتب فيه لهذه الحالة ما يناسبها من الأحكام . وعلى أى حال فإنى لا أرى أن يكون مجرد احتمال الحاجة إلى نقل جنود بطريق مصر لقمع فتن في السودان سبباً يستدعى حفظ قوة عسكرية في مصر .

« المستر لويد جورج — هذا حق ، وخير أن نترك هذه المسألة الآن . »

مشروع الحكومة البريطانية

وفي يوم الخميس ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ سلمت إلى الوفد المصرى مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر جاء فيها عن السودان ما نصه :

سابعاً — السودان

« ١٧ — حيث إن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مئوتتها من المياه تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام .

«وعذا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا . »

رد الوفد الرسمي المصري

وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ رد الوفد الرسمي المصري على مذكرة الحكومة البريطانية وتناول الرد المسألة السودانية بالآتي نصه :

« أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه حق والسيطرة على مياه النيل »

وقطعت المفاوضات بعد ذلك ، وعاد عدلي يكن باشا إلى مصر ورفع تقريراً إلى صاحب العظمة السلطانية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ضمنه ما دار في الجلسات التي عقدت بين الطرفين ولكنه لم يشر إلى مسألة السودان صراحة وإن كان قد أشار إلى رده على مذكرة الحكومة البريطانية بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أبغ الفيلد مارشال اللورد اللنبي إلى حضرة صاحب العظمة السلطان تصريحاً من الحكومة البريطانية لمصر عرف باسم « تصريح ٢٨ فبراير » احتفظت فيه حكومة جلالة ملك الانجليز بصورة مطلقة بتولى بعض الأمور منها « السودان » وقد عرفت هذه التحفظات باسم « التحفظات الأربعة » كان السودان هو (رابعها)

الدستور.. وملك مصر والسودان

وفي سنة ١٩٢٢ — في عهد تولى المغفور له عبد الخالق ثروت باشا رئاسة الوزارة —
تألفت لجنة لوضع الدستور . وقد جاء في مشروع الدستور الذي وضعته هذه اللجنة
ما يلي :

مادة ٢٩ — الملك يلقب بملك مصر والسودان .

مادة ١٤٥ — تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا
السودان فمع انه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .

واحتج المندوب السامي البريطاني على هاتين المادتين بحجة أنهما تخالفان نص
اتفاقية ١٨٩٩ !

فلما استقالت وزارة ثروت باشا ، قبل أن يصدق على الدستور ، ألف (دولة)
نسيم باشا وزارته وأراد أن يصدر الدستور وفيه هذان المادتان ، فاحتجت الحكومة
البريطانية في بلاغ رفعته إلى جلالة الملك ، فرأى (دولة) نسيم باشا الاستقالة ورفع
استقالته إلى جلالة الملك في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .

وقد جاء في استقالة دولته ما يلي « . . . ولم ينقص من الدستور ما يمس بحقوق
الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها في الحكم اشتراكاً فعلياً وترك لها الاشراف
ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ولقد كان محل البحث والتعديل إلى آخر لحظة
وهو على وشك الصدور . مطابقاً لغيره من دساتير الأمم المتقدمة لولا ما صادفته
الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان

طالبة تحرير أحدهما وقصر الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان ، وقد كان البحث مقصوداً في أول الأمر على المادة ١٤٥ وقد اقتضى تبادل الرأي فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أبنت في غضونهما بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من أهم ما لاحظته أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأي لا تنطوي على شيء ما ، يخالف الحالة السائدة الآن فيما يتعلق بالسودان من جهتي الواقع والقانون بل ان كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تعديل على الحالة الراهنة .

« وفي نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامي نصاً جديداً طرح على بساط البحث والمناقشة فبعد تحويره تحويراً طفيفاً حاز الموافقة وأبلغ الى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه . ثم جددت مناقشة تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، والآخر بتمديد المادة ١٤٥ تعديلاً جوهرياً ، ولما كان ذلك ماساً بحقوق البلاد ما وسعني قبوله ولا تحمل مسؤوليته وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامي مبيناً وجهة النظر والأسانيد في هذا الموضوع ، ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الانجليزية التي قدمت أخيراً لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصاً وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامي بروح الوفاق والوثام . فلما أطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل مسؤوليتها وعرضت في الحال على جلالتم استقالتى ولما كان المركز خطراً والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدوداً بالساعات صار مدة ريثما يجتمع بقية الوزراء في الصباح .

« ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار نخامة المندوب السامي كانت نتيجةها وضع نصين^(١) ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ورفع نخامة المندوب السامي النصين الى وزارة خارجية إنجلترا منتظراً الرد الذي لم يصل بعد.

« ونظراً لما أكده نخامة المندوب السامي في هذه المذكرات التي قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط في أن تتعرض لحقوق مصر في السودان ولا لحقوقها في مياه النيل ، وصرح بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر حكومته في أربع وعشرين ساعة ، فان الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان ، ومصر وأدري بأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسباً .

« ونظراً للأخطار الجسيمة التي تستهدف لها البلاد في الحال من جراء هذا الإنذار في حالة الرفض القطعى عند حلول الميعاد وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف توافقت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما في الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم إلى الآن ريثما يرد رد الحكومة الانكليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله .

« بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محدودة الرد المطلوب من مصر ، وهى إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فانها أجابت أيضاً من أول الأزمة إلى الآن واجبتها

(١) الاقتراحان هما : الأول — أن المادة الأولى التى تنص على أن ملك مصر هو ملك « مصر والسودان » ترفع منها الآن كلمة السودان إلى أن يصدر البرلمان المصرى قراره بعد مفاوضات يقوم بها المندوبون الذين ينتخبهم البرلمان ويفوض إليهم المفاوضة في تقرير مركز السودان نهائياً . والثانى — المادة ١٤٠ — أن حذف كلمة « السودان جزء من مصر » وتطبيق قواعد الدستور على مصر لا يمس ما لمصر من الحقوق بالسودان .

نحو البلاد قدمت استقالتها قبل أن تسجل في الدستور ما وافقت عليه جلالتم تحت تأثير الحوادث محافظة على العرش في أخرج المواقف وعلى حقوق البلاد

وفي ٩ فبراير سنة ١٩٢٣ قبلت استقالة وزارة (دولة) نسيم باشا وخلفتها وزارة يحيى إبراهيم باشا التي أعلنت الدستور في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ وجاء فيه ما يلي :

المادة الأولى — مصر دولة مستقلة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي

المادة ١٥٩ — تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان .

وقد حرص نواب وشيوخ البلاد في افتتاح كل دورة من الدورات البرلمانية على التهاتف للملك « مصر والسودان » بعد الانتهاء من إلقاء خطاب العرش . ولكن في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقبل النواب والشيوخ وهم وقوف جلالة الملك فاروق الأول قبل البدء في إلقاء خطاب العرش هاتفين « يعيش ملك مصر والسودان » . ورددوا التهاتف ثلاثاً . . .

مفاوضات سعد - ماكرونالد عام ١٩٢٤

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٤ سافر دولة سعد زغلول باشا رئيس الوزارة المصرية إلى لندن حيث جرت بينه وبين مستر رامزي ماكدونالد محادثات لعقد معاهدة مصرية بريطانية لم تستغرق أكثر من ثلاث جلسات فلم تفض هذه المحادثات إلى نتيجة تسمح بالدخول في مفاوضات رسمية ، وقد كانت مسألة السودان من أهم المسائل التي قطعت بشأنها هذه المباحثات .

وجاء في الكتاب الأبيض البريطاني عن هذه المحادثات ما يلي عن السودان وقد أذيع هذا الكتاب في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ :

« أما في شأن السودان فانتفى ألغت النظر إلى بعض البيانات التي فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصري في الصيف في ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته في هذا الصدد أن زغلول باشا قال : إن وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة فأبداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السري ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري في هذا المركز .

« ولم يفتنى أيضاً أنه قد نقل لي أن زغلول باشا ادعى لمصر في شهر يونيو الماضي بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

« فقال زغلول باشا إن الأقوال السابقة التي قالها لم يكن مردداً فيها صدى رأى البرلمان المصري فقط بل رأى الأمة المصرية أيضاً . فاستنقجت من ذلك أنه ما زال متمسكاً بهذا المركز . على أن الأقوال التي من هذا النوع لا بد أنها أثرت

في عقول المصريين المستحدثين في السودان وفي عقول السودانيين في الجيش المصري فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الإخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الإخلاص لإدارة السودان الحالية ولا ينطبق عليه ، وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام في روح التعاون الانجليزى المصرى الذى كان سائداً في السودان بل وجد الرعايا المصريون المستخدمون في حكومة السودان مشجعاً جعلهم يقدرون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية وتكون النتيجة أنه إذا استمرت الحال ، بالرغم من وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدراً للخطر على الأمن العام .

« وقد وعدت في أثناء محادثتنا الأولى أن أكون صريحاً جداً مع زغلول باشا ولم أترك في نفسه أدنى شك في أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذى اضطرت الحكومة البريطانية إلى وقوفه في شأن مصر والسودان .

إلى أن قال « ويؤخذ من كل ما جرى لى من الحادثات مع زغلول باشا في مسألة السودان أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذى صرح به في أقواله العمومية ، فلا بد لى من التمسك بالبيانات التى فُت بها في هذا الموضوع في مجلس النواب ، ويجب ألا يبتى شك في ذلك لا في مصر ولا في السودان ، وإذا كان هنالك شك فإنه لا يفضى إلا إلى الاضطراب . وفي خلال ذلك يظل الواجب العملى في حفظ النظام في السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ، فإنها منذ ذهبت إلى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إدارى جيد ، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام ، وهى تعد مسؤولياتها وديعة في يدها للشعب السودانى ولا يمكن أن تترك السودان إلا عندما تتم عملها .

« إن الحكومة البريطانية لا ترغب في تشويش الاتفاقات الحالية ، ولكن يجب عليها أن تصرح بأن المالية الحاضرة التي تسمح للموظفين المالكين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدني هي حالة لا تطاق .

« فإذا لم تقبل الحالة الحاضرة باخلاص وتظل قائمة إلى أن يوضع اتفاق جديد ؛ فإن حكومة السودان تظل بواجبها إذا سمحت لمثل هذه الحال أن تستمر ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح يجب أن تضمن وتضامن ، وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها في مياه النيل ، وبارضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان . فالحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر . »

وفي صباح الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وصل دولة زغلول باشا إلى الاسكندرية عائداً من إنجلترا بعد فشل مفاوضاته .

الإنذار البريطاني عن مقتل السردار

وفي خلال حكم سعد زغلول باشا حدث ما دعا الحكومة البريطانية إلى اتخاذ ما أعدته من زمن بعيد لإخراج المصريين من السودان إذ أنه بينما كان الفريق السرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان خارجاً من مكتبه في وزارة (الحربية) قاصداً إلى منزله في الساعة الثانية بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أطلقت عليه طلقات نارية . وقد توفي السردار في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين من مساء اليوم التالى .

وفي مساء ٢٢ نوفمبر زار اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى في موكب عسكرى بريطانى دولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بمكتبه وتلا عليه الإنذار التالى :

« يا صاحب الدولة :

« ١ — أقدم لدولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى :

« ان الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضاً ضابطاً فى الجيش البريطانى قد قتل بكيفية فظيعة فى القاهرة .

« فحكومة جلالة الملك تعد مقتله هذا الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان . وهذه الحملة القائمة على انكار الجليل انكاراً مقروناً بعدم الاكتراث للأيدى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تثبط من جانب حكومة دولتكم . وقد أثارته هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

« وقد أفهمت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى لا بد أن تنشأ عن هذه الحملة إذا لم توقف . ولاسيما فيما يتعلق بالسودان^(١) . ولكن هذه الحملة لم تقف . والآن لم تعرف الحكومة المصرية كيف تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأظهرت أنها غير قادرة على حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

« فبناء على ذلك تطلب حكومة جلالة الملك من الحكومة المصرية :

« ١ — أن تقدم اعتذارات كافية وافية عن الجناية .

« ٢ — أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالمجرمين بدون مراعاة لأشخاصهم وأعمارهم أشد العقوبات .

« ٣ — أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

(١) دارت مناقشات عنيفة فى مجلس النواب المصرى فى ٢٢ يونيو بشأن السودان .

« ٤ — أن تدفع في الحال إلى حكومة جلالة الملك غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

« ٥ — أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البعثة من السودان مع التعديلات التى تنشأ عن ذلك وتعين فيما بعد .

« ٦ — أن تبلغ المصلحة المختصة : أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأقطان التى تزرع فى الجزيرة من ١٠٠٠ و ٣٠٠ فدان إلى عدد غير محدود على نسبة ما تقتضيه الحاجة .

« ٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة جلالة الملك فى الشؤون المبينة فيما بعد يتعلق بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

« وفى حالة عدم تلبية هذه المطالب تتخذ حكومة جلالة الملك على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

« و إنى أتهز هذه الفرصة لأؤكد لدولتكم مرة أخرى احترامى الفائق م »
(الامضاء)

كما كتب المندوب السامى إلى دولة رئيس مجلس الوزراء خطابا جاء فيه بشأن السودان أنه بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا و « باسمه » تصدر العرائض والبراءات للضباط .

وبعد ذلك بأيام صدر بلاغ رسمى — وكانت الوزارة وزارة زيور باشا — جاء فيه ما يلى :

« في ٢٥ الجاري تلقت الحكومة بواسطة فخامة المندوب السامي البريطاني تلغرافاً وارداً من الضباط وضباط الصف والجنود الطوبجية المصرية في الخرطوم ذكروا فيه أنه قد صدر لهم أمر نائب الحاكم العام للسودان بمغادرة السودان في الحال وأن الجنود البريطانية قد أحاطت بهم من كل جانب . وأضافوا إلى ذلك أن ذخيرتهم وهي عشرون خرطوشة لكل بندقية ومقدار قليل المدافع كانت غير كافية للدفاع ضد قوات كبيرة مسلحة بمقادير لا حد لها من الذخيرة فضلاً عن أن مستودعات الذخيرة المصرية ما زالت من يوم فتح السودان تحت يد السلطات البريطانية ولكنهم أصرروا على أن لا يغادروا السودان إلا بأمر جلالة الملك أو يموتوا عن آخرهم بعد أن يستنفذوا ذخيرتهم . »

ولما اطلع مجلس الوزراء على هذا التلغراف تفاوض ملياً في الأمر ، وقرر في جلسة خاصة ضرورة الاسراع إلى منع سفك الدماء بغير جدوى وتجنب كل عمل من شأنه المساس بحقوق البلاد.

وقد عهد مجلس الوزراء بناء على ذلك إلى وزير الحربية في توجيه الرسالة الآتية إلى الضباط وضباط الصف والجنود بالجيش المصري في السودان :

« عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أى شك في أنكم مستعدون جميعاً لإراقة آخر نقطة من دمائكم في خدمة جلالة الملك وفي سبيل الوطن . على أننا نأمركم بأن تكفوا عن مقاومة الإجراءات التي اتخذها نائب حاكم السودان العام لإخراجكم بالقوة من الأراضي السودانية ، فإنه ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى ، وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت احتجاجاً صريحاً على هذا العمل الذي نفذ بالقوة القاهرة فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكري . »

فی مباحثات ثروت - تشمیرلن

وفي خلال زيارة حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول لبريطانيا من ٤ إلى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٧ جرت مباحثات أولى بين دولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وسعادة سير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى لأجل الوصول إلى اتفاق يصلح لأن يكون أساساً لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر . وجرت كذلك مباحثات ثانية في لوندرة خلال الفترة القصيرة التي أقامها دولة ثروت باشا عقب زيارة جلالة الملك لمدينة بروكسل مباشرة . وجرى الدور الثالث من المباحثات في القاهرة وكان أهم أغراضه تبادل الرأي تنمة للأحداث السابقة .

وقد كتب المغفور له دولة ثروت باشا وثائق سياسية عن هذه المباحثات جاء فيها عن السودان في تقريره رقم (٢) ما يلي :

« أما فيما يتعلق بمسألة السودان ، وهي المشكلة التي رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها ، بما فيها مسألة مياه النيل ، وعلى الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صفة الاستعجال ، لتكون موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد ، فلا ينكر أحد أن مركزنا في سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيراً مما هو عليه الآن . وحتى في سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اعتري تلك المشكلة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت في سنة ١٩٢٠ ، وإنما تخرجت الحالة بالنسبة للسودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤ ، فبالنظر لما نجم عن ذلك من الصعوبات التي لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ ، رأيت مع الاحتفاظ بحل مسألة السودان السياسية إلى اتفاق يعقد فيما بعد ، أنني إذا استطعت الوصول إلى إعادة الحالة إلى ما كانت

عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، في الحال ؛
أكون قد بلغت نتيجة مرضية لمصر !! ومن شأن هذه النتيجة أنها تمهد الطريق
 على كل حال لحل أسرع وأوفق للمسائل الأخرى الخاصة بالسودان . »

وفي المذكرة رقم (٥) عاد دولة ثروت باشا فأشار إلى مسألة السودان فقال عنها
 في سطرين « أما السودان فقد قلت في أمره (في أحاديثه مع تشمبرلن ورجال
 وزارة الخارجية البريطانية) إن المسألة المهمة المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، تحل مع
 المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية في هذا السبيل . »

وفي المذكرة رقم (٧) أشار دولة ثروت باشا إلى المشروع المصرى الذى قدمه
 إلى الحكومة البريطانية وقال فيه عن السودان « أما مسألة السودان فقد كان
 المشروع يضع لها حلاً ابتدائياً عظيم الأهمية من شأنه أن يمهد لحل الوجه السياسى لتلك
المسألة وأن يسهلها . »

المشروع المصرى

أما الحل الذى أشار إليه دولة ثروت باشا بشأن مسألة السودان فهذا هو نصه :
 « مادة ١١ — مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى
 فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تقرير حقوقه ،
توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤
 وعلى أن يتخذا ، كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل
 الأزرق ، النتائج التى وردت في التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليه من التعديل بناء
 على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية

في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقاً للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع الأعمال الأخرى على مجرى النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر . »

المشروع البريطاني

أما المشروع البريطاني فقد اقترح بشأن المسألة السودانية بما يلي :

« مادة ١٣ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر في مجرى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان . »
« وكلاهما متفقان على أن يتخذا ، كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق ، النتائج التي وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلي مصلحة الري في مصر والسودان . ويمنح ممثلو مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقاً للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور . وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام ، لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن ، بأعمال الحفظ المنصوص عليها في ذلك التقرير . وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلي ودفع كل مبلغ تقضى تدعو الحاجة إليها باعتراف الطرفين تعويضاً للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها . »

« ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظراً لاهتمامه بحفظ السلام في ربوع

السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — في دفع حصته الحالية في نفقات الإدارة في السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر في هذا الترتيب . »

ملاحظات الجانب المصرى

وقد قدم دولة ثروت باشا ملاحظاته على المشروع البريطانى جاء فيها عن السودان ما يلى :

« المادة الثالثة عشرة — لقد حرصت في المشروع الذى قدمته (والمتحدث هو دولة ثروت باشا) على تجنب القطع برأى في مسألة السودان العامة التى تختلف فيها الحكومتان ، وذلك اختصاراً للمناقشات بقدر الإمكان . وقد اجتزأت من تلك المسألة بالإشارة إلى بعض شؤون معينة تطلب حلاً عاجلاً ، غير أن المشروع البريطانى ، على العكس من ذلك ، أراد أن يعالج كل المسألة وأن يلقاها وجهاً لوجه ليحلها على النحو الذى ترسمه خطة السياسة الإنجليزية في هذا الموضوع ، ومن ثم كان يتعذر على مسيرته في هذا الطريق ، ولهذا أوتر إرجاء المسألة إلى مفاوضات لاحقة .

« أما المسائل المستعجلة التى يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فوراً فهى التى أوضحتها في المادة الثانية من مشروعى : أى الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الري .

« الحالة قبل سنة ١٩٢٤ : قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة في السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التى جعلت الحكومة البريطانية تقدم على إجراء تغييرات أساسية فيه ، وبخاصة طلب إخلاء السودان من الجيش المصرى . ولا مرأى في أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث ، وما أفضت إليه من عواقب ،

بقدر ما أسفت مصر . ولا يخامرني شك في أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، في عهد الصداقة الذي سيفتح بمعاودة التحالف إذ يسود السلام والوفاق بين البلدين ، بغير ما عالجتها به وقتما قدمت انذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولا يغرب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت ، وأن النفوس تستطيع أن تواجه في هدوء وسكينة حل تلك المسألة على خير وجه يعيد الثقة المتبادلة ويوثق العلائق الودية بين البلدين .

« وان الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية في عام ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ في الميزانية المصرية بالاعتمادات اللازمة لنفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان ، وتمهيداً لعودة الأحوال إلى مجراها السابق . ولقد وافق البرلمان المصري على تلك الاعتمادات في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وأصبح هذه الموافقة بتحفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة في السودان ليست إلا وقتية لا تلبث أن تسوى عند سنوح أول فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين ، غير أنه يلوح من المشروع البريطاني أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة ، وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تخلي مصر عن حقوقها في السودان ، وأن ذلك الحل — حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين في السودان — يخل بالمساواة لمصلحة بريطانيا .

«لذا كان الحل الذي يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها ، هو أن تعود الحالة في السودان إلى مجراها السابق في سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسأله نهائياً . وهو أيضاً الحل الذي وحده يحمل البرلمان المصري على الاستمرار في الموافقة على الاعتمادات اللازمة لنفقات السودان في الميزانيات المقبلة . ثم إن عودة الحالة إلى ما كانت عليه لا تمدو أن تكون أمراً طبيعياً لا صعوبة فيه

ولا تعقيد ، فقد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمراً لا بأس به ، ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال إلى ما كان عليه ، البدء في تنفيذ معاهدة التحالف ، لا سيما أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأسس وأن تطبق على غرار الود الصريح .

« مياه النيل — أما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لي أن المشروع البريطاني يوافق في الواقع على ما أبديته من الاقتراحات في المادة الحادية عشرة من مشروعى ، غير أنه أفرغها في صيغة قد يبرر ظاهرها قول الذين يزعمون — خطأً في نظرى — أن السياسة الإنجليزية ترمى إلى إلغاء رقابة وزارة الأشغال العمومية على مياه النيل . الحق إنى لا أجد تفسيراً واضحاً للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التى استعملتها بعبارة « منح ممثلى مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاد الخاصة بعملية سد سنار » وعبارة « إعطاء الحرية للوصول إلى البيانات المتعلقة بها » فإن هاتين العبارتين اللتين صيغتتا على وجه التضيق قد تحملان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون حسابية للأرقام وعمليات الجمع ، فى حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأرصاد هى مراقبة العملية ذاتها ، وفى حين أن حرية الوصول إلى البيانات تستلزم حتماً الوصول إلى معرفة نظام حركة الخزان ذاتها . ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التى أثبتتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل فى وزارة الأشغال كمستشارين أو وكلاء وزارة . وأثر عنهم فيها ما شئت من علم ومن إخلاص . تلك التقاليد تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد روعيت دواماً وبخاصة فى إنشاء خزان سنار . أفليس من الأسهل فى هذه الحالة أن تتخذ الصيغة الصريحة التى اقترحتها بدلاً من الصيغة اللبهمة الواردة فى المشروع خصوصاً أن هذه الصيغة على إبهامها تؤدي إلى نفس النتائج العملية التى تؤدي إليها الصيغة الصريحة ؟

«ومن جهة أخرى ، قد يؤخذ من عبارة المادة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات الرى التى قد تباشر مصر إقامتها على مجرى النيل أنها تتحدث عن بلد لا حق له على السودان ، وإنما يراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح السلطات الإقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة نفقات الأعمال التكميلية والتعويض عن الضرر الذى ينبجم من جراء أعمال الرى فليست المعاهدة على ما ترى موضعاً لذكرها لأن مسؤولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان . دع أن مصر لم تغفل قط عن واجباتها فى هذا الموضوع .

« يبقى أن نتبين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذى يشير المشروع إليه فى عرض الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصاً أنه يلاحظ أن المشروع البريطانى لم يشر إلى التعديلات التى أدخلتها وزارة الأشغال العمومية على النتيجة الختامية لذلك التقرير ووافقت عليه مصلحة رى السودان على ما أذكر . »

وفى أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ غادر دولة ثروت باشا لوندرة عائداً إلى مصر وكتب إلى السير أوستن تشمبرلين كتاباً رقيقاً قال فيه : « ولقد كان يسعدنى أن أرى مساعيكم الجيدة فى تثبيت أركان الصداقة بين القطرين تكال بالنجاح ، كما أنه يؤمنى أن يتحقق كل ما بذل من الجهود فى هذه السبيل » .

وفى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ أبلغت الحكومة البريطانية مشروعها النهائى بشأن الصيغة التى وضع بها مشروع المعاهدة . وفى هذا المشروع أغفلت المسألة السودانية تماماً ! ثم ظلت المباحثات مستمرة بين الطرفين بواسطة اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر فى صورة رسائل ومذكرات متبادلة بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى والحكومة البريطانية . وقد جاء فى رسالة من السير أوستن تشمبرلين إلى دولة ثروت باشا فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ : « وإنى مستعد للاستمرار فى المفاوضات قبل التوقيع على المعاهدة وبعد التوقيع عليها فى تأليف واختصاص

البعثة العسكرية البريطانية في مصر وفي توزيع مياه النيل » .

وكان السير أوستن تشمبرلين يستعجل عرض المعاهدة على هيئة الوزارة المصرية حتى يعرض الأمر من جانبه على البرلمان الإنجليزي فرد عليه دولة ثروت باشا في رسالة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٨ جاء فيها: « . . . فكان لي أن أدهش لتصريح سعادتك بأن هذه الطريقة لا يمكن أن تستمر ودعوتكم إياي في الآن نفسه إلى عرض المعاهدة على زملائي قبل أن تسوى وتوضح مسألة مياه النيل والجيش والبوليس . . . (ثم جاء في ختام هذه الرسالة) . . . والآن وقد استؤنفت المحادثات سأشترك مع اللورد لويد في بحث مسألة المياه التي اتفقنا على وجوب تسويتها مع المعاهدة في وقت واحد » .

وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ كتب السير أوستن تشمبرلين إلى دولة ثروت باشا رسالة جاء فيها: « . . . أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا كلانا على أن تتبادل عند اعتماد المعاهدة مذكرات بتسويتها » .

وفي ٤ مارس سنة ١٩٢٨ كتب دولة ثروت باشا إلى فخامة اللورد لويد المندوب السامي البريطاني كتاباً أشار فيه إلى « أن المشروع البريطاني عرض على مجلس الوزراء فرأى أنه لا يسهه قبوله . . . » .

وفي اليوم التالي رد دولة ثروت باشا في كتاب آخر على كتاب السير أوستن تشمبرلين بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جاء فيه: « . . . حقاً كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها إلى تمام الوضوح وأن أصفي مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل، ولقد كان يمكنني أن أطرح على زملائي مشروع اتفاق يحل جميع المسائل المعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة لا مشروعاً يترك معلقاً بعضاً من المسائل التي تعبرها البلاد بحق أهمية كبيرة جداً ويحمل لذلك في طياته أسباب الاحتكاك والتصادم في المستقبل » .

وبهذا انتهت مباحثات ثروت — وتشمبرلين .

انفاقية النيل في عام ١٩٢٩

وفي ٧ مايو سنة ١٩٢٩ تم الاتفاق بين الحكومة المصرية ممثلة في وزارة « دولة محمد محمود باشا » ، والحكومة الإنجليزية ممثلة في « اللورد جورج لويد » المندوب السامي البريطاني عن ضبط ماء النيل وتوزيعه بين مصر والسودان وقد جاء في ختام كتاب (دولة) رئيس الوزراء إلى المندوب السامي البريطاني « أن هذا الاتفاق لا يعتبر بأي حال ماساً بمراقبة وضبط النهر ، فإن ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة في مسألة السودان » . كما أن المندوب السامي البريطاني سجل في رده على هذا الخطاب « أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل ، وأقر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأً أساسياً من مبادئ السياسة البريطانية ، كما تؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ في كل وقت أيا كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد » .

مفاوضات صيف ١٩٢٩

وفي الثالث عشر من شهر يونيو أبحر المغفور له (دولة) محمد محمود باشا قاصداً إلى إنجلترا لحضور الحفلة التي رسمتها جامعة أكسفورد لتقليده لقب دكتور في القانون وكان (دولته) قد أزمع على أي حال زيارة تلك البلاد في صيف هذا العام لاستئناف الحديث في أمور كان قد بدأها منذ الشتاء واستفتاحه في أمور أخرى كان يرى أنه قد آن الأوان لتحريرها وتقديمها خطوات محسوسة . . .

وكتب دولته تقريراً في هذا قال فيه عن السودان « . . . كذلك كنت أرى أن الوقت قد آن خصوصاً بعد أن وضع الاتفاق الخاص بالنيل ، لأن يعاد النظر فيما بقي من آثار الإنذار البريطاني متعلقاً بالسودان للرجوع فيها إلى ما كان عليه الحال قبل سنة ١٩٢٤ » .

ذلك هو الأساس الذي كان ينوي (دولة) محمد محمود باشا أن تبحث المسألة السودانية بمقتضاه . وقد قال (دولته) في تقريره إن السلطات البريطانية افقت نظره إلى أن المشروع الذي تمخضت عنه المفاوضات بين المغفور له ثروت باشا وبين السير أوستن تشمبرلان في سنة ١٩٢٧ اعتبر أقصى ما ترضاه الحكومة البريطانية وإلى أنه لا مندوحة من اتخاذ أساساً للحديث . . . »

ويستطرد دولته في تقريره فيقول « . . . وأما السودان فقد طلبت أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتاً وعلى ذلك يعود إليه قسم من الجيش المصري كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٤ ، ويجب أن تنقطع التدابير والاجراءات التي ترم إلى التضييق على المصريين فيكون شأنهم في حرياتهم ومصالحهم في السودان شأن

الرأيا البريطانيين وقرنت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة في المفاوضات في مسأله في الوقت الذي تراه ملائماً .

وفي ٥ يوليو سنة ١٩٢٩ سلمت وزارة الخارجية البريطانية دولة محمد محمود باشا المشروع الذي وضعته بناء على محادثات الطرفين . وبعد دراسة هذا المشروع دارت مباحثات أخرى انتهت إلى وضع مشروع معدل .

المشروع البريطاني

مادة ١٢ — تستمر السيادة الإنجليزية المصرية على السودان طبقاً لشروط الاتفاقات الحالية أو طبقاً لأي تعديلات لتلك الشروط توضع في المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

« وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنهما حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات .

« ويسمح لأورطة مصرية أن تكون في السودان لحماية الحاكم العام ويضم ضابط مصري إلى الموظفين التابعين له . »

هذا هو نص المادة الخاصة بالسودان في المشروع البريطاني . وقد كتب (دولة) محمد محمود باشا في مذكرته عن هذه المادة ما يلي :

« أنكرنا أن تضمن هذه البلاد التي تقرر التسوية الوقتية لمسألة السودان أي وصف جديد أو محدث لمركز الطرفين وذلك بحكم اتفاقات سنة ١٨٩٩ التي استقر الرأي على العودة إليها . فوجب لذلك أن تحذف كلمة " Condominium " ، كذلك روى أن تصدر المادة باحتفاظ مصر بحقها في المفاوضة بشأن السودان تنويها بأهمية ذلك الحق . واتفق فضلا عن ذلك على أن العودة للعمل بأحكام اتفاقات سنة ١٨٩٩

يترتب عليه عودة الجيش المصرى إلى السودان، كما يترتب عليه أن يظل الحاكم العام متولياً للسلطات التى فوضتها له الدولتان بالاتفاقات المتقدمة ذكرها .

« ولما كانت هذه السلطات لا تشمل إلا التشريع للبلاد وإجراء الحكم فيها ، فقد أثبتت مسألة تمثيل السودان فى المؤتمرات المختلفة وانضمامه إلى المعاهدات إذ كانت هذه السلطة لا تدخل فى نطاق السلطات التى قررتها اتفاقات سنة ١٨٩٩ للحاكم العام . وبعد مناقشات طويلة ، انتهى رأى إلى ما تضمنته الكتابان المتبادلان^(١) فى هذا الشأن . وهو مظهر جديد واضح لمركز الحكومة المصرية فى السودان كان يوشك أن يعنى عليه العرف الذى جرى فى السنين الأخيرة . »

واستطرد البحث إلى التشريعات والإجراءات التى جعلت المصريين فى حكم الأغراب عن السودان وإلى ما تضمنته تلك التدابير المختلفة من وجوه التضيق حتى ظن المصريون الظنون بمرامى الحكومة الإنجليزية فى السودان ، وتم التفاهم على « أن العودة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ومراعاة الدقة فى تنفيذها كفىل بأن يرد الأمر إلى نصابه الطبيعى » وهو بلا شك كذلك ، خصوصاً إذا ذكر أن إدماج الإشارة إلى اتفاقات سنة ١٨٩٩ فى صلب المعاهدة التى يضمن أحكامها التحكيم ، يجعل لأحكام تلك الاتفاقات قوة لم تكن لها من قبل .

وأخيراً أثبتت مسألة ديون مصر على السودان^(٢) واتفق فيها على مبدأ التسوية وعلى مقدماتها من البحث والاستقصاء .

(١) الكتابان مذكوران فيما بعد .

(٢) اتفق على وجوب بحث مسألة الدين بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية .

المشروع المعدل

وبناء على هذه المباحثات انتهى الأمر إلى مشروع معدل نص فيه بشأن السودان على ما يلي :

« مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ .

« يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها . وعندما تصبح هذه المعاهدة نافذة ترابط أورطة مصرية في السودان ؟ »

المشروع الأخير

وفي ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ سلم مستر هندرسن وزير خارجية بريطانيا إلى (دولة) محمد محمود باشا نص المقترحات لاتفاق إنجليزي مصري ، لعرضها على البرلمان المصري الجديد ، وكانت الحياة النيابية معطلة ، وقد جاء في هذه المقترحات ما يلي بشأن السودان . ويلاحظ أن النص الجديد لم يشر إلى مسألة عودة الجيش المصري كما جاء في المشروع الأول إذ دارت مناقشات بشأن ذلك في مجلس الوزراء البريطاني انتهت إلى المادة التالية :

« مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ؛ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها . » وقد قال دولة محمد محمود باشا في هذا : « وانتهى رأي الوزارة البريطانية في موقف

لم يخل من الدقة إلى ما كتب لى به بعد ذلك وزير الخارجية البريطانية من أن عودة الجيش ستكون محل نظر وتغامم عند سحب القوات البريطانية من القاهرة وبشرط أن يكون تنفيذ المعاهدة حاصلًا بالروح التي باشرنا بها المفاوضات »

تمثيل السودان في المؤتمرات المختلفة

وفيما يلي نص السكتابين المتبادلين بشأن تمثيل السودان في المؤتمرات المختلفة :

المذكرة البريطانية

« حضرة صاحب الدولة . . . »

« يحسن إثبات الاتفاق الذى اتهمنا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان ، وإن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة .
« فى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتي يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان ، يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحاً مشتركاً بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعاً أن تشمل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم . وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها . فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد .
« وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكراً خاصاً فى وثائق التصديق . »

« وفي بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى إثنان يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام في كل حالة . ولا محل طبعاً في مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

« وفي المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها في أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون في اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوباً فيه لمصلحة السودان . »

المذكرة المصرية

« حضرة صاحب السعادة . .

« أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التى يراد تطبيقها على السودان ، وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا . »

عرض الاتفاق على الشعب

وبعد أن تسلم (دولة) محمد محمود باشا مشروع الحكومة البريطانية كتب إلى وزير خارجية إنجلترا رسالة ذكر فيها : « . . وإنى لأدرك أن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه وإنى مستعد من جهتي أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واثقاً بتمام الثقة بأن قبولها هو في مصلحة بلادى . . »

مفاوضات صيف ١٩٣٠

وفي ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ فوض البرلمان المصري الحكومة المصرية التي جاءت وليدة انتخابات جديدة في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها (التي انتهت إليها دولة محمد محمود باشا) للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين ، وهذه المفاوضات هي التي عرفت باسم « مفاوضات النحاس — هندرسن » .

وفي يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بدأت المفاوضات ، وقد تكلم النحاس باشا فقال : « إن المبادئ التي تستنتج من المقترحات البريطانية يمكن تلخيصها فيما يلي :

« خامساً — السودان — إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة تقبل أن تكون الإدارة في السودان مشتركة بين البلدين اشتراكاً فعلياً .

« هذه هي المبادئ العامة التي تؤخذ من المقترحات وترون أننا لم نخرج عن روحها لأن غرضنا هو أن نصل فعلاً وبإخلاص إلى الاتفاق المنشود ، أما ما عدا ذلك فتفصيل يأتي الكلام عنه فيما بعد .

« مستر هندرسن — هل أفهم مما قاله (دولة) النحاس باشا أن هذه المبادئ الكبرى إذا وضعت في صيغ مقبولة من الجانبين فإنه لن تقوم عقبات في سائر التفاصيل ؟

« النحاس باشا — قد تقوم صعوبات في التفاصيل ، ولكن أرجو أن تتمكن من التغلب عليها بسهولة إذ حسن النية متوافر في الجانبين .
 « مستر هندرسن — بطبيعة الحال ستكون اقتراحاتكم فيها محلاً للمناقشة .
 « النحاس باشا — بلا شك .

« مستر هندرسن — إن هذه المبادئ الخمسة مهمة حقاً ولكن الكثير يتوقف على الصيغ التي ستوضع فيها على أنى من ناحيتي أريد أن أسترشد برأى زملائي فيما قد تكون عليه هذه الصيغ فإذا كنتم قد أعددتكم نصوصاً خاصة شاملة لهذه المبادئ فإنه يسرنا أن نطلع عليها ونبدى لكم رأينا فيها .
 « النحاس باشا — إننا مستعدون لأن نضع الصيغ لهذه المبادئ بالمعنى الذي ذكرناه ونقدمها لكم في أقرب فرصة . »

المشروع الأول للوفد المصرى

وفي الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصرى مشروعه الأول إلى مستر سلبى سكرتير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الإنجليزى ، وقد جاء فيه عن السودان :

« ١٣ — إلى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ، ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق ، يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكاً فعلياً . »
 وفي يوم الخميس ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ عقدت الجلسة الثانية حيث أبدى الفريق البريطانى ملاحظاته على المشروع المصرى فقال مستر هندرسن فى أثناء سرده هذه الملاحظات : « . . . فقد وجدت نحو عشر مسائل قد تناولها التفسير ووقع فيها خلاف كبير بيننا وبينكم . وبعض هذا التفسير مهم جداً فى نحو خمس مسائل حيوية

أخص بالذكر منها مسألة السودان التي ستكون على ما يظهر عقبة كأداء في طريقنا وسنجد صعوبة كبيرة في التغلب عليها . ولا بد لي أن أصرح لكم بأن الحكومة الانجليزية — حتى لو سلمنا نحن بمطالبكم في هذه اللجنة — يستحيل عليها استحالة مطابقة أن تصل إلى حل البرلمان على الموافقة عليها ، لذلك ينبغي لي أن أنبهكم ، على مسئوليتي الخاصة بصفة كوني وزيراً للخارجية ومن غير استشارة زملائي الذين لم يتمكنوا كما قلت من درس المقترحات الجديدة التي وضعتوها ، إلى أن الصيغة الخاصة بالسودان ستثير صعوبات جمة » .

ورد رئيس الوفد المصري على الملاحظة الخاصة بالسودان قائلاً : « . . . وأما فيما يختص بالسودان الذي خصه مستر هندرسن بالذكر فإنه سيرى أن الصيغة التي وضعناها بشأنه لا تختلف في روحها عن الصيغة التي وضعها جنابه في مقترحاته ، لأننا لم نطلب في الوقت الحاضر إلا الاشتراك الفعلي في الإدارة وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية نفسها ، فقد أشير فيها إلى أن القواعد التي تتبع في السودان مؤقتاً هي القواعد المستمدة من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وهما صريحتان في أن الإدارة التي كانت تنفرد بها مصر في السودان قد أعطى شطرنجها إلى إنجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ، ومن أجل ذلك آمل كل الآمل أنكم عندما تدرسون هذه المسألة في ضوء هذه الحقائق ترون أننا في هذا المطلب المهم الحيوي بالنسبة لمصر كنا في غاية الاعتدال . . . »

وفي اليوم التالي اجتمع دولة النحاس باشا بمستر هندرسن على مائدة العشاء بدار المفوضية المصرية بلندن وقد دار الحديث بينهما الذي تناول المقترحات المصرية وخاصة مسألة السودان على النحو التالي :

« مستر هندرسن — لاحظت أن خمس مسائل تناولها تغيير كبير جداً منها مسألة السودان .

« النحاس باشا — وماذا في الصيغتين الخاصتين بالسودان أكثر من الاشتراك في الإدارة وترك الباب مفتوحاً لاتفاقات مقبلة بشأن السودان ؟

« مستر هندرسن — الفرق كبير جداً لأن مادتنا تشير إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ والحالة التي نجمت عنها وأن حاكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر وإنجلترا في إدارة السودان . وأنتم تطلبون أن يشترك المتعاقدان مصر وإنجلترا في إدارة السودان اشتراكاً فعلياً ، فماذا تقصدون ؟

« النحاس باشا — نقصد أن تكون الإدارة مؤقتاً في أيدي المصريين والإنجليز معاً ، وهو ما لم نكن نعترف به من قبل ، فهذا في الواقع تساهل منا ولا نفهم لماذا تعارضون فيه ؟

« مستر هندرسن — إن ما وقع في السودان في السنوات الأخيرة لا يزال ماثلاً في الأذهان وكذلك في التصريحات التي صدرت عقب ذلك . كل ذلك يقيدنا تمام التقييد لاسيما تصريحات رئيس الوزراء المستر ماكدونالد عندما كان وزيراً للخارجية ورئيساً للوزارة في سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياستنا في السودان ، وقد سئلت في البرلمان عما إذا كنت مرتبطاً بها فأعلنت ارتباطي بها وقبولي لها .

« النحاس باشا — لقد صدرت تلك التصريحات في وقت لم تكن فيه مفاوضات فالروح التي أوحى به غير الروح التي تحرك المتفاوضين في وضع أساس الاتفاق ، كما أنه لا يجوز مطلقاً أن تحرم مصر من حقوقها الثابتة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبتها وأثبت القضاء براءة مصر وزعمائها منها .

« مستر هندرسن — وماذا عساي أن أقول للبرلمان وهذه التصريحات لا يزال يتجاوب صداها في أُنحائه .

« النحاس باشا — نحن الآن بصدد تسوية المسائل كلها فلا يجوز أن يقوم أمامنا

عائق من التصريحات التي صدرت في ظروف وتحت مؤثرات خاصة ، وإذا كنتم تتمسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تتمسك بتصريحات ساسة الإنجليز وكبرائهم فيما يختص بالجللاء إذ قد صدر لمصر منها ما يزيد على الستين عهداً ، وهذه جيوشكم لا تزال في بلادنا ؟ فهل لنا أن نتمسك بهذه التصريحات كما تتمسكون بتصريحاتكم ؟

«مستر هندرسن — أنا في الواقع إنما أشير إلى تصريحاتي في البرلمان فقد أعلنت أكثر من مرة أن مسألة السودان ستظل خاضعة لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ثم إنى مرتبط بالمادة الواردة عن ذلك في مقترحاتي . وكيف أفسر تعديلها على الوجه الذي ذهبتم إليه ؟

«النحاس باشا — إن كل ما نريده هو عدم الإشارة مطلقاً إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لأنهما ممقوتتان في مصر كل المقت . ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء إنجلترا نصيباً في إدارة السودان ومادتنا تشير إلى وجوب اشتراك الطرفين في إدارة السودان فأى فارق هناك بين الأمرين ؟ إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ولم تقبل في يوم من الأيام النتائج التي ترتبت عليهما ، وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان في الإدارة اشتراكاً فعلياً إلى أن توضع اتفاقات جديدة ، فأى غضاضة في ذلك ؟ وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟

«مستر هندرسن — وماذا تقصدون تماماً بعبارة الاشتراك الفعلي ؟

«النحاس باشا — نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان . أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ، ثم جعل الإدارة السودانية في أيدي المصريين والإنجليز على السواء .

«مستر هندرسن — ومن الذى يعين الموظفين المصريين في السودان ؟

« النحاس باشا — الحكومة المصرية .

« مستر هندرسن — هذا مستحيل لأن حاكم السودان هو المسؤول وحده بحكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ عن النظام الإداري والعسكري في السودان . وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدّلا باتفاقات جديدة ، والمادة التي وردت في مقترحاتنا تترك الباب مفتوحاً لذلك .

« النحاس باشا — إن طريقة الاشتراك الفعلي في الإدارة يمكن أن تنظم وتحدد فيما بعد . وإنما نريد التسليم لمبدئها لأن هذا لا يعتمد عن روح المقترحات ولا عن حكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ نفسها .

« مستر هندرسن — أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التي وقعت حديثاً في السودان، والتصرّيات التي صدرت بشأنه، لكان موقفنا اليوم غير ما نرى . ولكن المسألة ليست ما نحب أن يكون ، وإنما هي مسألة ما يمكن حل البرلمان الإنجليزي على قبوله . وإذا نحن قدمنا إلى برلماننا معاهدة فيها نص كالذي تقترحون فإن البرلمان يرفضها رفضاً باتاً وتصبح المعاهدة لا تساوي الورقة المكتوبة عليها .

« النحاس باشا — لا أستطيع أن أتصور أننا نعجز عن إيجاد صيغة مرضية تقبلها الأمتان فليفكر كل منا ولنتعاون معاً . ولعلك تذكر يا مستر هندرسن أنني في بلادى محل الثقة العامة في الدفاع عن حقوق البلاد كاملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا معتدلة جداً ، ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا .

« مستر هندرسن — أعرف ذلك تماماً كما أرجو أن تعرفوا أنتم أيضاً صعوبة مركزى . لقد خطر ببالى هذه اللحظة أن أضيف عبارة على المادة الخاصة بالسودان الواردة في مقترحاتى فنقول : انه بعد كذا من السنين يعاد النظر فيها لعمل ترتيب جديد ، ولكن لا بدلى من استشارة زملائى في ذلك أولاً .

« النحاس باشا — يجب علينا أن نفكر ونجتهد في إيجاد صيغة مرضية من الجانبين ونحن نعرف أنه ليس من المصلحة أن نقترح اقتراحات مصيرها الرفض المحتم في برلمانكم . ولكن المسألة على أقصى جانب من الأهمية لنا . ولى كبير الثقة والأمل في الوصول إلى حل مقبول .

« مستر هندرسن — سوف نعمل كل ما فى وسعنا لأننا لا بد أن نصل إلى الاتفاق المنشود ، ولنترك الآن هذه المسألة ، ومن حسن الحظ أننا فى جلسة الغد سنتناول المواد مادة مادة فلا يمكن والحالة هذه أن نصل إلى المادة الخاصة بالسودان .

وفى مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ إثر دعوة إلى العشاء بفندق هايد بارك حضرها المستر هندرسن وآخرون ، جرت محادثات خاصة : (أولاً) بين مستر هندرسن والأستاذ مكرم عبيد ، و (ثانياً) بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا بحضور الأستاذ مكرم عبيد والدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى . وقد دار الحديث فى المحادثات الثانية عن مسألة السودان وخلاصته أن المستر هندرسن كرر الإشارة إلى صعوبة هذه المسألة وطلب أن يوافق الفريق المصرى على اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فأكد له النحاس باشا عدم الحاجة إلى ذلك اكتفاء بقبول الإدارة المشتركة فى السودان مؤقتاً وهو جوهر الاتفاق المذكور . فقال مستر هندرسون « وماذا تعنون بالإدارة المشتركة ؟ » فقال النحاس باشا : « نعى بها أن يكون لنا وكيل مصرى لحاكم السودان العام وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والإنجليز على السواء » فسأل مستر هندرسن : « وماذا يكون الحال بشأن الرؤساء الإنجليز الموجودين الآن ؟ » قال النحاس باشا : « نكتفى بأن يعين بجانب كل واحد منهم نائب مصرى وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله مصريون حتى تتم المساواة » فقال مستر هندرسن : « ولكن سيمرتب على ذلك مضاعفة عدد الموظفين لأداء العمل الواحد وذلك يستدعى زيادة كبيرة فى المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها » فقال

النحاس باشا : « إني آخذ على نفسي من باب التسهيل أن أدافع ، بعد الاتفاق مع زملائي ، عن إبقاء مبلغ الإعانة السنوية التي تدفع للسودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه ، والتي يفكر البرلمان دائماً في حذفها ، على أن يصرف هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصري الذي يعود إلى السودان » فقال المستر هندرسن : « وهل لديكم بيان بعدد هؤلاء الموظفين ؟ » فقال النحاس باشا : « كلا ولكن في الاستطاعة اعداد هذا البيان في أقرب فرصة » فطلب المستر هندرسن اعداد هذا البيان وأن يذكر فيه ما عرضه النحاس باشا من إبقاء مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه ليصرف منه على الموظفين الزائدين .

وفي صباح يوم الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والمستر سلمي مقابلة (دولة) النحاس باشا موفدين من قبل المستر هندرسن فقابلهم دولته وزملاؤه بفندق هايد بارك وبلغوه أنه قد وجه إلى المستر هندرسن في مجلس العموم سؤال عما إذا كان لا يزال متمسكا بالنص الوارد في الكتاب الأبيض بشأن السودان ، وأن المستر هندرسن أعد جوابه بأنه ليس في النية الابتعاد عن المبدأ الوارد في المادة ١٣ من مشروع مقترحات العام الماضي (مشروع محمد محمود - هندرسن) فسأل النحاس باشا عن المقصود من هذه العبارة وهل هي تعني التمسك بالنص الحرفي للمادة ١٣ أم تعني جوهر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، فأجابوا بأنهم لا يدرون شيئاً عن ذلك وإن كانوا يرجحون المعنى الأول ، فقال النحاس باشا : « ولو أنه لا شأن لي في إجابة المستر هندرسون ولكن أستحسن أن تكون الإجابة بحيث تحدد المعنى الثاني » فقالوا : « إنه لا يمكن التغيير الآن لأن مجلس الوزراء هو الذي وضع الجواب المذكور » فقال النحاس باشا : « ولماذا عرضتموه على اذن ما دام لا يقبل التغيير ؟ » قالوا : « إن المستر هندرسن قصد بذلك ألا تفاجأ به » قال النحاس باشا : « إذن فالأمر يرجع إلى ما يقصده المستر هندرسن من هذه الإجابة ، فإذا كان يقصد المعنى الأول كان ذلك عقبة في سبيل الاتفاق . أما إذا كان يقصد المعنى الثاني فلا اعتراض لنا عليه .

وقد أرسلت هيئة الوفد المصري إلى الفريق البريطاني اقتراحاً لبعض المواد منها المادة الخاصة بالسودان جاء فيها : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق في مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبدون اخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

« وبناء على ذلك يباشرا الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكاً فعلياً ويباشرا الحاكم العام بالنيابة عنهما السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما . »

وقد جاء في المحضر الرسمي لهذا : « أن الفريق المصري قبل أن يشير إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بعد أن طلب المستر هندرسن من دولة النحاس باشا في حديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتي ١٨٩٩ في المادة الخاصة بالسودان تسهيلاً لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلي في الإدارة بأنه يعتبر تطبيقاً لأحكام هاتين الاتفاقيتين . فقبل دولة النحاس منه ذلك على شرط النص أيضاً على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان فلم يعارض المستر هندرسن في ذلك وطلب تقديم نص به . »

وفي يومى ١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ عقدت الجلسة العاشرة للمناقشة في بعض المواد ومنها المادة الخاصة بالسودان . وقد طالت المناقشة بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد وتخللتها إشارة من الجانب البريطانى إلى أنه إذا لم يحصل الاتفاق فانهم يعتبرون المؤتمر قد فشل في مهمته . وبعد ذلك عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى زملائهما للمداولة ثم استأنفا المناقشة مع هندرسن ، ويتلخص ما دار من المناقشات حول المادة ١٣ الخاصة بمسألة السودان في أن الفريق البريطانى قبل أن يضاف إلى النص الوارد في مقترحاته الجملة الآتية :

« بدون إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » على أن تأتي بعد عبارة « يتفق الطرفان المتعاقدان » بحيث يصبح نص المادة كما يأتي :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان ، على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية ، يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

» وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما . »

فقبل الفريق المصري هذه الاضافة على أن يقبل الفريق البريطاني في نفس الوقت المذكورة الآتي نصها :

« المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نقص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكاً فعلياً . »

« وبناء عليه يعين وكيل مصري للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين في إدارة السودان وتعود الجنود المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة . »

ولكن لما بحثت هذه المادة أشار المستر هندرسن إليها بقوله : « . . . أما مذكرتكم عن السودان فقد وجدناها غير مقبولة أصلاً ومع ذلك سنعرضها على مجلس الوزراء . »

وفي الجلسة الحادية عشرة ، التي عقدت في يوم الثلاثاء ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب دولة النحاس باشا إبلاغه مذكرة الفريق البريطاني الخاصة بالسودان لإبلاغها

إلى الوزراء في مصر ، وعلى هذا تأجلت الجلسة إلى اليوم التالي حتى تعد هذه المذكرة .

وفي يوم الأربعاء ١٦ أبريل اجتمع المستر هندرسن مع (دولة) النحاس باشا وأعضاء الفريق المصرى مرة في الصباح وأخرى في المساء دون أن يحضر هاتين الجلستين أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز . ولم يدون محضر هاتين الجلستين ، وقد دارت فيهما المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان وتتلخص هذه المناقشات في أن الفريق المصرى اقترح أن ينص في المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

« تطبيقاً لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدأان بإعادة الحالة الفعلية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وهاتان الاتفاقيتان تستتبعان حتماً ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة » .

وقد أجاب المستر هندرسن « بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئاً أكثر مما ورد في المقترحات » . أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال المستر هندرسن : « إنه إذا لم يمانع الحاكم العام فإنهم يقبلون أن ينص في المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

« لا يكون هناك أى تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين في السودان في مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك » ^(١) .

وأخيراً اقترح الفريق المصرى أن ينص في المذكرة الملحقة بالمعاهدة على ما يأتى :

(١) ابلغ المستر هندرسن بعد ذلك دولة النحاس باشا بأنه أبرق إلى الحاكم العام لأخذ رأيه في ذلك فجاء الرد بالقبول .

« بالنسبة للمصاعب الحالية في الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ نصوص اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل في بحر السنة التالية للتصديق على المعاهدة وفي محادثات بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفي نفس الوقت لا يكون هناك أي قيد على رعاية أي فريق من الفريقين المتعاقدين المراجعة في مسائل المتاجرة والهجرة والملكية . »

ولكن المستر هندرسن رفض قبول هذا النص ، واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة النص الآتي :

« اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل ، إذا طلب أحدهما ذلك ، في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأي مسألة تنجم من تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما . »

وقد قال المستر هندرسن : « إن هذا النص يشمل كل مايتعلق بتطبيق مواد المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان » فرفض الفريق المصري ذلك إذ لا جديد فيه . . . كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ وتنفيذهما وهو ما طلب الفريق المصري حفظ الحق في المناقشة فيه في غضون السنة التالية للمصادقة على المعاهدة ، ومن جهة أخرى فإنه يخشى أن يفهم من هذا النص أن الالتجاء إلى عصبة الأمم عند الخلاف في تطبيق المعاهدة مقصور على مدة سنة . . . فاقترح المستر هندرسن نصاً آخر ، ولكن الفريق المصري رفضه أيضاً لعدم النص على حالة الخلاف في تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بالذات واقترح تذكيراً للصعوبات أن ينص في المذكرة الملحقة على ما يأتي :

« إذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول في محادثات في غضون سنة من تاريخ

التصديق على المعاهدة بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفي نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى الملكية والمتاجرة والهجرة . »

فرفض المفاوضون البريطانيون هذا النص مصارحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسؤولية حلها فى الوقت الحالى وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ باشتراك مصر فى الإدارة وبالجملة لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة فى السودان .

وفى يوم الأربعاء ١٦ أبريل أقام (دولة) النحاس باشا مأدبة عشاء للمستتر هندرسن وأعضاء اللجنة البريطانية بدار المفوضية المصرية . وقد عقدت جلسة بعد مأدبة العشاء حوالى منتصف الليل وحضرها المستر بكت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية :

« المستر هندرسن — يؤسفنى أن أصرح فى هذا الاجتماع بأننا لا نستطيع بحال الموافقة على طلبات الوفد المصرى فيما يختص بالسودان نظراً لمركز الحكومة البريطانية الدقيق فى البرلمان . وأحب أن ألفت النظر إلى أننا فى مقترحاتنا لم نبت فى المسألة نهائياً بل تركنا الباب مفتوحاً للمستقبل فلا يجوز والحالة هذه أن تفشل مفاوضاتنا من أجلها . أرجو أن يعير الوفد المصرى هذه المسألة اهتمامه .

« النحاس باشا — وأنا أيضاً بعد أن خطونا هذه الخطوات الواسعة فى سبيل الاتفاق آسف لأن أرانا نختلف كل هذا الاختلاف من أجل تطبيق مادة اتفقنا على مبدئها . نحن متفقون على نظام اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، ومع ذلك ترفضون أن يقال إن تفاصيل تطبيق هاتين الاتفاقتين تترك لمصادرات تجرى بيننا فيما بعد مع أن كل مادة من مواد المعاهدة إنما توضع لأجل أن تطبق . لا أدرى كيف يمكن أن

نعرض للانهياد ذلك البناء العظيم الذي أقمناه في هذه المفاوضات بكل عناية واهتمام، وأن نخرج بعد كل هذه الجهود بنتيجة غير مرضية مع أننا لم نطلب شيئاً مخالفاً في روحه لمقترحات المستر هندرسن ، ومع أن المسألة كلها لا تخرج كما قلت عن كونها مجرد تطبيق لبداً أقره الطرفان ، يقول المستر هندرسن إن المادة العامة التي يقترح إضافتها إلى المقترحات كافية كل الكفاية لتحقيق ما نريده ، فإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لا توضع العبارة التي نطلبها وهي أنه : [في مدى سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة تجرى المحادثات بين الطرفين المتعاقدين للاتفاق على طريقة تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩] .

« تلك هي المسألة لا أكثر ولا أقل . فهل يصح أن ينهار جميع ما وصلنا إليه من جراء هذه العبارة مع أن تطبيق كل مادة من مواد المعاهدة واجب لذاته من يوم التصديق عليها ؟ ومن حق مصر أن تطالب به ، إذ أن المعاهدة لم توضع لغير التطبيق . ولا يجب أن يغيب عنكم أننا في عبارتنا لا نطالب بتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بمجرد التصديق على المعاهدة ، بل نطالب بإيجاد فرصة للاتفاق على أمر التطبيق في غضون سنة من هذا التصديق ، ومن ذلك ترون مبالغ ما وصلنا إليه من التساهل . إن مسألة السودان حيوية إلى الدرجة القصوى بالنسبة لمصر ، ولقد تساهلنا كثيراً في مسألة قناة السويس وهي لبريطانيا العظمى أقل أهمية وحيوية من السودان لمصر ، ونحن لا نستطيع أن نواجه مواطنينا إذا أغفلنا مسألة السودان كل هذا الإغفال .

« مستر هندرسن — رداً على ذلك أذكر أن كثيراً مما قاله دولة الباشا عن متاعبه في مصر ينطبق تماماً على مركزنا هنا فإذا كان يستحيل عليكم أن تتزحزحوا عن موقفكم الحالي فكذلك يستحيل علينا نحن المتفاوضين البريطانيين أن نتزحزح عن موقفنا ، ثم نلخص مستر هندرسن الخطوات التي سبقت ثم تلت مباحثاته مع (دولة) محمد محمود باشا إلى أن قال : وأحب أن أذكركم بأن ثروت باشا حينما وجد أنه

لا يستطيع إيجاد حل لمسألة السودان بينما هو يستطيع حل المسألة الكبرى الخاصة بمصر قرر بالاتفاق مع السير أوستن تشمبرلن ألا يشيرا إلى السودان في مشروع المعاهدة وأراد بذلك إثبات حسن نية الحكومة المصرية وأن يترك للزمن إظهار روح الصداقة من جانب مصر فتعمل التجارب الطيبة عملها في إقناع الحكومة البريطانية بأنه لا خطر على مصالح البلدين المشتركة في السودان إذا أُجيبَت المطالب المصرية الخاصة بها . وقد أظهر بذلك ثروت باشا حكمة سياسية .

« إنكم إذا كنتم ترون أنه يصح أن تقطع المفاوضات من أجل هذه المسألة فإني أقبل هذا الموقف أسفًا .

« لقد بذلنا كل جهدنا لإجابة رغباتكم في مسألة السودان فلم نوفق لإرضائكم، فلنحصر كل جهودنا في تسوية المسألة الكبرى أولاً : يقول دولة النحاس باشا إنه لا يطلب أكثر من إعطائه فرصة للكلام في تطبيق اتفاقيتي السودان ونحن نرى أننا قد أعطينا هذه الفرصة فبينما بوضوح أنه إذا أراد أحد الطرفين أن يدخل في محادثات ودية في غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بالنسبة لأي مسألة تنجم من تطبيقها فله ذلك . ودعوني أقول ، وزملائي على ذلك شهود ، إننا لم نأخذ رأى مجلس الوزراء في إضافة هذا النص إلى المعاهدة . ولكني أعتقد أنه من العدل إعطاء فرصة كهذه ، والآن ونحن قريبون من الخاتمة أرى أنه يجب أن نجازف قليلاً فقد أصبحت التسوية أو كادت تصبح في قبضة يدينا وإذا ضاعت هذه الفرصة فإني أخشى ألا تعود في وقت قريب بل لا أظن أحداً يستطيع أن يقول إن فرصة طيبة كهذه ستسرح في مستقبل الأيام ، إذا لم نستطع تسوية المسألتين فلننقع الآن بتسوية المسألة الكبرى بين مصر وإنجلترا ولنترك المسألة الأخرى كما قلت لفعل الزمن .

« نظنون أننا أغلقنا الباب في وجه مسألة السودان مع أننا لم نغلق الباب دون

ما تطلبون ، لذلك أناشدكم أن تقبلوا الفرصة السانحة وأن تذكروا أننا اجتهدنا كثيراً جداً في إجابة رغباتكم وأرجو أن أتمكن من إلقاء تصريح في البرلمان يبعث على السرور بين البلدين .

« إذا ذكرتم متاعبكم في مصر أرجو أن تذكروا أيضاً أن أمامي متاعب كبيرة . وسيكون من دواعي الاغتياب أن نتمكن من تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا ، فإذا تمذت المعاهدة بعد ذلك بروح الإخاء والمحبة ، أمكن التعاون على تخطي باقي العقبات وحل المشكلات التي نحاول الآن حلها دون نجاح .

« هذا هو موقفي وأنا متفاهم فيه مع زملائي الذين يؤيدونني في كل ما قلت .
« النحاس باشا — أحب أن تتروى في الأمر لأنه خطير حقاً ونحن لا نستطيع أن نطمئن إلى النص العام الذي يشير إليه المستر هندرسن .

« مستر هندرسن — متى نعود إلى الاجتماع ؟ سأكون غداً في البرلمان الساعة ١١ صباحاً لأجيب عن سؤال وجه إلى عن المفاوضات ، فإذا استطعنا أن نتقابل في وزارة الخارجية الساعة ٩ ونصف أو ١٠ صباحاً أكون شاكراً لأعرف بالضبط كيف أجيب على هذا السؤال .

« النحاس باشا — إذن نتقابل غداً في الساعة العاشرة صباحاً .

« مستر هندرسن — ولكنني بطبيعة الحال لا أستطيع أن أبقى معكم طويلاً فسأضطر إلى أن أترككم في الساعة العاشرة والدقيقة ٥٥ للذهاب إلى البرلمان ثم أعود بعد الإجابة . »

وقد بقي مستر كامبل بعد انتهاء الجلسة مع الوفد المصري محاولاً إيجاد صيغة يرضاهما الطرفان في مسألة السودان وقد تم الاتفاق معه على النص على إعادة أورطة مصرية إلى السودان بمجرد التصديق على المعاهدة ووعد المستر كامبل بأن يدافع

عن هذا الحل لدى المستر هندرسن واللجنة البريطانية على أن تبقى المادة بالنص الذى قبل الفريق البريطانى تعديلها إليه ومع إضافة المادة العامة الخاصة بالتطبيق وقد انتهى هذا الاجتماع فى الساعة الثانية ونصف صباحاً .

وفى يوم الخميس ١٧ أبريل وصل الفريق المصرى فى الساعة العاشرة صباحاً إلى غرفة انتظار السفراء بوزارة الخارجية البريطانية فحضر إليه مستر كامبل وقال إنه آسف لأنه يحمل خبراً غير سار فقد حمل إلى اللجنة البريطانية آخر ما وصل إليه الوفد المصرى ، وعليه الآن أن يحمل إلى الوفد رد اللجنة البريطانية وهو يتلخص فيما يأتى :

« لا تقبل اللجنة إعادة فرقة مصرية إلى السودان ، وأن المستر هندرسن مضطر إلى القاء تصريح فى البرلمان حوالى الساعة ١١ صباحاً وسيضمنه أحد أمرين : أن المفاوضات فشلت وانقطعت . أو أن الاتفاق تام على كل شيء إلا مسألة أو مسألتين أجل الاتفاق عليهما إلى ما بعد عطلة عيد الفصح .

« النحاس باشا — نحن فى حالة يستحيل علينا فيها القبول ولكننا مضطرون إلى استشارة زملائنا فى مصر فنحن إذن محتاجون إلى بعض الوقت لأن المسألة خطيرة جداً . » ثم خرج المستر كامبل وبعد قليل حضر المستر هندرسن وقال إنه أعد تصريحاً لالقائه فى البرلمان نصه : « لقد دارت كما يعلم المجلس فى الأسابيع الماضية مناقشات بين المفاوضين المصريين وبين حكومة جلالة الملك التى كانت ترجو أن يتم الاتفاق قبل اجازة عيد الفصح ولكن بعض المسائل الهامة اكتنفتها بعض الصعوبات فأجلت المناقشات إلى ما بعد العطلة . »

وفى منتصف الساعة الواحدة عاد مستر هندرسن ودارت مناقشات بشأن تنظيم العمل واتفق على اذاعة بيان على الصحف بأن الوفد المصرى رأى أن يتهمز فرصة

اجازة العيد ليستشير زملاءه في مصر في بعض المسائل الهامة . ومن طريف ما يذكر أن مستر هندرسن أشار إلى أن مستر تشرشل كان حاضراً إجابتة في البرلمان « وكان مستعداً للمناقشة لو أنني صرحت بنتيجة المفاوضات » !!

وتنفيذاً لما قرره الوفد المصري من استشارة الوزراء في مصر فيما وصلت المفاوضات إليه أوفد إلى مصر بالطائرة في يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٠ الأستاذ محمد صلاح الدين ومعه أوراق منها مجموعة النصوص الخاصة بمسألة السودان مؤشراً عليها ببيان تطور هذه النصوص وقد كتب دولة رئيس الفريق المصري خطاباً إلى زملائه جاء في مقدمته « ... و بعد فقد وصلنا في مهمتنا إلى حد وجدنا معه أن لا بد من الرجوع إليكم لأخذ رأيكم فيما وقفنا عنده قبل أن نتخذ قراراً نهائياً بشأنه . ذلك لأنه يتعلق بمصير السودان الذي هو حياة مصر » إلى أن قال « أما أن النقطة الخطيرة فهي مسألة السودان » وهنا أشار دولته إلى ما دار في المفاوضات منذ بداية الكلام في مسألة السودان مما ذكرته مفصلاً إلى أن قال دولته « عجبنا لذلك كل العجب وفهمنا منه أنهم لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة ، أي أنهم على نية مبيتة ألا تشترك مصر في إدارته ولا أن ترسل جيشاً إليه وإن كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العام في هذه الإدارة ولم تقبل ذلك . ثم جرت لنا عقب الوليمة التي أقمناها بالمفوضية أمس محادثات خاصة تأكدنا منها هذا المعنى وأنهم يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر وإسمية بالنسبة للسودان بحجة أن البرلمان والشعب الانجليزى لا يقبلان الآن تغييراً في حالة السودان الراهنة ، على أن الباب مفتوح لإعادة النظر في هذا الأمر في المستقبل عندما تتحسن الأحوال وتكتفى مصر الآن بما هو مذكور في المادة ١٣ من أن حقها محتفظ به لمفاوضات مقبلة » ثم سرد دولته بعد ذلك تفاصيل مقابلته الأخيرة مع الفريق البريطانى وختم رسالته بطلب رأى إخوانه وحدد لذلك اثني عشر يوماً .

وفي يوم الاثنين ٥ مايو سنة ١٩٣٠ عاد الفريق المصري إلى الاجتماع بالفريق الانجليزي :
 « مستر هندرسن - يسرنا أن نسمع ما تريدون أن تقولوه ، فقد فهمنا أنه قد
 وصلتكم المعلومات اللازمة من حكومتكم .

« النحاس باشا - نعم وصلت هذه المعلومات بتفصيل رأى زملائنا ، وقد بذلنا
 مجهوداً كبيراً لإنقاذ المفاوضات من الفشل ، ولهذا وضعنا نصين لمادة السودان تقدمهما
 إليكم لاختيار أحدهما حسباً ترون . وفي الوقت نفسه تقدم المذكرة المصرية المشتملة
 على بيان النقاط التي كنا قد حفظنا لأنفسنا حق التكلم فيها »

أما النصان اللذان قدمهما الفريق المصري فهما :

« المادة الحادية عشرة - من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان
 اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما في
 بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة . »

نص آخر لنفس المادة : « من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان
 اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة ، وفي انتظار
 ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التي كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ »

وهنا انسحب الفريق المصري ليمطى الفريق البريطاني فرصة يدرس فيها النصوص
 المقدمة عن السودان وغيره ، وبعد نصف ساعة أرسل إليه الفريق البريطاني
 راجياً عودته :

« مستر هندرسن - لقد راجعنا بعناية ما قدمتموه إلينا الآن ، وإني أخبركم أن
 النصين اللذين تقترحون أن يحل واحد منهما محل المادة الخاصة بالسودان غير مقبولين
 من اللجنة أصلاً إني أقول لكم بكل صراحة إن قبول أى صيغة من

الصيغتين اللتين قدمتموهما لتحل أحدهما محل المادة ١٣ خارج عن توكيلنا فلا يمكننا أن نقترحه على البرلمان الإنجليزى .

«النجاس باشا — إننى أستغرب كثيراً أن يقال إن الصيغتين الجديدتين اللتين قدمناهما فى مسألة السودان غير مقبولتين وكنا نحسب أننا بتقديمها ننقذ الموقف الذى تعقد لتعذر الاتفاق على تنفيذ المادة الخاصة بالسودان . وقد رأينا من أجل هذه الصعوبة إرجاء البت فى مسألة السودان إلى مفاوضات مقبلة .

«واقعد تساهلنا من جانبنا تساهلاً كبيراً فى سبيل الوصول إلى حل كامل للمسألة المصرية بما فيها مسألة السودان . ومع ذلك فإننا عند ما رأينا اليوم تعذر الاتفاق على المسألة السودانية قبلنا تأجيلها إلى مفاوضات مقبلة مع بقائنا عند التسهيلات التى قبلناها فى المسائل الأخرى فلا أفهم كيف يكون هذا الحل غير مقبول فى بلنتكم خصوصاً وأن بقاء الأمر معلقاً مدة من الزمن فى مسألة السودان هو فى مصلحةكم أنتم» ثم دارت مناقشات بشأن نصوص المعاهدة الأخرى ، ثم عاد الحديث فتناول مسألة السودان مرة أخرى :

«مستر هندرسن — انرجع الآن إلى مسألة السودان فإنكم لم تبقوا فى مادنتكم الجديدة، وهى المادة «التي تقترحونها لتحل محل المادة ١٣ من مقترحاتنا، إلا العبارة التى أضفناها لإرضائكم وهى عبارة [من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها] .

«النجاس باشا — لقد غيرنا المادة كلها لأنها لم تصبح مادة اتفاق راضى بل مادة تأجيل لمفاوضات مقبلة .

«مستر هندرسن — أكرر أننا مستعدون لمواصلة المفاوضة لحل المسألة المصرية مع ملاحظة أننا لا نستطيع قبول نصكم عن السودان . وقد أضفنا لكم عبارات تحفظ حقوقكم فيه وأفهمناكم أننا لا نذهب إلى أبعد من ذلك . فإذا قبلكم هذا يمكن مواصلة المفاوضات من جديد فى المسائل الأخرى .

«النحاس باشا — إننى لا زلت أستغرب ما سمعته منكم فى أن قبول النص الذى وضعناه لتأجيل مسألة السودان خروج عن توكيل لجننتكم . لأن اللجنة لا يمكن أن تكون مطالبة بحل جميع المسائل المعهود حلها إليها فلا يعتبر تأجيل مسألة من هذه المسائل خروجاً منها عن توكيلها . لقد عرضنا التأجيل لانقاذ الموقف وكل ما هنالك أننا نؤخر الاتفاق فى مسألة من المسائل إلى مفاوضات مقبلة .

«مستر هندرسن — لقد بينت مراراً وتكراراً أن الذى يحملنا على رفض تعديلاتكم هو أننا حينما وضعنا المقترحات فى الصيف الماضى صرحنا بأنها أبعد ما نذهب إليه . ومع ذلك قبلنا تسهيلات كثيرة حتى وصلنا إلى الحد الذى لا يمكن أن نتعداه . وفى مسألة السودان بالذات بذلنا جهدنا لارضائكم باضافة عبارة [من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها] وهى العبارة التى وافقتم بعدها على المادة ١٣ من مشروعنا ، ولكن أراكم اليوم ترتضونها مع أنى بينت لكم أنه يجب أن تتركوا للصداقة وللتجارب المقبلة تحسين مركزكم فى السودان .

«النحاس باشا — لقد قبلنا نص المادة ١٣ بعد إضافة العبارة المشار إليها بشرط أن ينص فى المذكرة على الاشتراك الفعلى فى إدارة السودان وهو ما فهمنا أنه مرعى النص الخاص بالسودان فى المقترحات التى نشرت فى الصيف الماضى ، فلما رأينا الاتفاق على هذا الشرط متعذراً للصعوبات التى أثارها الفريق البريطانى اقترحنا تأجيل المسألة بحذافيرها انقاذاً للموقف .

«مستر هندرسن — ولكن المسألة ليست بهذه البساطة . فى المقترحات مادة تفاوضنا فيها والآن نجد أن الكلمات الوحيدة التى تريدون ابقائها هى التى وضعناها لمصلحتكم . تقولون إنكم فهمتم ذلك من مقترحاتى ولكن لا يمكن أن يقال إنكم فهمتم ذلك منى لأنى لم أقل شيئاً يحملكم على هذا الفهم . ولقد حاولت أن أعرف

موقفكم ولو بصفة خاصة قبل سفركم من مصر ولكنكم وجدتم ، لحكمة رأيتموها أن تبقوا الأمر حتى تحضروا إلى هنا . وكان يجب أن نخبرونا برأيكم أو تستفسروا عن رأينا .

« النحاس باشا — لم نكن في حاجة إلى أن نستعلم قبل حضورنا عن رأيكم في السودان لأنه وارد في الكتاب الأخضر الذي نشر في مصر وقد قلتم في إجابة لكم في البرلمان إن هذا الكتاب يعبر في جوهره عن حقيقة ما اتفق عليه وكنت أظن أننا سنقابل بالشكر على تساهلنا بقبول تأجيل بحث مسألة السودان .

« مستر هندرسن — هل يمكنكم أن تذكروا لنا من الذي قال إن الكتاب الأخضر موافق في جوهره للحقيقة ؟ وهل لكم أن تذكروا لنا بالنص ما قيل في البرلمان ؟

« النحاس باشا — هذا ما فهمناه مما نشر في الجرائد المصرية .

« مستر هندرسن — إن مقترحاتكم جميعها متفقة في جوهرها وهي لا تكاد تختلف إلا في الألفاظ ولقد ذهبتم إلى حد حذف مادة عرضت على البرلمان ولم تبقوا منها إلا العبارة التي أضيفت لارضائكم واني لأشعر أننا لا نقرب من بعضنا بل نزداد بعداً يوماً بعد يوم والأمر تسير من سيئ إلى أسوأ .

« النحاس باشا — العبارة التي أضيفت طبيعية وما دامت العبارة مؤجلة إلى مفاوضات مقبلة فكل شيء محفوظ بطبيعة الحال بغير مساس بالحقوق والمصالح . ولا يصح أن يؤدي ذلك إلى سوء تفاهم فإن الحقوق محفوظة والمصالح محفوظة .

« مستر هندرسن — قلنا في مادتنا إن الحاكم العام سيستمر كما كان في الماضي وأنتم تريدون حذف ذلك فتتركون الإدارة معلقة .

« النحاس باشا — نحن لا نسوى الآن مسألة السودان بل نطلب تأجيلها . ولم نتكلم عن الإدارة وكل المسألة تأجيل لمفاوضات مقبلة ، فما هو المأخذ على ذلك ؟

« مستر هندرسن — أتم تعلمون كما نعلم أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد فقد

حذفتم مادتنا وأنتم تدركون معنى ذلك فالأولى أن نصارح بعضنا بعضاً ونقف عند هذا الحد . نحن مستعدون للمفاوضة في المسألة المصرية إلى النهاية .

« ونصيحتي إليكم أن تخلوا للنظر في الانتهاء من المسألة المصرية وإبقاء المسألة السودانية .

« النحاس باشا — هذه النصيحة هي التي عرضتها أنا بمقتضى النص الذي قدمناه .
« مستر هندرسن — هذا تأجيل بطريقتكم لا بالطريقة التي وافقت عليها أغلبية البرلمان الإنجليزي .

« النحاس باشا — هل تريدون حل المسألة أو تأجيلها ؟

« مستر هندرسن — ما الحكمة في حذف المادة ١٣ بعد أن أضفنا إليها الفقرة التي لمصلحتكم ؟ إنكم كنتم قبلتم هذه المادة ثم عدتم الآن تقترحون حذفها .

« النحاس باشا — إن المادة التي قبلناها لم نقبلها إلا بشروط نصصنا عليها في المذكرة التي قدمناها وأهم هذه الشروط الاشتراك الفعلي في الإدارة الذي رفضتموه بعدئذ .

« مستر هندرسن — هل تريدون توصلاً إلى الاتفاق أن تعودوا إلى المركز الذي كنا فيه قبل استشارة زملائكم فتقبلون المادة ١٣ ؟

« النحاس باشا — نقبل ذلك ولكن بالشروط الواردة في المذكرة .

« مستر هندرسن — قلنا إن المذكرة غير مقبولة ، ولكن دعوني أقرأ المذكرة التي قدمتموها (وقرأ المذكرة المشار إليها) لقد أضفنا مادة جديدة تجعل لكم الحق في رفع المسألة إلى العصبة بشأن تطبيق أية مادة والآن تعودون من جديد لمسألة قلنا لكم فيما مضى إنها غير مقبولة .

« النحاس باشا — نحن لم نعد إلى الماضي لأن ما قبلناه من قبل هو الاشتراك الفعلي في الإدارة ولذلك عندما قدمنا نص المادة قدمنا معها المذكرة التي تؤدي إلى ذلك

وعندما قدمنا مذكرة أخرى قلنا [أن يبدأ في التنفيذ بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤] أما الآن فالمسألة غير ذلك بل جئنا بشيء جديد في الصيغتين المقدمتين منا اليوم . فالصيغة الأولى هي أنه [إلى أن تحصل مفاوضات تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤] وبعبارة أخرى فقد كان اقترحنا قبل استشارة زملائنا يحتم الاشتراك الفعلي في الإدارة على أن يبدأ في تنفيذه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ حتى تحصل مفاوضات جديدة في مسألة السودان . فالفارق كبير كما ترون — هذا فيما يختص بأحدى الصيغتين اللتين قدمناهما اليوم . أما الصيغة الأخرى فقد عرضنا فيها حلاً آخر بطريق الخيار وهو أن تؤجل مسألة السودان بأكلها إلى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل في مدة معينة ، فلا شك أن هذين الحلين جديدان وأرجو أن تقدر اللجنة هذا التساهل الجدى من طرفنا منعاً لفشل المفاوضات .

« مستر هندرسن — تقولون إنكم تريدون التأجيل ونصنا لا يمنع الاتفاق في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ »

« النحاس باشا — لقد قدمنا رأيين جديدين فيهما تساهل كبير فترجو أن تقدروا ما ضحينا به . »

« مستر هندرسن — لا أريد أن أخدعكم فإنه لن تكون معاهدة إذا أصررتم على حذف المادة ١٣ بعد أن عدلناها . »

« النحاس باشا — إذا قبلنا هذا النص فهل تقبلون الدخول في مناقشة معنا بشأن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ »

« مستر هندرسن — يمكن ترك الباب مفتوحاً إذ يلزم أن تأخذ رأي الحاكم العام . »
« النحاس باشا — نحن على كل حال نعطيكم ردنا غداً . »

وفي يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ وصل الفريق للمصرى إلى وزارة الخارجية

في الميعاد المحدد وأخبر الأستاذ مكرم عبيد المستر سلبى أنه يريد مقابلة الدكتور دالتون فعاد المستر سلبى وأخبره أن الدكتور دالتون ينتظره في حجرته الخاصة ، فذهب إليه الأستاذ مكرم وحادثه في شأن اقتراحه الذى اقترحه بالأمس على لسان بعض الأصدقاء من حزب العمال (ونحوى هذا الاقتراح أن تحذف مادة السودان من المعاهدة بشرط أن يتبادل الطرفان مذكرات يعين فيها كل منهما وجهة نظره ^(١)) ، فأجابه الدكتور دالتون أن الاقتراح شخصى محض ولا يعبر عن رأى أحد سواء ويجدر التفاهم مع المستر هندرسن في الأمر لأنه (أى الدكتور دالتون) لا يعتبر نفسه مفوضاً بالمعنى المفهوم فعاد الأستاذ مكرم وأخبر زملاءه بذلك .

ثم حضر المستر هندرسن وتقابل مع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم في غرفته وأخبرها (أن اقتراح الدكتور دالتون شخصى بحت وأنه لا يوافق عليه) ، وألح في قبول المادة الأصلية بعد أن عدلت بعبارة « من غير إضرار بحقوق مصر ومصالحها المادية » وقال يمكنكم أن تكتبوا مذكرة عما تفهمونه من هذه المادة بشرط أن تعرض علينا هذه المذكرة ونوافق عليها ، فأجاب النحاس باشا بأن الفريق المصرى يريد أن يحتفظ في المذكرة بحق السيادة المصرية على السودان و بحق الإشتراك في إدارته . فينص مثلا على أن المادة ١٣ الخاصة بالسودان لا تمس سيادة مصر على السودان ولا حقها في الإشتراك في إدارته . فإذا قبل هذا الوضع كان ذلك حلا للصعوبة القائمة . فقال المستر هندرسن إنه إذا عرضت عليه هذه المذكرة وكانت مقبولة في صيغتها فإنه يتسلمها دون أن يرد عليها ، ثم استطرد القول بأن هذه المذكرة المصرية العامة التى قدمها الفريق المصرى أخيراً قد تناولات تغييرات عديدة ومهمة جداً ، ومع

(١) كان جناب مستر مالان عضو مجلس النواب البريطانى والمستر إيوار (المحرر الدبلوماسى) بمجريدة الديلى هيرالد والمستر شارلس روبرتسون من حزب العمال قد قابلوا جناب الدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى ساعين للوصول إلى حل يوفق بين وجهتى النظر البريطانية والمصرية ثم اتصلوا بالمفاوضين المصريين وعرضوا عليهم الحل الذى اقترحه الدكتور دالتون فقبلوه .

ذلك فإن قبل الفريق المصرى مادة السودان فإنه يعتقد إمكان الوصول إلى تفاهم واتفاق بشأن المسائل الأخرى التى تناولتها المذكرة ثم أبدى النحاس باشا ملاحظاته على نص المادة فقال إننا نرى أن يدخل حايه التعديلات الآتية :

« أولاً — أن ينص على أن قيام الحاكم العام بأعمال وظيفته فى السودان إنما هو إحدى نتائج اتفاقيتى ١٨٩٩ لا النتيجة الوحيدة لهما كما يؤخذ من نص المادة الواردة فى المقترحات البريطانية .

« ثانياً — استبدال كلمة « Status » بكلمة « Administration » .

« ثالثاً — لا معنى لتخصيص مصالح مصر فى السودان بأنها « مادية » بل تحذف .

« رابعاً — إضافة عبارة [حل مسألة السودان] إلى العبارة الأولى الواردة فى أول المادة والتى يحتفظ فيها بالحق فى المفاوضات المقبلة لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ فيكون نص الفقرة الأولى من المادة كما يأتى : [مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ وحل مسألة السودان . . .] » .

وقد دارت مناقشة طويلة بين المستر هندرسن من جهة والنحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد من جهة أخرى على هذه التعديلات فى نص المادة وعلى نص المذكرة المصرية الخاصة بالسودان ، وكان مما اقترحه الفريق المصرى أن ينص فى رأس المعاهدة على أنها معاهدة بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وملك مصر والسودان فرفض المستر هندرسن هذا الاقتراح وأخيراً قال إنه لا يمكن أن يبدى رأياً قاطعاً فى التعديلات المقترحة من الفريق المصرى قبل أن يطلع على نص المذكرة ، فرجع النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأطلعاهم على ما دار من مناقشات مع المستر هندرسن . وكان المستر هندرسن والنحاس باشا قد اتفقا على أن كل ما يحصل الاتفاق عليه بينهما خاضع لإقرار الزملاء من الجانبين ، فأقر الفريق المصرى

التعديلات التي اقترحها دولة النحاس باشا وأخذ فوراً في كتابة المذكرات والتعديلات المراد إدخالها على المادة ، وقابل دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم مستر هندرسن في غرفته وسلماه نصين محررين باللغة الانجليزية أحدهما نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى والآخر نص المذكرة المفسرة المادة المذكورة وفيما يلي النصان :

١ — نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين وكما حدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات الخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما . »

٢ — نص المذكرة المفسرة لمادة السودان :

« بالإحالة إلى المادة ١١ أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بأية حال في حق سيادة مصر على السودان ولا فيما ينبئ على هذه السيادة من إدارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين . »

وبعد أن اطلع المستر هندرسن على هذين النصين قال إنه سيعرضهما على اللجنة البريطانية بعد الظهر وعلى مجلس الوزراء غداً ولو أنه يرى أن النصين لا يقربان كثيراً من الحل .

وفي مساء نفس اليوم — الثلاثاء ٦ مايو عاد الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية فحضر الدكتور دالتون ورجا من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم الذهاب معه لمقابلة المستر هندرسن في غرفته فتوجهوا إليه واحتلما به من الساعة الخامسة إلى الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء ، وتحدثا معه طويلاً لإيجاد حل لصعوبة .

السودان واقترحا عليه في آخر الأمر صيغة تجمع بين الحلول المختلفة وتتفق في كثير من الوجوه مع الحل الذي طرح قبل استشارة الوزراء في مصر . فلما عرض هذا الاقتراح وافق عليه مستر هندرسن فوراً وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يكتب صيغته باللغة الإنجليزية فأجاب دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم معاً أن الأولى وضع الصيغة بواسطة موظفي وزارة الخارجية البريطانية حتى لا تكون ماثراً لأي خلاف فيما بعد وفعلاً استدعى المستر هندرسن مستشار وزارة الخارجية البريطانية إلى غرفته وأملأه الأستاذ مكرم بالإنجليزية مجمل الحل المتفق عليه وطلب إليه المستر هندرسن وضع الصيغة وإحضارها لهم في الحال . وبعد قليل عاد جنابه ومعه صيغة الحل فعرضها على المستر هندرسن وعلى دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم فوافق الجميع عليها دون أي تغيير وعاد المستر هندرسن إلى الفريق الإنجليزي (وكان جميع الوزراء المفوضين حاضرين) ، كما عاد النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى الفريق المصري (وكان جميع أعضائه حاضرين) وعرضت الصيغة على الفريق المصري فحازت موافقته الإجماعية ثم عاد المستر هندرسن وأخبر الفريق المصري أنه عرضها على الفريق البريطاني فحازت موافقته الإجماعية ، وعلى أثر ذلك تبادل الفريقان التهنئة الحارة على حل هذه المعضلة .

وفيما يلي النص الذي اتفق عليه الفريقان ليكون حلاً لمسألة السودان على أن يدمج في المعاهدة كإحدى موادها :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل إتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين وكأحدى نتائج إتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المحولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما .

« وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طالب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية »

وبعد تبادل التهانى على هذا التوفيق ، طالب المستر هندرسن من النحاس باشا أن يواصل الفريقان اجتماعهما بعد العشاء حتى ينتهوا من باقى المسائل التفصيلية الواردة فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة والتي لم يتم الاتفاق عليها بعد وبذلك يتسنى للفريقين توقيع المعاهدة فى صباح الغد ولكن نظراً لأن الفريق المصرى كان مرتبطاً فى تلك الليلة بدعوة سابقة فى المفوضية المصرية قرر الفريقان أن يجتمعا فى ساعة مبكرة من اليوم التالى على أن ينوب عن الفريق المصرى فى مناقشة التفصيلات مع اللجان المختلفة الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ثم يلحق بهما دولة الرئيس وزملاؤه لإتمام المفاوضات وتوقيع المعاهدة بعد الظهر .

وانصرف الفريقان على أتم تفاهم وموعدهما الغد

وفى اليوم التالى حضر الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر فى الموعد المتفق عليه واجتمعا على التوالى مع لجان مختلفة لانتهاء المسائل المتعلقة . . .

وحوالى الظهر حضر المستر هندرسن عائداً من جلسة مجلس الوزراء وطالب إلى الأستاذ مكرم أن يصحبه إلى غرفته ، وهناك أخبره أن مجلس الوزراء البريطانى قد قرر باجماع الآراء عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان كما قبله الفريقان وأن معارضة المجلس تنصب على الفقرة الأخيرة من المادة التى نصها :

« وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

وأضاف المستر هندرسن أن لا مانع لدى مجلس الوزراء في مقابل حذف هذه الفقرة من أن تضاف إلى أول المادة العبارة التي كان دولة النحاس باشا قد طلبها وهي عبارة « حل مسألة السودان » فأجابه الأستاذ مكرم أن العبارة بالفقرة الخاصة بتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ التي حذفها مجلس الوزراء وليست بالعبارة الأخرى الخاصة بحل مسألة السودان فهي عبارة شكلية قصد منها دولة الرئيس تحديد الغرض من المفاوضات المقبلة ولم يصر عليها ، فقال المستر هندرسن ان مجلس الوزراء البريطانى مصر على حذف الفقرة الخاصة بتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وأنه — أى المستر هندرسن — يريد أن يعرف رأى الفريق المصرى فى ذلك فأجابه الأستاذ مكرم بأنه سيتصل بدولة النحاس باشا وبقية الزملاء تليفونيا ليحضروا إلى وزارة الخارجية ويتدبروا الموقف الجديد ، وفعلا اتصل بهم تليفونيا فحضروا على الأثر إلى وزارة الخارجية .

وقد اجتمع النحاس باشا والأستاذ مكرم بالمستر هندرسن فى غرفته وحاولا جهدهما إنقاذ الموقف . وفى نهاية المناقشة قال المستر هندرسن إنه ليس لديه حل جديد يقترحه بعد قرار مجلس الوزراء وسأل دولة النحاس باشا عما إذا كان لدى الجانب المصرى حل آخر يقدمه فأجاب النحاس باشا ليس لدينا حل غير الذى سبق لنا أن اتفقنا عليه معكم بعد جهد جهيد .

واتفق الطرفان على الاجتماع بعد الظهر .

عاد الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية فى الميعاد المحدد وكان دولة الرئيس وبعض حضرات الأعضاء قد اتصلوا فى فترة الغداء ببعض الوزراء والنواب الانجليز من حزب العمال للسعى إلى إيجاد مخرج من المأزق الأخير . واتصل بعضهم بالمستر هندرسن لهذا الغرض .

ولما وصل الوفد المصرى إلى وزارة الخارجية قصد دولة النحاس باشا والأستاذ

مكرم عبيد إلى غرفة مستر هندرسن وتناقشا معاً في مسألة السودان حتى الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة بعد الظهر وقد اقترح المستر هندرسن تقديم نص آخر لمادة السودان إلى مجلس الوزراء البريطاني عسى أن يقبله بدلاً من النص الذي رفضه وعرض أن يستعاض في هذا النص عن الفقرة الأخيرة من مادة السودان بالفقرة الآتية نصها : « واتفقت الحكومتان على أن تدخلا إذا طلبت إحداها ذلك في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة . وذلك بالنسبة لأي مسألة تنجم عن تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أو لأي مادة من مواد المعاهدة تكون قد نشأت عنها صعوبة ما . »

ولكن الفريق المصري اقترح أن تستبدل العبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة بالعبارة الآتية :

« وذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أو أية مادة من مواد المعاهدة . »

فعرض المستر هندرسن أن يترك اختيار أي النصين لمجلس الوزراء البريطاني باعتباره « محكما » فرفض الفريق المصري فكرة « التحكيم » وطالب من المستر هندرسن عرض الصيغة الأخيرة التي اقترحها الفريق المصري من باب التسهيل على مجلس الوزراء البريطاني عسى أن يقبلها إنقاذاً الموقف ، فوعد المستر هندرسن بعرضها في صباح الغد وأشار بالاستمرار في بحث النقط الباقية حتى يعرض مشروع المعاهدة كاملاً على مجلس الوزراء ويكون ذلك مدعاة لتساھله في مسألة السودان فاتفق الطرفان على مواصلة البحث بعد العشاء . . . وبناء على ذلك تم الاتفاق على مواد المعاهدة كلها عدا النص الخاص بالسودان . . .

و بعد منتصف الليل دارت المناقشة في غرفة المستر هندرسن بين دولة النحاس باشا ومعه الأستاذ مكرم عبيد وبين المستر هندرسن ومعه بعض موظفي وزارة الخارجية في مسائل الهجرة والتجارة والملكية في السودان وعرض الفريق البريطاني الصيغة التالية :

« من المتفق عليه بالاشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالي المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة في السودان وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالي المصريون أحراراً في حيازة الملك والاشتغال بالتجارة والصناعة في السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التي لا تتعارض مع التشريع الحديث في مثل هذه المسائل . ويجب ألا تستعمل الرقابة التي تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة إليه استعمالاً غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالي المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة إليه . »

قأبدى الفريق المصرى بعض الاقتراحات على هذه الصيغة واقترح بدلاً منها النص الآتى :

« من المتفق عليه بالاشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالي المصريين في التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة إليه أو حيازة الملك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه . »

فلم يقبل الطرف الانجليزى هذا النص .

فرجع النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما للتشاور معهم في الأمر ، ثم عادا إلى غرفة المستر هندرسن ليعرضا عليه صيغة أخرى . وفي تلك الأثناء حضر الدكتور دالتون وطلب الاختلاء بالمستر هندرسن . فخرجا معا ، وكانت الساعة قد قاربت الواحدة صباحاً ، ثم عاد المستر هندرسن حوالى الساعة الثالثة صباحاً وأخبر دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم بأن الفريق البريطانى يرى ألا يستمر في مناقشة الصيغ والتفاصيل ويحدد موقفه في مسألة السودان بما يأتى :

« ١ — يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .

« ٢ — يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر في المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان وهى العبارة الواردة فى الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم فى ١٧ أبريل .

« ٣ — يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيراً . »

ثم طلب المستر هندرسن رأى دولة النحاس باشا فى ذلك .

فقال دولته : « انى متعب الآن بعد عمل مضمّن استمرحتى الساعة الثالثة صباحاً ولا أستطيع أن أتلقى منك هذا التغيير الشامل فى الموقف .

« نعم أستطيع رغم التعب الاستمرار فى نظر المسائل التفصيلية ولكنى لا أستطيع أن أتلقى الآن ما يقرب الموقف رأساً على عقب فأنا فى احتياج إلى الراحة قبل تلقى مثل هذا التغيير . »

فقال المستر هندرسن : « سيجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى الساعة العاشرة فستطيع الاجتماع فى الساعة الحادية عشرة لتبدي لنا رأيك فيما عرضته عليك الآن . »
قال دولة النحاس باشا : « إنى أعتبر أنك لم تعرض شيئاً الآن ولك أن تعرض ما تشاء عند العودة إلى الاجتماع ، ولعل راحة الليل تهديك إلى اجتناب ما يترتب عليه انهيار هذا البناء الشامخ الذى أقنأه . »

وانتهت الجلسة فى الساعة الثالثة والرّبع صباحاً .

وفى يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ وصل الوفد المصرى إلى وزارة الخارجية البريطانية فى الساعة الحادية عشرة صباحاً فرجا المستر سابى من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد بمقابلة المستر هندرسن فلما قابلاه قال : « إن مجلس الوزراء البريطانى

قد قرر بإجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المفاوضات إلا إذا قبل الفريق المصرى حل مسألة السودان :

- « ١ — يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .
- « ٢ — يجب قبول العبارات الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان وهى العبارة الواردة فى الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم فى ١٧ أبريل .
- « ٣ — يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيراً . »

وقد سأله دولة النحاس باشا عن رأيهم فى النص الخاص بالمناقشة فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة فقال إن هذا النص غير مقبول .

فرجع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأفضيا إليهم بما قاله المستر هندرسن فقرروا بالإجماع أن يكون ردهم كما يأتى :

- « ١ — يتمسك الوفد المصرى بأن ينص فى مادة السودان أو فى المذكرة على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

« ٢ — لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان .

« ٣ — لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى ويأسف الوفد أشد الأسف إذ بعد أن بذل أقصى ما يستطيعه من

التساهل في المسألة المصرية كلها بأمل الوصول إلى اتفاق عادل في مسألة السودان ينتهى الأمر إلى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من شدة رغبته في الوصول إلى اتفاق وهديد شريف بين البلدين لأن في قبول هذه الحالة مضيعة لحقوق مصر المقدسة في السودان . »

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى المستر هندرسن فأبلغاه رد الوفد المصرى السابق ذكره .

وبهذا انتهت المفاوضات التى عرفت باسم مفاوضات (هندرسن — النحاس) ولما عاد الفريق المصرى إلى مصر ألقى دولة رئيسه بياناً في مجلس البرلمان قال « إنه مع الأسف لم يصل إلى اتفاق على مسألة السودان يصون حقوق البلاد المقدسة ومصالحها الحيوية . »

محادثات صدقی باشا بحنیف

وكان دولة صدقي باشا قد مهد للاجتماع بالسير جوبت سيمون وزير الخارجية البريطانية أثناء وجود الأخير بجنيف في سبتمبر سنة ١٩٣٢ وقد دعاه دولة الوزير المصرى إلى مأدبة عشاء حضرها معه مستر إيدن الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية . وقد تكلم الوزير البريطانى عن الاتفاق بين مصر وبريطانيا فقال : «إنى أعتقد شخصياً أن مشروعى الاتفاق لسنى ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذها أساساً للمفاوضات المقبلة وهناك مسائل سلم بها كانهاء الاحتلال البريطانى والتحالف بين البلدين والمساعدة على إلغاء الامتيازات غير أنه يجدر بى ابداء تحفظين اثنين : (الأول) خاص بالنقط العسكرية و (الثانى) بالسودان أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة فى السودان — فإذا سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان .

ورد دولة صدقي باشا قائلاً « أما بخصوص مسألة السودان فما زالت بكرة تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع إدخاله فيه . . . »

وقد اتفق بعد ذلك على الطريقة التى تتبع بين الطرفين لمواصلة المحادثات ثم المفاوضات . وليس فى الوثائق الرسمية ما يثبت أن هذه المباحثات خطت خطوات أخرى .

محدثات سنہ ۱۹۳۶

ولما تطورت الحوادث الدولية في عام ١٩٣٥ ، ودخلت في دور له خطورته تألفت
جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية وأرسلوا خطاباً إلى سعادة
المندوب السامي طلبوا فيه أن تصرح الحكومة البريطانية بقبولها إبرام معاهدة بينها
وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن -
النحاس في عام ١٩٣٠ « وأن تحمل المسائل التي لم تكن قد تناولها الحل في المفاوضات
المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات » .

و بعد تبادل المذكرات الخاصة بالنصوص السابقة وعدم التقيد بها تم الاتفاق على
أن تجرى المحادثات في مصر ، فعقدت جلسة الافتتاح في ٢ مارس سنة ١٩٣٦
بقصر الزعفران ، واستمرت المحادثات حتى شهر يوليو سنة ١٩٣٦ عندما انتقلت إلى
مسألة السودان واشترك فيها السير ستيفورات سايمز حاكم السودان العام - ممثلاً للطرف
البريطاني (! ! !) والذي حضر من لندن بالطيارة لهذا الغرض - واشتغل معالي
مكرم عبيد باشا مع المستر بكت بالتحضير وأخيراً تم الاتفاق على نصوص هذه
المسألة ووقعها الرئيسان في جلسة عامة عقدها الوفدان بقصر أنطونيادس في أول
أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وفيما يلي نصوص المادة الحادية عشرة وملحقها :

المادة الحادية عشرة

« ١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي
١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان
تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا
الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

« والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانين .

« وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

« ٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

« ٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

« ٤ — تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

« ٥ — لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

« ٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح فيها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

ملحق المادة الحادية عشرة

« ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأب مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد بها إنهاء إشترك السودان في اتفاق دولى منطبق عليه .

« والاتفاقات التي يراد سرّيانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام إليها فيما بعد ، وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

« وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .
« وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

« ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجري خصصياً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .
« في المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان . »

وقد جاء في محضر متفق عليه : « أن من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة . »

وجاء في هذا المحضر كذلك : « من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من

المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .

« وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية .

« ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يقيس وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين . »

وجاء في المحضر كذلك : « من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والتكثفات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عالياً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور . »

وجاء فيه أيضاً : « بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ، وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد رثى أنه ليس من الضروري أن تتضمن المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة . »

وفي ١٢ أغسطس أرسل سعادة المندوب السامى إلى دولة رئيس الوفد المصرى الرسالة الآتى نصها :

« سيدى :

« فى خلال مناقشاتنا فى المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة ك^(١) اقترح ندب خير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم وأبدى الحاكم العام رغبته فى تعيين ضابط مصرى سكرتيراً حريياً له وقد عُلِمَ بهذا الاقتراح والرغبة المشار إليها واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ . كما أنه اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته » .

وهكذا حلت (! !) مسألة السودان . . . ووقف (رفعة) رئيس اللجنة فى مجلسى البرلمان يشرح المادة الخاصة بالسودان ويقول فى ختام شرحه .. « ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح المصريين نصيب فعلى فى إدارة السودان سواء فى ذلك الإدارة المدنية أو المالية أو الحربية . . . » .

فهل حدث هذا فعلاً ؟

إذا كنت لا تزال فى شك من أن هذا الكلام لا يمثل الحقيقة الواقعة . فأعد قراءة البحث الذى صدرنا به هذا الكتاب .



(١) المادة الحادية عشرة من المعاهدة كما تم توقيعها

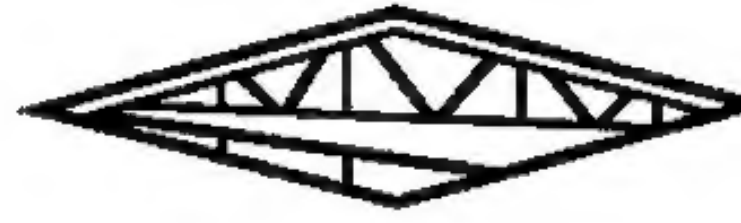
أود أن أسجل شكرى لكل من عاوننى فى إخراج هذا
الكتاب وخاصة زميلى وصديقى الأستاذ ابرهيم موسى رئيس
القسم الخارجى بجريدة الكتلة لدقته فى ترجمة الوثائق الرسمية
الخاصة بالمجالس الاستشارية فى السودان .

كما أشكر زميلى الدكتور سيد كريم الذى تفضل فرسم
برشته البارعة غلاف الكتاب .

فهرس

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء
٥	مقدمة الكتاب لمعالى مكرم عبيد باشا
٧	مقدمة المؤلف
٩	حقائق مرة
١٧	برلمان الشعب وبرلمان الحكومة
٢٧	الأحزاب فى السودان ظهور حزب الأمة فى الميدان
٣٥	برامج الأحزاب السودانية
٤٥	ساعة مع السكرتير الإدارى المجلس الاستشارى وأغراضه — مؤتمر الحريجين وموقف الحكومة منه — لماذا فصل الجنوب عن الشمال ؟ — سلاح الجنوب عن الشمال — مياه النيل وقلق السودانين بشأنها .
٥٣	العلاقة بين مصر والسودان
٥٩	سياسة مصر فى السودان
٦٧	التطور السياسى فى السودان مذكرة تفسيرية من الحاكم العام — مجالس المديرىات — المجالس الإستشارية — المجلس الاستشارى لشمال السودان — أمر الحكومة المحلية (مجالس المديرىات) ١٩٤٣ — أمر المجالس الاستشارية ١٩٤٣ — أمر المجلس الإستشارى لشمال السودان. ١٩٤٣
٩٣	الثورة المهديّة وذيولها اتفاقية يناير ويوليو ١٨٩٩

- ١٠١ السودان في تقرير ملتر
مشروع الوفد المصري في سنة ١٩٢٠
- ١٠٩ السودان في مفاوضات سنة ١٩٢١
مع رئيس الوزارة البريطانية — مشروع الحكومة البريطانية —
سابعاً : السودان — رد الوفد الرسمي المصري — تصريح ٢٨
فبراير سنة ١٩٢٢
- ١١٩ الدستور . . . وملك مصر والسودان
- ١٢٥ مفاوضات سعد — مكنونالد عام ١٩٢٤
الانذار البريطاني عن مقتل السردار
- ١٣٣ في مباحثات ثروة — تشمبرلين
المشروع المصري — المشروع البريطاني — ملاحظات الجانب المصري
- ١٤٣ إتفاقية النيل في عام ١٩٢٩
- ١٤٧ مفاوضات صيف ١٩٢٩
المشروع البريطاني — المشروع المعدل — المشروع الأخير —
تمثيل السودان في المؤتمرات المختلفة — المذكرة البريطانية — المذكرة
المصرية — عرض الاتفاق على الشعب .
- ١٥٥ مفاوضات صيف ١٩٣٠
المشروع الأول للوفد المصري
- ١٩٣ محادثات صدقي باشا بجنيف
- ١٩٧ محادثات سنة ١٩٣٦
المادة الحادية عشرة — ملحق للمادة الحادية عشرة



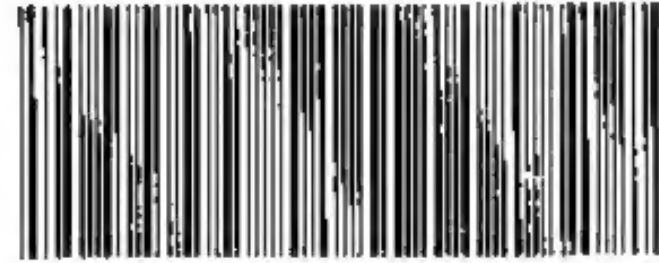
مكتبة قطر الوطنية

QATAR NATIONAL LIBRARY

عضو في مؤسسة قطر

Member of Qatar Foundation

QATAR NATIONAL LIBRARY



3 9999 01088 382 3



منظم الطبع والنشر
دار المعارف
بمصر

الثنى ٢٥